الصراع على الموارد في إفريقيا

جنوب الصحراء

الطبعة الأولى: 1447هـ / 2025م

رقم الإيداع القانوني: 978-9969-09-105-2

السداسي الثاني / 2025

اسم العمل: الصراع على الموارد في إفريقيا

جنوب الصحراء

المؤلف: لبنى بهولي

الناشر: أدليس بلّزمة للنشر والتوزيع

الفيسبوك: أدليس للنشر والترجمة والتصميم

البريد الإلكتروني:adlisedition@gmail.com

الهاتف: 2137777892744+

جميع حقوق النشر الورقي والإلكتروني والمرئي والمسموع محفوظة للناشر وغير مسموح بتداول هذا الكتاب بالقص والنسخ أو التعديل إلا بإذن من الناشر.

الصراع على الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء

د. لبنى بهولي

أدليس بلّزمة للنشر والتوزيع

مقدمة

تُعَدُّ الموارد الطبيعية من أهم العوامل التي شكّلت عبر التاريخ محددًا أساسيًا لمسارات القوة والصراع في النظام الدولي. فمنذ العصور الاستعمارية إلى يومنا هذا، ظلت إفريقيا – وخاصة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء– محط أنظار القوى الكبرى ومسرحًا للتنافس الدولي، نظرًا لما تختزنه أراضيها من ثروات إستراتيجية هائلة، كالنفط والغاز والذهب والماس والكوبالت واليورانيوم، فضلًا عن الثروات المائية والزراعية. غير أنّ هذا الثراء الطبيعي لم يُترجم بالضرورة إلى تنمية اقتصادية واجتماعية، بل على العكس، كثيرًا ما ارتبط بما يُسمى في الأدبيات الغربية بـ"لعنة الموارد Resource " Curse، أي تحوّل الثروة إلى عامل مفاقم للهشاشة، ومغذٍّ للنزاعات الداخلية والإقليمية والدولية.

فقد شهدت إفريقيا جنوب الصحراء منذ ستينيات القرن الماضي سلسلة من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، كان للموارد دور جوهري في إذكائها. ففي سيراليون وليبيريا، تحوّل "الماس الدموي" إلى وقود للحروب الداخلية، بينما مثّل النفط في دلتا النيجر بنيجيريا بؤرة توتر مستمر بين السكان المحليين والدولة والشركات متعددة الجنسيات. كما برزت الموارد المائية كمصدر للتنافس بين الدول، خصوصًا في حوض النيل وبحيرة تشاد، حيث باتت قضايا المياه مرتبطة مباشرة بمسائل الأمن القومي والغذائي.

وتتجاوز هذه النزاعات حدودها الداخلية لتتداخل مع مصالح القوى الخارجية، التي ترى في الموارد الإفريقية فرصة إستراتيجية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. إذ تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان أمن إمدادات الطاقة، فيما تركز الصين على المعادن النادرة والمواد الأولية الضرورية لصناعاتها التكنولوجية، أما فرنسا وروسيا فتتنافسان على أوراق النفوذ السياسي والعسكري في مناطق غنية بالموارد. هذه التدخلات جعلت

من الصراع على الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء مسألة ذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية في آن واحد.

وفي مقابل هذا المشهد المعقد، يطرح السؤال المركزي نفسه: هل يمكن أن تتحول الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء من "لعنة" إلى "فرصة" للتنمية والاستقرار؟. فالتجارب الإفريقية متباينة: هناك دول مثل بوتسوانا نجحت نسبيًا في إدارة ثرواتها من الماس بما مكّنها من تحقيق استقرار اقتصادي، بينما عانت دول أخرى مثل الكونغو الديمقراطية من تكرار الحروب والنزاعات المسلحة على خلفية استغلال الذهب والكولتان.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي يسعى إلى تحليل ظاهرة الصراع على الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء من زوايا متعددة، تجمع بين المقاربات النظرية في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي، والدراسات التطبيقية لحالات مختارة. كما يهدف الكتاب إلى تفكيك العلاقة الجدلية بين الموارد والنزاعات، من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المحورية:

1- ما هي أبرز الموارد الإستراتيجية في إفريقيا جنوب الصحراء، وكيف يُعاد توزيعها داخليًا وخارجيًا؟

2- إلى أي مدى تسهم الموارد في تأجيج النزاعات الداخلية والإقليمية، مقارنة بعوامل أخرى كالإثنية أو التهميش السياسي؟

3- كيف تتداخل مصالح القوى الكبرى والشركات متعددة الجنسيات مع النزاعات الإفريقية؟

4- ما هي الشروط والآليات الكفيلة بتحويل الموارد من لعنة إلى فرصة للتنمية المستدامة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، يعتمد الكتاب منهجًا مقارنًا وتحليليًا، يقوم على توظيف النظريات المفسّرة للصراع على الموارد، ودراسة حالات عملية تعكس

خصوصية الواقع الإفريقي. كما يستند إلى مزيج من المصادر الأكاديمية (كتب، مقالات علمية) والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، البنك الدولي...).

إن هذا العمل لا يهدف فقط إلى تقديم قراءة وصفية للظاهرة، بل يسعى إلى الإسهام في النقاش العلمي حول قضايا السلم والتنمية في إفريقيا، من خلال إبراز العلاقة الوثيقة بين النزاعات وإدارة الموارد الطبيعية، والتأكيد على أن الموارد يمكن أن تكون أداة للسلام إذا ما أُحسن توظيفها، أو وقودًا للنزاع إذا ما أسيء استغلالها.

وبذلك يشكل الكتاب محاولة لفتح أفق جديد لفهم ديناميات النزاعات في إفريقيا جنوب الصحراء، عبر ربطها بالتحولات الجيوسياسية العالمية، وإبراز التحديات والفرص التي تطرحها الثروات الطبيعية أمام القارة في القرن الحادي والعشرين.

الإطار المفاهيمي والنظري للصراع حول الموارد

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع حول الموارد

شكّلت الموارد الطبيعية على الدوام عصب الحياة البشرية ومحركاً للعلاقات الدولية، حيث تتداخل قيمتها الاقتصادية مع أبعادها الجيوسياسية والإستراتيجية لتصبح مصدراً للقوة الوطنية ومسبباً رئيسياً للتنافس والنزاع. يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل لفهم طبيعة النزاعات الدولية والداخلية المرتبطة بالموارد الإستراتيجية، وذلك من خلال تعريف المفاهيم المحورية، وتصنيف النزاعات المرتبطة بالموارد، واستعراض وتفكيك المقاربات النظرية المفسرة للعلاقة بين الموارد والنزاعات.

1- المفاهيم:

يُعد مفهوم الصراع على الموارد إطارًا تحليليًّا مركزيًّا في فهم ديناميكيات النزاعات المعاصرة، حيث يتقاطع مع حقول الدراسات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. لا ينشأ هذا الصراع في فراغ، بل هو محصلة لتفاعل معقد لمجموعة من المفاهيم الأساسية التي تُشكّل أسبابه، وتُحدّد مساره، وتُوضّح آثاره. وفيما يلي شرح مفصل لهذه المفاهيم.

1. الصراع على الموارد Conflict Over Resources:

هو نزاع ناشئ عن التنافس على السيطرة أو الاستفادة من الموارد الطبيعية أو الاقتصادية التي تعتبر حيوية لبقاء أو مصالح مجموعة ما، سواء أكانت هذه المجموعات دولاً أو جماعات إثنية أو فئات اجتماعية. يمكن أن تشمل هذه الموارد المياه النادرة، والنفط، والأراضي الزراعية، والثروات المعدنية، وحتى الموارد السمكية. وغالباً ما

تتفاقم هذه النزاعات بسبب عوامل مثل اللامساواة في التوزيع، والتدهور البيئي، والنمو السكاني، وسوء الإدارة الحكومية.(Klare, 2001, pp. 12,15)

يعرّف Paul Collier الصراع على الموارد بأنه :

"صراعٌ تُحرّكه الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية القابلة للنهب (مثل النفط، الماس، المعادن)، حيث تُغذّي عوائد هذه الموارد دوامَ العنف من خلال تمويل الجماعات المسلحة، وإضعاف المؤسسات الحكومية، وتقويض الحوافز الاقتصادية للسلم ". (Collier,Hoeffler, 2004, pp. 56,60)

2. الموارد الطبيعية Natural Resources:

يقصد بعبارة "الموارد الطبيعية" في هذا السياق تلك الثروات المتوفرة في الطبيعة والتي يمكن استغلالها لتحقيق مكسب اقتصادي، وتشمل بشكل أساسي: النفط والغاز، والمعادن (بما في ذلك المعادن النادرة والأحجار الكريمة)، والغابات، والمياه، والأراضي الخصبة. وتمثل هذه الموارد مصدراً حيوياً للدخل والنفوذ والسلطة لكل دولة وجماعة.

3. الموارد الإستراتيجية Strategic Resources :

هي الموارد التي تعتبر حيوية للقوة الاقتصادية والعسكرية للأمة وأمنها القومي. لا يقتصر الأمر على قيمتها السوقية فحسب، بل على دورها غير القابل للاستبدال في الصناعات الحديثة والقطاع العسكري (مثل النفط والغاز والليثيوم والكوبالت). والسيطرة على هذه الموارد أو طرق إمداداتها (مضائق بحرية، أنابيب) تمنح الدول نفوذًا جيوسياسيًا كبيرًا وتجعلها ساحة للصراع بين القوى الكبرى، كما كانت عليه حالة النفط في الخليج العربي طوال القرن العشرين. (السيد، 2020، ص. 47)، (Yergin, 1991, p. 15)

4. مورد النزاع Conflict Commodity/ Resource Of Conflict:

ظهر مفهوم"مورد النزاع"، أو "سلعة النزاع"، في أواخر التسعينيات، في البداية فيما يتعلق بـ "الماس الدموي" الذي كان يمول التمردات في أنغولا وسيراليون. وعرفته الأمم المتحدة لاحقاً على أنه "الموارد الطبيعية التي يسهم استغلالها وتجارتها المنتظمان في سياق النزاع في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو انتهاكات ترقى إلى مستوى الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، أو يستفيد من ارتكابها أو يؤديان إليها". (United Nations Security Council, 2001, para. 1) من أبرز الأمثلة المعاصرة هي المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث استفادت جماعات متمردة وجهات خارجية من تعدين المعادن مثل الكولتان بينما ساهمت في العنف والاستغلال (Global Witness, 2013).

5. الندرة Scarcity :

لا تقتصر الندرة على مجرد النقص الفعلي في الموارد، بل هي الفجوة بين الموارد المتاحة محدودة الكمية والاحتياجات أو الرغبات البشرية غير المحدودة عملياً. هذه المحدودية - سواء كانت حقيقية أو مُدرَكة - هي المحرك الأساسي للتنافس الذي يمكن أن يتصاعد إلى صراع مفتوح. تشمل الموارد الشحيحة بشكل حاسم المياه العذبة، الأراضي الصالحة للزراعة، المعادن الثمينة، ومصادر الطاقة الأحفورية. يرى توماس ديكسون أن الندرة البيئية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات عنيفة، خاصة في الدول الضعيفة مؤسسياً . (العوادي، 2015، ص. 22)، (Homer-Dixon, 1999, p. 49)

6. التوزيع Distribution :

يتجاوز هذا المفهوم التقسيم المادي للموارد ليشمل عدالة توزيع عوائدها الاقتصادية والاجتماعية. فعدم المساواة في التوزيع، سواء على المستوى الدولي (بين الشمال

والجنوب) أو داخل الدولة الواحدة (بين الأقاليم، الجماعات الإثنية، أو الطبقات الاجتماعية)، يولد شعورًا عميقًا بالظلم والحرمان النسبي. هذا الشعور هو بيئة خصبة للتوترات والاحتجاجات التي قد تتحول إلى نزاع مسلح، كما هو الحال في مناطق مثل حوض النيجر في نيجيريا حيث تتركز عوائد النفط في أيدي النخب بينما تعاني المجتمعات المحلية من التلوث والفقر. (حافظ، 2018، ص. 117)، (Watts, 2004, p. 53)

7. إدارة الموارد Resources Governance :

يشير هذا المفهوم إلى الإطار الشامل من القوانين والسياسات والمؤسسات والممارسات التي تحكم كيفية استكشاف الموارد واستخراجها وإدارتها وتوزيع عائداتها. وتشمل الحوكمة الرشيدة، الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية. على النقيض من ذلك، تؤدي الحوكمة الضعيفة، المتمثلة في الفساد والمحسوبية وغياب سيادة القانون، إلى استغلال النخب للموارد لتحقيق مكاسب شخصية (الرشوة، الاختلاس)، مما يحرم الأغلبية من منافعها ويدفع نحو العنف، كما يوضح تقرير "الشفافية الدولية" حول قطاع النفط والغاز. (الدويري، 2017، ص. 65)، (Transparency International, 2011, p. 7)

8. البيئة والتغير المناخيEnvironment & Climate Change :

يعمل تغير المناخ كمُضاعف للتهديد ومحفز للصراع. وتؤدي الظواهر المتطرفة مثل الجفاف الممتد والتصحر وارتفاع منسوب مياه البحر إلى تدهور الأراضي الزراعية ونضوب مصادر المياه، مما يزيد من الضغط على الموارد الشحيحة أصلاً. هذا يزيد من حدة المنافسة بين المزارعين والرعاة، أو بين المجتمعات الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى نزاعات عنيفة كما هو واضح في دارفور وفي منطقة الساحل الإفريقي (UNEP, 2007, p. 3).

9. التهجير والنزوح Displacement :

عندما تجف مصادر العيش بسبب نضوب الموارد أو تدميرها بسبب النزاع، يُجبر السكان على الهجرة قسرًا بحثًا عن البقاء. يَخلق هذا النزوح الجماعي ضغوطًا فورية وجديدة على الموارد والخدمات الأساسية (الماء، السكن، الرعاية الصحية، الوظائف) في المناطق أو الدول المستقبلة، مما يثير احتكاكات ونزاعات بين السكان الأصليين والنازحين. تُظهر حالة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان كيف يمكن أن يؤدي الضغط على الموارد المحدودة إلى توترات اجتماعية كبيرة. (حنفي، 2018، ص. 144)،(UNHCR, 2015, p. 22)

10. الجغرافيا السياسية للموارد Resource Geopolitics :

يُبرز هذا المفهوم كيف تُشكّل الموارد الطبيعية الإستراتيجية الجغرافيا السياسية العالمية. إذ تصبح الموارد أدوات للقوة والنفوذ في العلاقات الدولية، حين تستخدمها الدول في استراتيجياتها عبر فرض العقوبات، أو تشكيل تحالفات لضمان أمن الإمداد، أو حتى خوض حروب بالوكالة للسيطرة على مناطق الثروات. الصراع في بحر الصين الجنوبي على احتياطيات النفط والغاز، والتنافس الروسي-الأوروبي على خطوط أنابيب الغاز، هما مثالان صارخان على تجسيد الجغرافيا السياسية للموارد. (Klare, 2001, p. 21)

2- تصنيف الصراعات على الموارد:

لا يمكن فهم تعقيد النزاعات المرتبطة بالموارد من خلال منظور واحد. لذلك، يُقدم الأدب الأكاديمي عدة أطر لتصنيف هذه النزاعات، تساعد في تشخيص الأسباب الجذرية وتحديد آليات التدخل المناسبة. ويمكن تصنيف هذه النزاعات بناء على ثلاثة أبعاد رئيسية: طبيعة المورد، المستوى الجغرافي- السياسي للنزاع، وطبيعة القضية أو المحرك الأساسي للنزاع.

البعد الأول: التصنيف حسب طبيعة المورد وخصائصه

يؤثر نوع المورد وخصائصه الاقتصادية والفيزيائية بشكل مباشر على طبيعة النزاع القائم عليه. ويقسم الباحثون الموارد عادة إلى فئتين رئيسيتين:

1. الموارد الاستخراجية عالية القيمة Point Resources or Lootable Resources:

هي موارد مركزة جغرافياً، قابلة للنقل، وذات قيمة عالية بالنسبة لحجمها، مما يجعلها سهلة الاستخراج والتهريب وخصبة لتمويل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. تشمل النفط، الغاز، الماس، الذهب، الكولتان، وغيرها من المعادن.

تميل إلى إطالة أمد النزاعات حيث توفر تمويلاً مستمراً للمتمردين. وغالباً ما تكون النزاعات عليها دولية أو ذات بعد عابر للحدود .

كمثال على ذلك، نزاع "الماس الدموي" في سيراليون وأنغولا، حيث استخدمت جماعات التمرد عائدات الماس لشراء الأسلحة وتمويل حروبها (Ross, 2004, p. 45).

2. الموارد المتجددة المنتشرة Diffuse Resources or Resource-Scarcity Conflicts:

هي موارد منتشرة جغرافياً، متجددة ولكنها محدودة، وترتبط مباشرة بسبل العيش والبقاء على قيد الحياة. وتشمل المياه، الأراضي الخصبة، المراعي، والغابات.

غالباً ما تكون النزاعات حولها محلية (Sub-national) ذات طابع أفقي بين المجتمعات (مزارعون≠ رعاة). وتكون مدفوعة بالندرة والمظالم (Grievance-driven) وتتفاقم بسبب التغير المناخي والضغوط الديموغرافية.

كمثال على ذلك، النزاعات بين الرعاة والمزارعين في دارفور ومنطقة الساحل الإفريقي، والتي تفاقمت بسبب تدهور الأراضي وندرة المياه (UNEP, 2007, p. 8).

البعد الثاني: التصنيف حسب المستوى الجغرافي-السياسي للنزاع

1. **النزاعات الدولية International Conflicts** :

هي نزاعات بين دولتين أو أكثر حول موارد عابرة للحدود (مياه الأنهار، احتياطيات النفط والغاز في المناطق الحدودية أو البحرية). تعتبر من أخطر أنواع النزاعات لاحتمال تصعيدها عسكرياً.

و مثال ذلك، النزاعات حول حقوق المياه في أحواض الأنهار الدولية مثل نهر النيل (مصر، إثيوبيا، السودان) ونهر الفرات (تركيا، سوريا، العراق) (Wolf, 1998, p. 251).

2. **النزاعات دون الوطنية Sub-National Conflicts** :

هي النزاعات الأكثر انتشاراً وتحدث داخل حدود الدولة الواحدة بين:

- الجماعات المحلية: قبائل، عرقيات، أو جماعات مهنية (رعاة ضد مزارعين).
- الجماعات المحلية ضد الدولة أو الشركات: النزاعات على الأراضي التي تمنحها الدولة لشركات التعدين أو قطع الأشجار، مما يؤدي إلى تهجير المجتمعات الأصلية.
- الدولة ضد جماعات متمردة: حيث تسيطر الجماعات المتمردة على مناطق غنية بالموارد لتمويل تمردها.

البعد الثالث: التصنيف حسب طبيعة القضية أو المحرك الأساسي:

هذا التصنيف هو الأكثر دقةً من الناحية التحليلية لأنه يحدد الجذر الحقيقي للنزاع، والذي غالباً ما يكون متشابكاً مع البعدين السابقين. يصنف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من خلاله هذه النزاعات إلى أربع فئات رئيسية:

1. **نزاعات على الملكية والسيطرة Ownership & Control :**

تحدث عندما تكون حقوق ملكية الموارد غير واضحة أو متنازع عليها،أو عندما تسعى جهات متعددة (دولة، جماعات محلية، شركات) للسيطرة على المورد نفسه.

فعدم وضوح حقوق الملكية هو أحد العوامل الأساسية التي تحول النزاع على الموارد من منافسة سلمية إلى نزاع عنيف.(Bannon & Collier, 2003, p. 12)

2. **نزاعات على الوصول والاستفادة Access & Use :**

لا تركز على من يملك المورد، بل على من له الحق في استخدامه والاستفادة منه. وغالباً ما تنشأ عندما يحظر الوصول إلى مورد حيوي (مصدر ماء، أرض للرعي) أو عندما تتضرر سبل عيش مجموعة بسبب طريقة استغلال مجموعة أخرى للمورد.

كمثال على ذلك، منع سلطات ما مساراً تقليدياً للرعاة أو تلويث شركة لمصدر ماء تستخدمه قرية مجاورة.

3. **نزاعات حول إدارة الموارد Management Resources :**

تتعلق بكيفية إدارة المورد واتخاذ القرارات بشأنه. وتنشأ عندما تستبعد الحكومة أو السلطات المحلية المجتمعات المتأثرة من عملية صنع القرار، أو عندما تكون إدارة المورد فاسدة أو غير مستدامة بيئياً.

وتشير الأدبيات إلى أن "النزاعات على الإدارة هي غالباً تعبير عن صراع أعمق على السلطة والتمثيل" . (Le Billon, 2001, p. 567)

4. نزاعات حول توزيع المنافع والأعباء Distribution of Benefits & Costs :

هي الأكثر شيوعاً في سياق الموارد الاستخراجية. وتدور حول كيفية تقسيم العوائد المالية (الإتاوات، الضرائب، الوظائف) الناتجة عن استغلال المورد، وكذلك من يتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية (التلوث، التهجير، التدهور البيئي).

ومثال ذلك، عندما لا تشعر المجتمعات المحلية في منطقة منتجة للنفط بأي منافع من هذه الثروة، بينما تتحمل كل تبعات التلوث، مما يولد شعوراً قوياً بالظلم (Grievance) يمكن أن يتحول إلى عنف.(Watts, 2004, p. 53)

يظهر هذا التصنيف متعدد الأبعاد أن نزاعات الموارد ليست ظاهرة أحادية البعد. فالنزاع في منطقة مثل دلتا النيجر في نيجيريا، على سبيل المثال، يمكن أن يكون في الوقت نفسه: نزاعاً على موارد استخراجية (نفط) على المستوى دون الوطني، مرتبطًا بقضايا توزيع المنافع (غياب التنمية المحلية) و الإدارة (إقصاء المجتمعات من القرار). وفهم هذا التداخل هو مفتاح وضع حلول مستدامة وشاملة.

3- الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الموارد والنزاعات

لقد تعددت الأدبيات الأكاديمية حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات لتقدم عدة أطر تفسيرية، كل منها يركز على آلية سببية مختلفة. ولا تعتبر هذه الأطر متنافية بالضرورة، بل غالباً ما تكون متكاملة في تفسيرها لحالات نزاع معقدة. ويمكن تلخيص أهم هذه الأطر في أربع مقاربات رئيسية:

1. مقاربة الندرة والضغوط البيئية (الايكولوجية السياسية)

تم تحديد البيئة الإيكولوجية لأول مرة على أنها سبب محتمل للنزاع العنيف في تقرير الأمم المتحدة لعام 1987 المعنون بـ "مستقبلنا المشترك". (World Commission on Environment and Development, 1987, p. 294) تركز هذه المقاربة على أن ندرة الموارد المتجددة، وخاصة المياه والأراضي الخصبة، الناجمة عن عوامل مثل التغير المناخي والتصحر والضغوط الديموغرافية، تخلق تنافساً مباشراً بين الجماعات يمكن أن يتصاعد إلى عنف ممنهج.

في نفس الإطار، طور هومر ديكسون (Homer-Dixon) مفهوم "الندرة النسبية" ، وجادل بأن النزاعات البيئية غالباً ما تكون "نزاعات حول الندرة" تنتج عن تراجع في الإمدادات supply أو الجودة quality أو إمكانية الوصول access إلى الموارد الأساسية.(Homer-Dixon, 1999, p. 177)

بحيث تؤدي الندرة إلى زيادة المنافسة بين المجموعات (مثل المزارعين والرعاة)، مما يقوض المؤسسات الاجتماعية القائمة لإدارة الموارد ويدفع الجماعات إلى تبني هويات متصارعة للحصول على الحقوق، مما يزيد من الاحتكاك ويؤجج العنف.

على سبيل المثال، ارتبط النزاع في دارفور غرب السودان، بالتداعيات التي نجمت عن التغيرات المناخية، حيث انخفض هطول الأمطار بنسبة 30% وتراجع الإنتاج الزراعي بنسبة 70%، بينما ارتفع متوسط درجة الحرارة السنوية بمقدار 1.5 درجة، مما ساهم في نشوب النزاع بين القبائل الرعوية والزراعية على استخدام الأرض لرعي الماشية أو زراعة المحاصيل. (United Nations Environment Programme, 2007, p. 8)

2. مقاربة الوفرة والجشع Greed vs. Grievance Theory

هي المقاربة الأكثر تأثيراً في الاقتصاد السياسي، وتفترض أن وفرة الموارد القابلة للنهب (مثل النفط والماس والذهب) توفر حافزاً اقتصادياً قوياً لاندلاع النزاعات وإطالة أمدها، بغض النظر عن المظالم الموجودة مسبقاً.

النظرية الأساسية روج لها بشكل أساسي Collier & Hoeffler. حيث طورا نموذجاً اقتصادياً قياسياً يظهر أن الاعتماد على الصادرات الأولية (كبديل عن وفرة الموارد) يزيد بشكل كبير من خطر نشوب النزاعات، ويفسران ذلك بفرضية "الجشع" حيث توفر الموارد تمويلاً سهلًا للمتمردين المحتملين (Collier & Hoeffler, 2004, p. 588).

استند كولبير إلى بيانات من 54 دولة نامية بين 1960-2000، مُظهرًا أن:

- الدول الغنية بالموارد القابلة للنهب (مثل النفط) لديها احتمالية أعلى بنسبة 23% للوقوع في حرب أهلية.

- كل زيادة 10% في اعتماد الاقتصاد على الموارد الطبيعية ترفع خطر النزاع بنسبة 8%.(Collier, 2003, pp. 45,48)

كما قدم كولبير إطارًا تحليليًا يميز بين:

1/ النزاعات المدفوعة بالجشع (Greed) :

تركز على الدوافع الاقتصادية، حيث تستغل الجماعات المسلحة الموارد الطبيعية لتمويل عملياتها (مثال: الماس في أنغولا، النفط في جنوب السودان).

يُركّز كولبير على "لعنة الموارد (Resource Curse) "وكيف أن وفرة الموارد الطبيعية في الدول الفقيرة - بدلاً من أن تكون نعمة - غالباً ما تؤدي إلى حروب أهلية، فساد، وتدهور اقتصادي بسبب آليات الريع والصراع على العوائد. (Collier, 2007, pp.37,41)

ويوضح كوليير كيف تؤدي الموارد إلى تفاقم النزاعات عبر:

- تمويل التمرد: عوائد الموارد (مثل الذهب في الكونغو) تُغذي استمرار الحروب.
- إضعاف الدولة: الفساد وغياب الشفافية في إدارة الموارد يُقوّض المؤسسات.
- تقليص الحوافز للسلام: الجماعات المسلحة تفضل استمرار الفوضى لاستغلال الموارد. (Collier, 2009, pp.102, 105)

2/ النزاعات المدفوعة بالمظالم (Grievance) :

تركز هذه النظرية على أن عدم المساواة في توزيع ثروات الموارد، والتمييز الإثني، والاستبعاد السياسي والاقتصادي الذي تسببه هو ما يولد السخط ويوفر الدافع الشعبي للتمرد، لكن كوليير يجادل أن هذه أقل شيوعًا من النزاعات المدفوعة بالجشع.

ويؤكد باحثون مثل جويل ميغدال Joel Migdal ومايكل واتس Michael Wattsعلى دور "المظالم" الناتجة عن "لعنة الموارد". إذ تخلق وفرة الموارد دولةً أو اقتصاداً ريعياً (Rentier state) حيث تحتكر النخبة الحاكمة الثروة وتقمع المعارضة، مما يولد شعوراً عميقاً بالظلم والإقصاء بين سكان المناطق المنتجة للموارد (Watts, 2004, p. 54).

ويؤدي التوزيع غير العادل للثروة والآثار البيئية السلبية لاستخراج الموارد (تلوث، تهجير) إلى تجنيد الأفراد في صفوف الجماعات المتمردة بدافع الانتقام أو السعي لتحقيق العدالة، وليس الطمع المادي الخالص.

وكمثال على ذلك، تمرد حركة تحرير دلتا النيجر (MEND) في نيجيريا كان مدفوعاً بشكل كبير بالمظالم الناتجة عن التلوث البيئي الشديد والفقر المدقع في مجتمعات دلتا النيجر الغنية بالنفط، بينما تُجمع الثروة في العاصمة.(Idemudia, 2009, p. 409)

3. مقاربة هشاشة الدولة Weak State Theory

تعتبر هذه المقاربة أن وفرة الموارد الطبيعية هي عامل يضعف مؤسسات الدولة ويجعلها أكثر عرضة للنزاع. فهي لا تسبب النزاع مباشرة، بل تخلق الظروف المثلى لاندلاعه.

وتشرح كيف أن العوائد الريعية الكبيرة من الموارد تسمح للحكومات بإهمال بناء مؤسسات فعالة وفرض الضرائب (مما يضعف العلاقة الاجتماعية بين الحاكم والمحكوم). كما تشجع على الفساد والمحسوبية وتجعل السيطرة على السلطة أمراً بالغ القيمة لأنها مفتاح للثروة. (Basedau & Lay, 2009, p. 762)

تخلق الدول الهشة والفاشلة فراغاً في السلطة وضعفاً في الاحتكار الشرعي للقوة، مما يسهل على الجماعات المتمردة أو العصابات الإجرامية تحدي الدولة والسيطرة على الأراضي الغنية بالموارد، وتصبح الدولة نفسها غنيمة يسعى الجميع للسيطرة عليها.

كمثال على ذلك، ساهمت عائدات الماس والمعادن الأخرى في إطالة أمد الحروب الأهلية وتعطيل بناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا، حيث أصبحت الجماعات المسلحة تقاتل من أجل السيطرة على مناجم الموارد وليس من أجل تحقيق إيديولوجية واضحة. (Le Billon, 2001, p. 567)

وكخلاصة لهذه الأطر النظرية، فإنها نادراً ما تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ففي معظم النزاعات، يكون هناك تفاعل معقد بينها:

- تبدأ الأزمة غالباً بـ "مظلمة Grievance "بسبب سوء إدارة الموارد أو توزيعها.
- تخلق هشاشة الدولة (State Weakness) فرصة للجماعات لتنظيم التمرد.
- توفر وفرة الموارد (Greed) الوسيلة المالية لتحويل هذا التمرد إلى نزاع طويل الأمد ومكتفٍ ذاتياً.

- يمكن أن تتفاقم بسبب "الندرة Scarcity "في موارد أخرى وتزيد من حدة التنافس.

وبالتالي، فإن فهم الديناميكية الكاملة لأي نزاع مرتبط بالموارد يتطلب فحصاً دقيقاً لكيفية تفاعل هذه الآليات الأربع في السياق المحلي المحدد.

4- الإحصائيات والأبعاد الكمية للنزاعات حول الموارد

توفر البيانات والإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية والمراكز البحثية صورةً واضحةً عن الحجم والانتشار المقلق للنزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، مما يؤكد على أنها ظاهرة منهجية وليست حوادث منعزلة.

1. الانتشار العالمي والنسبة المئوية:

وفقاً لتقرير رئيسي صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، فإن ما لا يقل عن 40% من جميع النزاعات داخل الدول (intrastate conflicts) التي وقعت على مدى السنوات الستين الماضية كانت مرتبطة بالمنافسة على الموارد الطبيعية. (United Nations Environment Programme [UNEP], 2009, p. 9) ويشير التقرير أيضاً، إلى أن النزاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للتكرار، حيث أن خطر الانتكاس (relapse into conflict) يتضاعف في السنوات الخمس الأولى بعد انتهاء النزاع في هذه الحالات. (United Nations Environment Programme [UNEP], 2009, p. 9)

2. التمويل واستمرارية النزاع:

مولت عوائد الموارد الطبيعية جزئياً ما يقارب 75% من الحروب الأهلية في إفريقيا. (Ross, 2004, p. 338) وفي الفترة ما بين 1989 و2006، تم تمويل ما يقرب من 35% من النزاعات المسلحة في إفريقيا بشكل كلي أو جزئي من خلال

عائدات الموارد الطبيعية مثل الأخشاب والماس والذهب والنفط. (Gutiérrez, 2010, p. 5)

وفي تحليلٍ لتسعين نزاعاً مسلحاً اندلع في الفترة من 2001 إلى 2019، وجدت مبادرة النزاع والبيئة (CEOBS) أن 38 نزاعاً (42%) تضمنت ديناميكيات رئيسية تتعلق بالموارد الطبيعية، سواء كسبب أو كعامل ممول لإطالة أمد العنف (Bromwich, 2020, p. 4).

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) على سبيل المثال، قدرت مجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة أن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية (مثل القصدير، التنتالوم، التنغستن، والذهب) في شرق الكونغو ولّد إيرادات للمجموعات المسلحة والميليشيات المحلية تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. وفي تقرير عام 2021، قدر الخبراء أن تهريب الذهب وحده يحقق ما يصل إلى 95% من إيرادات بعض الجماعات المسلحة. (United Nations Security Council, 2021, para. 54)

وفي جمهورية إفريقيا الوسطى ساهم استغلال المعادن من عدد هائل من الجماعات المسلحة والميليشيات، في إطالة أمد النزاع. كما تمولت جماعات التمرد في سيراليون وأنغولا من خلال الاتجار غير القانوني في "الماس الدموي" لشراء الأسلحة ودفع رواتب المقاتلين.(Ross, 2004, p. 45)

وخلال ذروة نشاطها (2014- 2015)، قدرت مصادر استخباراتية مختلفة أن تنظيم داعش كان يجمع إيرادات تتراوح بين 1 إلى 3 ملايين دولار أمريكي يومياً من خلال السيطرة على آبار النفط في سوريا والعراق وبيع النفط بشكل غير قانوني، مما وفر التمويل الرئيسي لعملياته العسكرية والإرهابية. (Colás, 2017, p. 112)

3. نزاعات الموارد المتجددة (المياه والأراضي):

أشار البنك الدولي إلى أن أكثر من 80% من النزاعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي تحدث في المناطق الزراعية، وأن وتيرتها تزداد خلال فترات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي، مما يبرز الرابط بين ندرة الموارد والعنف (World Bank, 2021, p. 15).

ويدير معهد الموارد العالمية (WRI) منصة (Aqueduct) التي تقيم مخاطر ندرة المياه. وتشير نماذجهم إلى أنه بحلول عام 2040، سيعيش ما يقرب من 1 من 4 أطفال في مناطق ذات إجهاد مائي مرتفع للغاية. والعديد من هذه المناطق، مثل الشرق الأوسط و إفريقيا، هي بالفعل بؤر للتوتر والنزاع. (Hofste, Reig, & Schleifer, 2019, p. 3)

4. النزوح والآثار الإنسانية:

وجد مركز مراقبة النزوح الداخلي (IDMC) أن غالبية النازحين قسراً على مستوى العالم يقعون في بلدان تعاني من ضغوط بيئية حادة وهشاشة في إدارة الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، كان التنافس على الأرض والمياه والمراعي أحد المحركات الرئيسية للنزوح في دول مثل الصومال وجنوب السودان.(IDMC, 2020, p. 37)

يخلص هذا الفصل إلى أن العلاقة بين الموارد والنزاعات هي علاقة معقدة وغير حتمية، تخضع لسياق محدد. فالمورد بذاته ليس هو السبب المباشر، بل هو عامل مساعد أو محفز في بيئة تتميز بهشاشة المؤسسات، وعدم المساواة، وسيادة قانون ضعيف. إن تحول الموارد من "نعمة" تدعم التنمية إلى "نقمة" تغذي النزاع يعتمد بشكل حاسم على جودة الحوكمة، وشفافية الإدارة، وعدالة توزيع العوائد. وبالتالي، فإن فهم الديناميكيات النظرية والمفاهيمية التي تم تناولها هنا يشكل أساساً ضرورياً لأي تحليل معمق لحالات النزاع المحددة أو لوضع سياسات فعالة لمنع اندلاعها أو لإدارة آثارها.

قائمة المراجع:

1- الدويري، فادي. (2017). إدارة الموارد الطبيعية في الدول الهشة: تحديات الحوكمة. الكويت. المعهد العربي للتخطيط.

2- السيد، أحمد. (2020). الجيوبوليتيكا الجديدة: الصراع على الموارد والمعادن النادرة. مجلة السياسة الدولية، (181)، 45-51.

3- العوادي، محمد. (2015). الصراع على الموارد الطبيعية في إفريقيا: الماء نموذجًا. الدوحة. مركز الجزيرة للدراسات.

4- حافظ، وليد. (2018). الاقتصاد السياسي للصراعات في العالم العربي. القاهرة. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

5- حنفي، ساري. (2018). أزمة اللجوء السوري: التحديات والتداعيات على دول الجوار. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

6- Bannon, Ian, & Collier, Paul. (Eds.). (2003). Natural resources and violent conflict: Options and actions. The World Bank.

7- Basedau, Matthias, & Lay, Jann. (2009). Resource curse or rentier peace? The ambiguous effects of oil wealth and oil dependence on violent conflict. Journal of Peace Research, 46(6). https://doi.org/10.1177/0022343309342945

8- Bromwich, Ben. (2020). Natural resources and conflict: A new security threat?. Conflict and Environment Observatory (CEOBS).

https://ceobs.org/wp-content/uploads/2020/11/Natural-resources-and-conflict-a-new-security-threat.pdf

9- Colás, Alejandro. (2017). The political economy of global war: Oil, finance and the new imperial order. Review of International Studies, 43(1).

https://doi.org/10.1017/S026021051600021X

10- Collier, Paul, & Hoeffler, Anke. (1998). On economic causes of civil war. Oxford Economic Papers, 50(4).

11- Collier, Paul, et al. (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. World Bank.

12- Collier, Paul, & Hoeffler, Anke. (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, 56(4). https://doi.org/10.1093/oep/gpf064

13- Collier, Paul. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. (Oxford: Oxford University Press.

14- Collier, Paul. (2009). Wars, Guns, and Votes: Democracy in Dangerous Places. New York. Harper Collins.

15- Doyle, Micheal W., & Sambanis, Nicholas. (2000). International peacebuilding: A theoretical and quantitative analysis. American Political Science Review, 94(4).

16- Elbadawi, Eltigani, & Sambanis, Nicholas. (2000). Why are there so many civil wars in Africa? Understanding and preventing violent conflict. Journal of African Economies, 9(3).

17- Gutiérrez, Francisco. (2010). Natural resources and civil war: An overview. The World Bank.

https://documents1.worldbank.org/curated/en/136601468161391258/pdf/571010BRI0Natu1Box353739B01PUBLIC1.pdf

18- Hofste, Rutger W., Reig, Paul, & Schleifer, Leah. (2019). 17 countries, home to one-quarter of the world's population, face extremely high water stress. World Resources Institute. https://www.wri.org/insights/17-countries-home-one-quarter-worlds-population-face-extremely-high-water-stress

19- Homer-Dixon, Thomas F. (1999). Environment, scarcity, and violence. Princeton University Press.

20- Idemudia, Uwafiokun. (2009). The changing phases of the Niger Delta conflict: Implications for conflict escalation and the prospect of peace. Journal of Asian and African Studies, 44(4). https://doi.org/10.1177/0021909609105093

21- Johnstone, Sarah, & Mazo, Jeffery. (2011). Global warming and the Arab Spring. Survival, 53(2).

22- Klare, Michael T. (2001). Resource wars: The new landscape of global conflict. New York. Henry Holt and Company.

23- Le Billon, Philippe. (2001). The political ecology of war: Natural resources and armed conflicts. Political Geography, 20(5).

https://doi.org/10.1016/S0962-6298(01)00015-4

24- Ross, Michael L. (2004). How do natural resources influence civil war? Evidence from thirteen cases. International Organization, 58(1).

25- Watts, Michael. (2004). Resource curse? Governmentality, oil and power in the Niger Delta, Nigeria. Geopolitics, 9(1), 50–80. https://doi.org/10.1080/14650040412331307832

26- Wolf, Aaron T. (1998). Conflict and cooperation along international waterways. Water Policy, 1(2), 251–265. https://doi.org/10.1016/S1366-7017(98)00019-1

27- Yergin, Daniel. (1991). The prize: The epic quest for oil, money, and power. Simon & Schuster.

28- Global Witness. (2013). The minerals militia: Taking control of mines, taxation and trade in the Kivus. https://www.globalwitness.org/en/archive/minerals-militia-taking-control-mines-taxation-and-trade-kivus/

29- Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC). (2020). Global report on internal displacement 2020. https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2020/

30- Transparency International. (2011). Corruption in the oil and gas sector. Thematic Guidance.

31- United Nations Environment Programme. (2007). Sudan: Post-conflict environmental assessment.

https://postconflict.unep.ch/publications/UNEP_Sudan.pdf

32- United Nations Environment Programme. (2009). From conflict to peacebuilding: The role of natural resources and the environment.
https://postconflict.unep.ch/publications/pcdmb_policy_01.pdf

33- United Nations Security Council. (2001, February 12). Resolution 1343 (S/RES/1343).

34- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). (2015). Global trends: Forced displacement in 2015.

35- United Nations Security Council. (2021, June 4). Final report of the Group of Experts on the Democratic Republic of the Congo (S/2021/560). https://undocs.org/S/2021/560

36- World Bank. (2021). Sahel: A opportunity for a resilient and sustainable future.
https://www.worldbank.org/en/region/afr/publication/sahel-a-opportunity-for-a-resilient-and-sustainable-future

37- World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. Oxford University Press.

جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء

الفصل الثاني: جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء:

تُجسّد قارة إفريقيا، ولا سيما منطقة جنوب الصحراء، واحدة من أعظم مفارقات العصر الحديث، فهي تختزن بين أحشائها وتربتها ثروات طبيعية هائلة تُقدّر بقيمة تريليونات الدولارات، بينما تظل شعوبها تعاني من تدنّي مستويات التنمية البشرية والفقر المدقع. هذا التناقض الصارخ جعل الإقليم محط أنظار القوى الدولية وميدانًا للتنافس الجيوسياسي منذ الحقبة الاستعمارية وحتى اليوم. غير أن إدارة هذه الثروات وقعت في شباك معقد من الإرث الاستعماري، وهشاشة المؤسسات، والنزاعات الداخلية، والتدخلات الخارجية.

1- إرث التقسيم الاستعماري وعدم التجانس الجغرافي والاقتصادي

لم تنشأ الدول في إفريقيا جنوب الصحراء كنتيجة لتراكم تاريخي أو عقد اجتماعي داخلي، بل كانت وليدة التقسيم التعسفي الذي فرضته القوى الأوروبية في مؤتمر برلين (1884-1885). أنتج هذا التقسيم المصطنع كيانات سياسية غير متجانسة، تتفاوت بشكل كبير في الحجم والموارد والفرص. فظهرت دول عملاقة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (2.34 مليون كم²) ونيجيريا (923,768 كم²)، إلى جانب دول صغيرة المساحة مثل غامبيا (10,689 كم²) التي تعتبر شبه مُحتواة داخل السنغال (Nugent, 2004, p. 45). كما حرم هذا التقسيم بعض الدول من منفذ بحري، مما يضع عقبات لوجستية واقتصادية كبرى أمامها تَحدُّ من قدرتها على تصدير مواردها واستيراد الاحتياجات الأساسية، مما يزيد من اعتماديتها وضعفها التفاوضي، حيث تصل تكلفة نقل البضائع للدول الحبيسة (مثل النيجر، بوركينا فاسو، ملاوي، زامبيا، زيمبابوي، بوتسوانا، إسواتيني، ليسوتو، إثيوبيا، إريتريا، جنوب السودان، جمهورية

إفريقيا الوسطى، تشاد، رواندا، بوروندي) إلى ضعف مثيلتها في الدول الساحلية. (UNCTAD, 2021, p. 12)

جدول (1): أمثلة على التباين في المساحة والتضاريس بين دول الإقليم

اسم الدولة	المساحة (كم²)	السمة الجيوسياسية البارزة
نيجيريا	923,768	دولة ساحلية كبرى، الأكثر سكانًا في إفريقيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	2,344,858	دولة ساحلية شاسعة، غنية بالمعادن
النيجر	1,267,000	دولة حبيسة، غنية باليورانيوم والذهب
غامبيا	10,689	دولة ساحلية صغيرة، شبه محتواة داخل السنغال

2- الثروات المعدنية والطاقوية: ثروات هائلة واستهلاك محدود

تُعرف إفريقيا بـ "خزان العالم المعدني"، حيث تحتوي على نحو 30% من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الموارد المعدنية .(World Bank, 2022) وتكشف البيانات التفصيلية عن تركيز مذهل لمعادن إستراتيجية حيوية للصناعة والتكنولوجيا الحديثة:

- البلاتين والذهب: تمتلك جنوب إفريقيا وحدها ما يقرب من 91% من احتياطيات العالم من البلاتين وحوالي 40% من احتياطي الذهب. (USGS, 2023)

- الماس: تنتج إفريقيا حوالي 60% من الماس العالمي، وتتركز الاحتياطيات الرئيسية في بوتسوانا وأنغولا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. (Kimberley Process, 2022).

- الكوبالت: تُهيمن جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإنتاج العالمي، حيث توفر أكثر من 70% من إمدادات الكوبالت العالمي، وهو معدن حاسم لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية. (USGS, 2023, p. 52)

- اليورانيوم: مع التحول العالمي نحو الطاقة النووية كبديل للوقود الأحفوري، أصبحت الدول الإفريقية مثل النيجر (ثالث أكبر منتج في إفريقيا) وناميبيا في صدارة الموردين العالميين. (IAEA, 2022)

- على صعيد الطاقة، تمتلك القارة 9.7% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط و6.6% من الغاز الطبيعي .(BP Statistical Review, 2023) ومع ذلك، فإن المفارقة الصارخة تكمن في أن القارة التي تزود العالم بالطاقة، تعاني من أزمة طاقة محلية حادة. فإفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب إفريقيا) تستهلك أقل قدر من الكهرباء للفرد على مستوى العالم، حيث ينخفض الاستهلاك في بعض البلدان إلى أقل من 100 كيلوواط/ساعة للفرد سنويًا مقارنة بمتوسط عالمي يزيد عن 3000 .(IEA, 2022, p. 78) كما أن حصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تبلغ 3% فقط، بينما تمثل 14% من سكان العالم، مما يسلط الضوء على فجوة التنمية الهائلة.

جدول (2): حصة إفريقيا من الإنتاج والاحتياطيات العالمية لموارد مختارة

المورد	الدول الرائدة في الإقليم	نسبة المساهمة العالمية التقريبية	الاستخدام الرئيسي
البلاتين Platinum	جنوب إفريقيا 140 طن متري زيمبابوي 15 طن	%80	المحفزات، المجوهرات، الصناعات الإلكترونية والطبية
الكوبالت Cobalt	الكونغو الديمقراطية 130,000طن متري	%75-70	بطاريات الليثيوم-أيون (السيارات الكهربائية)
الماس Diamonds	بوتسوانا أكبر منتج في العالم من حيث القيمة (تركز على الأحجار الكبيرة والعالية الجودة) أنغولا وجنوب إفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من بين أكبر 10 منتجين عالميًا.	%60	المجوهرات، التطبيقات الصناعية
الذهب Gold	جنوب إفريقيا 110 طن غانا 127 طن (أكبر منتج في إفريقيا) مالي 84 طن	%25-20	المجوهرات، الاحتياطي النقدي، الإلكترونيات

	بوركينا فاسو 70 طن السودان 50 طن		
اليورانيوم Uranium	ناميبيا 5,600 طن (ثاني أكبر منتج في العالم بعد كازاخستان) النيجر 2,020 طن	%15	الوقود النووي (إنتاج الطاقة)
النفط الخام	نيجيريا: 1.42 مليون برميل/يوم أنغولا: 1.17 مليون برميل/يوم الكونغو: 0.27 مليون برميل/يوم	%9.7	الطاقة، النقل، الصناعات البتروكيماوية
الغاز الطبيعي	نيجيريا: 206.5 تريليون قدم مكعب (حوالي 33% من احتياطي القارة) موزمبيق: 100.0 تريليون قدم مكعب تنزانيا: 21.0 تريليون قدم مكعب	%6.6	الطاقة، الصناعة

من إعداد الباحثة اعتمادًا على المصادر التالية:

BP Statistical Review of World Energy 2023, USGS Mineral Commodity Summaries 2023, Kimberley Process.

3- الثروة المائية والزراعية: إمكانات غير مستغلة

لا تقتصر ثروات إفريقيا على المعادن فحسب، بل تمتلك إمكانات زراعية ومائية هائلة تؤهلها لتكون "سلة غذاء العالم". فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها 13نهراً، هي: (زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليبمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، النيل، أوليفانتس)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله 6695 كم، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية. (التحرير، 2009، ص.5) وتقدر منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن الطاقة الكامنة للري في إفريقيا تزيد عن 42.5 مليون هكتار، إلا أن أقل من 10% من هذه المساحة يتم استغلالها فعلياً. (FAO, 2021) بالإضافة إلى ذلك، تمتلك القارة مخزونًا ضخمًا من المياه الجوفية، تُقدر بحوالي 660,000 كم³، مما يشكل فرصة ذهبية لمواجهة التحديات المناخية وضمان الأمن الغذائي.(MacDonald et al., 2012, p. 5)

4- مفارقة الطاقة: وفرة الموارد مقابل فقر الاستهلاك

رغم وفرة موارد الطاقة الأحفورية، تستهلك أقل قدر من الطاقة للفرد الواحد، فإفريقيا تستضيف فقط 3.6% من طاقة التكرير العالمية، وتولد 3.1% فقط من الكهرباء في العالم، وتستهلك 9% فقط من إجمالي إنتاجها من النفط وتصدر الباقي، فحصتها من الاستهلاك العالمي للطاقة تصل إلى 3% فقط بالمقارنة بحصتها من السكان 14% من سكان العالم. (محمد عبد الحليم، 2010، ص.142) وتعيش النسبة الأكبر من سكان إفريقيا جنوب الصحراء أزمة طاقة حادة. فوفقًا للوكالة الدولية للطاقة (IEA, 2022)، فإن:

- 600 مليون شخص في إفريقيا (حوالي 43% من السكان) لا يحصلون على الكهرباء، و90%من أولئك الذين لا يحصلون على الكهرباء يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء.

- يبلغ استهلاك الفرد من الكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء جنوب إفريقيا) أقل من 100 كيلوواط/ساعة سنويًا، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يتجاوز 3000 كيلوواط/ساعة.

- يتم تصدير الغالبية العظمى من النفط والغاز المنتج إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية والأمريكية، بينما يعتمد حوالي 80 % من سكان إفريقيا جنوب الصحراء على الكتلة الحيوية التقليدية (الحطب، الفحم النباتي, النفايات الزراعية) للطهي والتدفئة..

هذه المفارقة تُظهر بوضوح كيف أن نمط الاستغلال الحالي للموارد لم يُصمم لخدمة الاحتياجات التنموية المحلية، بل لخدمة الأسواق العالمية.

5- الثروة نقمة: الصراعات والتنافس الجيوسياسي

لسوء الحظ، كثيرًا ما تحوّلت هذه الثروات من نعمة إلى نقمة، وأصبحت وقودًا للنزاعات الداخلية والتدخلات الخارجية. أدت "لعنة الموارد" إلى إطالة أمد الحروب الأهلية وتمويل الجماعات المسلحة وإضعاف مؤسسات الدولة، حيث يتم نهب الثروات بدلاً من استخدامها لتحقيق التنمية.

- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبحت المعادن مثل القصدير، التانتالوم، التنغستن، والذهب، التي تُعرف بـ "معادن الدم"، وقودًا لحرب أهلية مستمرة، حيث تستخدمها الجماعات المسلحة لتمويل عملياتها.

- إفريقيا الوسطى: أصبحت النزاعات الإثنية فيها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتنافس على السيطرة على مناجم الماس والذهب.

- النيجر ودول الساحل: يجذب اليورانيوم والذهب اهتمام شركات التعدين العالمية، بينما تعاني المنطقة من عدم استقرار أمني حاد.

هذا التنافس لا يقتصر على الفاعلين المحليين، بل تمارسه قوى عالمية مثل الصين، التي أصبحت أكبر شريك تجاري لإفريقيا ومستثمرًا رئيسيًا في قطاع التعدين والبنية

التحتية ضمن مبادرة "الحزام والطريق"، والاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتأمين إمدادات الطاقة والمعادن الخام، والولايات المتحدة التي تتنافس للحفاظ على نفوذها الاستراتيجي.(Carmody, 2016)

يكشف تحليل جيوبوليتيك الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء أن الثروة الطبيعية هي عامل محددّ، لكنها ليست حتمية قدرية. إن تحويلها من "لعنة" إلى "نعمة" رهن بمعالجة الإشكاليات الهيكلية العميقة. فلا يمكن فصل مستقبل هذه الموارد عن ضرورة:

1. إصلاح الحوكمة المحلية: تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في إدارة عوائد الموارد، كما في مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية(EITI) .

2. تنويع الاقتصادات: تجاوز نموذج الاقتصاد الريعي والاستثمار في رأس المال البشري والتصنيع المحلي.

3. تعزيز التكامل الإقليمي: من خلال مشاريع البنى التحتية المشتركة لتعظيم المنفعة من الموارد (مثل سوق القارة الإفريقية الحرة(AFCFTA) .

4. تبني دبلوماسية ذكية: تمكن الدول الإفريقية من المناورة بين القوى الدولية وتحسين شروط عقود الاستثمار لصالحها.

فقط من خلال معالجة هذه الجوانب، يمكن لإفريقيا جنوب الصحراء أن تتحرر من رباعية "الاستعمار، الهشاشة، النزاع، والتبعية"، وتَسْلُك طريقًا تجاه تنمية حقيقية تكون فيها مواردها رافعةً لرفاهية شعوبها، وليس وقودًا لصراعات الآخرين.

خارطة الثروات الطبيعية في إفريقيا

قائمة المراجع:

1- أميرة محمد عبد الحليم. (2010). الصراع على الموارد الطبيعية في إفريقيا وآثاره على الأمن القومي العربي. المركز الديمقراطي العربي.

2- التحرير. (2009). " الاستثمار في إفريقيا: آمال وتحديات". قراءات إفريقية، (العدد 4، سبتمبر).

3- BP. (2023). BP Statistical Review of World Energy 2023 (72nd edition). bp.com/statisticalreview

4- Carmody, P. (2016). The New Scramble for Africa (2nd ed.). Polity Press.

5- Food and Agriculture Organization (FAO). (2021). The State of the World's Land and Water Resources for Food and Agriculture – Systems at breaking point. Rome. https://doi.org/10.4060/cb7654en

6- IEA. (2022). Africa Energy Outlook 2022. International Energy Agency.

7- IAEA. (2022). Uranium 2022: Resources, Production and Demand (The Red Book). International Atomic Energy Agency.

8- Kimberley Process. (2022). Annual Global Summary: 60% of World Diamond Output.

9- MacDonald, A. M., Bonsor, H. C., Dochartaigh, B. É. Ó., & Taylor, R. G. (2012). Quantitative maps of groundwater resources in Africa. Environmental Research Letters, 7(2), 024009. https://doi.org/10.1088/1748-9326/7/2/024009

10- Nugent, P. (2004). Africa since Independence: A Comparative History. Palgrave Macmillan

11- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). (2021). Economic Development in Africa Report 2021: Reaping the Potential Benefits of the African Continental Free Trade Area for Inclusive Growth. United Nations.

12- USGS. (2023). Mineral Commodity Summaries 2023. U.S. Geological Survey.

13- World Bank. (2022). Africa's Pulse, No. 26, October 2022: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future. World Bank Group.

https://www.worldbank.org/en/region/afr/publication/africa-s-resource-future

النزاعات المائية في إفريقيا جنوب الصحراء

الفصل الثالث: النزاعات المائية في إفريقيا جنوب الصحراء

تُعد المياه العذبة بمثابة شريان الحياة الذي ارتبط به قيام الحضارات وتطور المجتمعات البشرية منذ فجر التاريخ. فهي ليست مجرد مورد طبيعي فحسب، بل هي أساس الأمن القومي الشامل، الغذائي والصحي والاقتصادي والاجتماعي. غير أن المشهد العالمي المعاصر يشهد تحولات جذرية جعلت من قضية المياه واحدة من أبرز القضايا الجيوسياسية والأمنية في القرن الحادي والعشرين. فالتزايد السكاني المطرد، والتوسع الحضري والعمراني، والأنماط الاستهلاكية غير المستدامة، إلى جانب الآثار المدمرة لتغير المناخ، أدت مجتمعة إلى تضخم الضغوط على الموارد المائية المحدودة أصلاً. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ملياري شخص – أي ما يقرب من ربع سكان العالم – يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب المدارة بأمان، وأن ما يقرب من نصف سكان العالم سيعيشون في مناطق تعاني من إجهاد مائي مرتفع بحلول عام 2030 (United Nations, 2021, p. 7) في هذا السياق، يبرز مفهوم "النزاع المائي" كأحد التجليات الأكثر وضوحاً للصراع على الموارد، حيث تتصادم المصالح والسياسات على مستويات متعددة، من المحلي إلى العالمي.

1- تعريف النزاعات المائية

عرّف برنامج الأمم المتحدة للمياه (UN-Water) النزاع المائي بأنه "نتيجة المصالح المتعارضة لمستخدمي الموارد المائية، سواء كانت شخصية أو جماعية، في ظل ندرة الموارد أو عدم كفاية البنية التحتية أو ضعف الحوكمة". (UN-Water, 2018, p. 12)

2- دراسة العلاقة بين المياه والنزاعات

ساهم الباحثون في تطوير أطر نظرية لفهم هذه النزاعات، حيث اقترح بيتر مولينغا Mollingaخمسة ميادين أو مجالات لدراسة العلاقة المعقدة بين المياه والنزاعات، وهي تمثل مستويات تحليل مختلفة ومتداخلة:

- الميدان الأول: قضايا الحصول على المياه اليومية للاستخدامات المنزلية والزراعة المعيشية، وهو مستوى النزاع المحلي.
- الميدان الثاني: سياسة المياه داخل الدولة، والذي يتعلق بتوزيع الموارد وتحديد الأولويات بين القطاعات (زراعة، صناعة، مدن).
- الميدان الثالث: الجيوبوليتيك المائي، أي التفاعلات والسياسات بين الدول المتشاطئة حول الأنهار أو الأحواض المائية المشتركة.
- الميدان الرابع: السياسة العالمية للمياه، والتي تشمل المؤسسات الدولية والاتفاقيات العالمية.
- الميدان الخامس: الروابط والتفاعلات بين المستويات الأربعة السابقة.

(Mollinga, 2008, pp. 14-16)

ويُبرِز هذا الإطار كيف أن النزاع المائي ليس ظاهرة أحادية البعد، بل هو عملية معقدة تتشابك فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجيواستراتيجية.

3- النزاع المائي كقضية أمنية

يُدرج باري بوزان الموارد المائية ضمن البعد البيئي- الاقتصادي للأمن، إذ يرى أن التهديدات البيئية، بما فيها التلوث، التصحر، والتغيرات المناخية، إضافة إلى ندرة الموارد المائية، قد تتحول إلى تهديدات وجودية للدول والمجتمعات، على غرار التهديدات العسكرية.

(Buzan, 1991, p. 433)

فالمياه ليست مجرد مورد اقتصادي، بل هي عنصر أساسي لبقاء الدولة والمجتمع، وبالتالي يمكن أن تُعامل كقضية أمن قومي عند تعرضها للخطر.

في إطار نظرية "الأمننة" Securitization التي طورها بوزان مع ويفر ودي وايلد، تتحول المياه من قضية سياسية/اقتصادية عادية إلى قضية أمنية عندما يُنظر إليها كتهديد وجودي.

فعلى سبيل المثال: نزاع مصر وإثيوبيا حول سد النهضة يُطرح في الخطاب المصري كقضية تهدد "الحياة نفسها" للشعب المصري، أي تهديد وجودي يبرر إجراءات استثنائية. (Buzan, Wæver, & de Wilde, 1998, p. 24) والخطاب السياسي هنا لا يعكس فقط ندرة المورد، بل يصنع من المياه مسألة أمن قومي.

ويمر موضوع المياه، وفقًا لهذا المنظور، بمراحل تطور في الأجندات الوطنية:

- المرحلة التقنية: حيث تُدار المياه كقضية هندسية أو هيدرولوجية بحتة.
- مرحلة التسييس: دخول المياه في النقاش السياسي العام وصراع المصالح داخل الدولة.
- مرحلة الأمننة: تحويل المياه إلى قضية أمن قومي، حيث يُصوّر نقصها أو تهديدها كخطر على بقاء الدولة والشعب.
- مرحلة العسكرة والحرب: وهي الحالة القصوى حيث يتم اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعليًا لحماية المصادر المائية. (Buzan, 1991, pp. 118,120)

ويتحدد الأمن غالبًا وفقًا لبوزان، في أقاليم جغرافية محددة، حيث تكون التهديدات متداخلة بين دول الجوار.

- في الشرق الأوسط، تشكل أنهار الأردن، ودجلة والفرات محاور نزاع وتعاون في آن واحد.

- في إفريقيا، يظهر النزاع في بحيرة تشاد وحوض النيل.
- في جنوب آسيا، يعتبر نهر السند مصدر توتر مزمن بين الهند وباكستان.

هذه الحالات تعكس أن النزاعات المائية ليست تقنية أو اقتصادية فحسب، بل هي جزء من بنية الأمن الإقليمي.(Buzan & Wæver, 2003, pp. 44,47)

ويرى بوزان أن المياه قد تكون عامل صراع إذا تم تأمينها بطريقة تهدد بقاء الدولة. لكنها قد تشكل أيضًا فرصة للتعاون وبناء "مجتمع أمني إقليمي" إذا طُورت ضمن أطر مؤسساتية. بعبارة أخرى: المياه قد تكون عامل تقسيم أو عامل توحيد، بحسب كيفية إدارتها داخل النظام الإقليمي. .(Buzan, 1991, p. 435)

4- المياه كسبب وسلاح وهدف في النزاعات

يقدم بيتر جليك (Gleick, 1993) تصنيفًا منهجيًا لأدوار المياه في النزاعات، وهو تصنيف لا يزال معتمدًا على نطاق واسع:

- **المياه كسبب مباشر للنزاع**: حيث تكون الموارد المائية أو السيطرة عليها هي الدافع الرئيسي للنزاع .
- **المياه كسلاح في النزاع**: حيث يتم استخدام المياه كأداة عسكرية، مثل تدمير السدود أو تلويث مصادر المياه أو حظر إمداداتها عن الخصم.
- **المياه كهدف في النزاع**: حيث تكون أنظمة المياه، البنية التحتية (محطات المعالجة، السدود، القنوات) أهدافًا إستراتيجية يتم مهاجمتها لتحقيق مكاسب عسكرية أو لزعزعة استقرار الخصم. (Gleick, 1993, pp. 85-90)

5- النزاعات المائية في ظل تغير المناخ: مضاعفة التهديد

يشكل تغير المناخ مُضاعفًا للتهديد (Threat Multiplier) بالنسبة للنزاعات المائية. حيث يحذر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم حدة الندرة المائية وتكرار وحدة الظواهر المناخية المتطرفة

(كالجفاف والفيضانات) في العديد من المناطق، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط. (IPCC, 2022, p. 12) وتشير التوقعات إلى أن المنطقة العربية، التي تعاني بالفعل من الإجهاد المائي الأعلى عالميًا، ستشهد انخفاضًا حادًا في مواردها المائية. فمن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة إلى أقل من 500 متر مكعب سنويًا بحلول عام 2050، وهو ما يصنف تحت خط الفقر المائي المطلق. (ESCWA, 2021, p. 18) هذا الضغط الإضافي سيدفع الدول إلى تبني سياسات أكثر تشددًا لحماية أمنها المائي، مما يزيد من احتمالية نشوب نزاعات حول الموارد المشتركة، خاصة في الأحواض التي تفتقر إلى آليات تعاون قوية. (Kelley, et al., 2015, p. 3241)

6- آليات التعاون وإدارة النزاعات: الدبلوماسية المائية كبديل

رغم صورة التشاؤم السائدة، يُظهر التاريخ أن مسار التعاون في قضايا المياه الدولية هو السمة الغالبة وليس النزاع. فقد تم توقيع أكثر من 200 اتفاقية دولية لتنظيم الأنهار المشتركة منذ منتصف القرن التاسع عشر.(UNESCO, 2019, p. 25) وتشمل آليات حل النزاعات ما يلي:

- الاتفاقيات الثنائية والإقليمية: مثل معاهدة السند (1960) واتفاقية التعاون بين جنوب إفريقيا وليسوتو حول مشروع نقل المياه (1986).
- الأطر القانونية الدولية: مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (1997)، والتي دخلت حيز النفاذ في 2014 وتضع مبادئ عامة للاستخدام المنصف والمعقول وعدم إلحاق الضرر.
- المؤسسات المشتركة لإدارة الأحواض: مثل لجنة نهر الميكونغ، وهيئة نهر السنغال، والتي توفر منصات للحوار التقني والمشاورات المستمرة.

- الدبلوماسية المائية :Track II التي تشمل ورش العمل والمبادرات غير الرسمية بين الخبراء والأكاديميين والممثلين من الدول المتشاطئة لبناء الثقة واستكشاف حلول مبتكرة.

7- إدارة المياه العابرة للحدود في إفريقيا: تحليل للنزاعات والتعاون في الأحواض الرئيسية

تمثل الأنهار الدولية والبحيرات المشتركة أحد أهم مصادر النزاع والتعاون بين الدول. ويوجد في العالم حوالي 286 حوضًا نهريًا عابرًا للحدود، تغطي ما يقرب من 45% من مساحة اليابسة في العالم (باستثناء القارة القطبية الجنوبية)، ويعيش ضمن نطاقها ما يقارب 7.2 مليار نسمة. (Wolf, 2012, p. 32) وتُظهر هذه الإحصائية حجم التداخل والاعتماد المتبادل بين الدول، إذ إن 145 دولة تشترك في هذه الأحواض، ما يجعل أمنها المائي رهينًا لتفاهمات أو نزاعات حول تقاسم المياه. (FAO, 2020)

ويظهر هذا التعقيد بشكل أوضح في القارة الإفريقية، التي توصف بأنها "قارة الأنهار"؛ إذ تتقاسم أكثر من 40 دولة نحو 63 حوضًا نهريًا عابرًا للحدود، يُشكل العديد منها شريان الحياة للاقتصاد والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والسياسي لمئات الملايين. (سالم، 2019، ص. 77؛ UN-Water, 2021) تخلق هذه الطبيعة المشتركة حالة ديناميكية من "الاعتماد المتبادل القسري" بين الدول، تجعلها مسرحًا للصراعات الجيوسياسية من جهة، ومختبرًا للتكامل والتعاون الإقليمي من جهة أخرى. يركز هذا التحليل على ثلاثة أحواض مائية رئيسية في إفريقيا - نهر النيل، ونهر النيجر، وبحيرة تشاد - ليس فقط لعرض أبعاد النزاع والتعاون فيها، بل لفهم التفاعل المعقد بين العوامل الهيدروبوليتيكية (السياسة المائية)، والضغوط البيئية، والهشاشة الأمنية، اعتمادًا على إحصاءات رسمية ودراسات حديثة.

خريطة الأنهار والأحواض المائية في إفريقيا

www.uoanbar.edu.iq

أولاً: حوض نهر النيل

يشكّل نهر النيل، أطول أنهار إفريقيا بطول يقارب 6,650 كم، شريان الحياة الأساسي لأكثر من 250 مليون نسمة موزعين على 11 دولة إفريقية، هي: مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا. ومع ذلك، فإن الأهمية الإستراتيجية للنهر تتجاوز البعد المائي لتشمل اعتبارات سياسية، اقتصادية، وأمنية جعلت منه مسرحًا متكررًا للنزاعات والتجاذبات الدولية. (Waterbury,2002,p.117)؛ (عبد الله، 2015، ص. 202).

يتكون نهر النيل من رافدين رئيسيين: النيل الأبيض والنيل الأزرق. ينبع النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، حيث يعتبر نهر كاجيرا في رواندا وبوروندي أبعد منبع له. يتدفق النهر عبر بحيرة فيكتوريا (المشتركة بين أوغندا وتنزانيا وكينيا) ثم إلى أوغندا وجنوب السودان. في المقابل، ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا في إثيوبيا، ويتدفق نحو السودان ليلتقي بالرافد الآخر عند العاصمة السودانية الخرطوم، ويستمر النهر في مساره حتى المصب في البحر الأبيض المتوسط (ناصر محمد، مج 33).

يمكن تقسيم منابع النيل إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

1. القطاع الجنوبي: ويشمل بحيرة فيكتوريا ونهر كاجيرا وبحيرتي إدوارد وألبرت، وتتشارك فيه تنزانيا وأوغندا وكينيا وبوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية.
2. القطاع الشرقي: وتنفرد فيه إثيوبيا بمنابع موسمية هامة، أهمها النيل الأزرق ونهر عطبرة والسوباط.
3. القطاع الغربي: وتنفرد فيه السودان بوجود خط تقسيم المياه.

خريطة نهر النيلbbc.com

- **درجة اعتماد دول الحوض على مياه النيل**

تتباين دول حوض النيل بشكل كبير في درجة اعتمادها على مياه النهر، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين: دول المصب (التي يعتمد اقتصادها وأمنها المائي اعتمادًا شبه كلي على النيل)، ودول المنبع (التي تتفاوت درجة اعتمادها على النهر).

أ. دول المصب

- مصر: يُعد نهر النيل شريان الحياة لمصر، حيث يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في البلاد. فوفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (2022)، يوفر النيل أكثر من 97% من إجمالي الموارد المائية السنوية لمصر، والتي تقدر بحوالي 60 مليار متر مكعب. وتبلغ حصتها المتفق عليها بموجب اتفاقية 1959 مع السودان 55.5 مليار متر مكعب سنويًا. يعتمد الأمن المائي المصري بشكل حاسم على التخزين في بحيرة ناصر خلف السد العالي، والتي تبلغ سعتها التخزينية القصوى 162 مليار متر مكعب. (السيد عبد الوهاب، 2019، ص 88؛ Wheeler et al., 2020, p. 4)

- السودان: تبلغ الحصة المائية المتفق عليها للسودان 18.5 مليار متر مكعب سنويًا بموجب اتفاقية 1959. ومع النمو السكاني والاقتصادي، تشير تقديرات وزارة الري والموارد المائية السودانية (2021) إلى أن إجمالي الاحتياجات المائية للسودان قد ارتفع إلى نحو 30- 35 مليار متر مكعب سنويًا، ويذهب ما يقرب من 75% من هذه المياه لقطاع الري. (الرحمان، 2023، ص 121؛ Eldardiry & Hossain, 2020, p. 10)

ب. دول المنبع

- إثيوبيا: على الرغم من مساهمتها الهائلة، التي تقدر بنحو 86% من إيراد النيل الأزرق، فإن استخدامها الفعلي للموارد المائية كان محدودًا تاريخيًا. أفادت منظمة

الأغذية والزراعة2021 ,FAO)) أن السحب السنوي لإثيوبيا من مياه النيل بلغ حوالي 1.0 - 1.5 مليار متر مكعب فقط. تسعى إثيوبيا بشكل حثيث لتعزيز تنميتها من خلال مشاريع كبرى مثل سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD) لتوليد الطاقة وتوسيع نطاق الري، مما يضعها في صراع محتمل مع دول المصب (Mohammed, 2022, p. 155)؛ (Wheeler et al., 2020, p. 2).

- كينيا: صنفت الأمم المتحدة (UN-Water, 2020) كينيا على أنها دولة تعاني من ندرة مائية مطلقة، حيث يقل حصة الفرد فيها عن 500 متر مكعب سنويًا. قدرت احتياجاتها المائية من حوض النيل بنحو 1.8 مليار متر مكعب سنويًا، ويتم سحب جزء كبير من هذا للاستخدام المنزلي في المدن الكبرى مثل نيروبي. (صادق، 2018، ص 102؛ NBI, 2017, p. 45)

- أوغندا: نظرًا لوفرة هطول الأمطار، لا تعتمد أوغندا اعتمادًا كليًا على النيل، لكنها تستغل مياهه للكهرباء (من خلال سدود مثل بورا وبوجاغالي) والإمداد البلدي. ووفقًا لهيئة تنمية حوض النيل (NBI, 2020) ، يستهلك القطاع المنزلي النسبة الأكبر من الاستخدامات المباشرة، تليها الزراعة.

- تنزانيا: طالبت تنزانيا بحقها في استغلال مياه بحيرة فيكتوريا. وقدرت دراسة حديثة احتياجاتها من مياه البحيرة لمشاريع مثل مشروع مياه بحيرة فيكتوريا (VicWaSA) بما يتراوح بين 2.5 إلى 3.5 مليار متر مكعب سنويًا (Menga, 2018, p. 77).

- الكونغو الديمقراطية: تمتلك الكونغو الديمقراطية ثروة مائية هائلة من حوض نهر الكونغو، مما يجعل اعتمادها على نهر النيل ضئيلاً جدًا ولا يكاد يذكر في سياق مواردها الإجمالية. (السمراني، 2019، ص 75)

- رواندا وبوروندي: تعتبر كل من رواندا وبوروندي منبعًا للعديد من روافد النيل، وتواجهان ضغوطًا مائية بسبب الكثافة السكانية العالية. وفقًا للبنك الدولي

(World Bank, 2021)، تركز سياستهما المائية على إدارة الأراضي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة لتلبية الاحتياجات المحلية.

- إريتريا: على الرغم من كونها دولة متشاطئة، فإن مشاركتها الفعلية في مفاوضات حوض النيل محدودة. وفقًا لمنظمة الفاو(FAO, 2018) ، فإن أكثر من 90% من المياه المسحوبة في إريتريا تذهب للزراعة، ومعظمها يعتمد على المياه الجوفية والأمطار وليس بشكل مباشر على النيل.

يوضح الجدول التالي توزيع السكان والاعتماد على مياه النيل في دول الحوض الرئيسية:

جدول (03): الاعتماد على مياه النيل والتحديات الديموغرافية في دول الحوض الرئيسية

الدولة	المساهمة في مياه النيل (%)	الاعتماد على مياه النيل (%)	عدد السكان (مليون نسمة، تقديرات 2023)	نصيب الفرد من المياه ($م^3$/سنوياً)
مصر	0	97	105.5	560
إثيوبيا	86 (النيل الأزرق)	50	126.5	1,200
السودان	0	95	48.0	750
جنوب السودان	13 (النيل الأبيض)	80	11.2	900

أوغندا	14 (النيل الأبيض)	80	49.0	1,100

من إعداد الباحثة اعتمادًا على المصادر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2021، ص. 45 ;FAO, 2021, p. 12; World Bank, 2023)

خريطة دول المنبع ودول المصب لنهر النيل

Alja zeera.net

- **أسس النزاع حول حوض النيل**

تاريخيًا، رسّخت اتفاقيتا 1929 و1959 هيمنة دول المصب، لا سيما مصر، التي حصلت على 55.5 مليار م³ سنويًا، بينما خُصص للسودان 18.5 مليار م³، مع تهميش شبه كامل لدول المنبع. فقد اعتُبرت موارد هذه الدول "منابع غير مستغلة" في ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية. (Tvedt, 2010, p. 89)

هذا الإرث خلق اختلالًا هيكليًا في النظام القانوني للنهر، وولّد شعورًا بالغبن لدى دول المنبع، خاصة إثيوبيا التي تساهم بأكثر من 85% من تدفقات النيل الأزرق ولكنها ظلت خارج هذه الترتيبات تمامًا. (Swain, 2011, p. 688)

ويمثل التاريخ التفاوضي حول مياه النيل حالة من الصراع المستمر بين تحالفين رئيسيين:

- دول المصب (مصر والسودان): تتمسكان بحقوقهما التاريخية المكتسبة بموجب اتفاقيتي 1929 و1959، وتعتبران أن أي تغيير في الوضع الراهن أو إنشاء مشاريع جديدة على النهر (مثل سد النهضة) دون الحصول على موافقتهما المسبقة يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنهما القومي (السيد عبد الوهاب، 2019، ص. 150؛ Salem, 2022, p. 312)

- دول المنبع (بقيادة إثيوبيا): ترفض هذه الاتفاقيات جملة وتفصيلاً، باعتبارها وُقعت في ظل الاستعمار ولا تلزم الدول المستقلة. تستند دول المنبع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية (1997)، والتي دخلت حيز النفاذ في 2014، وتطالب بتطبيق مبادئ "الاستخدام المنصف والمعقول" و "عدم التسبب في ضرر ذي شأن" كأساس لإطار قانوني جديد للتقاسم (Mohammed, 2022, p. 160; Tawfik, 2021, p. 85). يستند الموقف الإثيوبي الرافض لاتفاقيتي 1929 و1959 إلى الحجج القانونية والسياسية التالية:

1. الطابع الاستعماري: تؤكد إثيوبيا أنها لم تكن طرفًا في تلك الاتفاقيات، وأنها وُقعت في عهد الاستعمار البريطاني، وبالتالي فهي لا تلزم الدولة المستقلة (Mohammed, 2022, p. 158).

2. قانون الأنهار الدولية: تستند إثيوبيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية (1997) والتي ترى أنها تمثل القانون الدولي العرفي. وتشدد على أن المبادئ الأساسية هي "الاستخدام المنصف والمعقول" و "الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن"، وليس الحقوق التاريخية.(Salem, 2022, p. 315)

3. معايير التقاسم العادل: تطالب إثيوبيا بأن تأخذ أي صيغة جديدة للتقاسم في الاعتبار معايير مثل المساحة الجغرافية للحوض في كل دولة، والمساهمة النسبية في إيراد النهر، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ووفقًا لهذه المعايير، تطالب إثيوبيا بحصة أكبر من المياه لتمويل مشاريع تنميتها (Wheeler et al., 2020, p. 5).

يشكل هذا الخلاف القانوني والسياسي جوهر الأزمة المستمرة في الحوض، والتي تجسدت بشكل عملي في بناء إثيوبيا لسد النهضة الإثيوبي الكبير(GERD) ، مما زاد من حدة التوتر وأبرز الحاجة الملحة لإطار تعاوني شامل يلبي احتياجات جميع الدول.

وكانت إثيوبيا قد أعلنت في أفريل 2011، عن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD) على النيل الأزرق، ليصبح أكبر مشروع للطاقة الكهرومائية في إفريقيا. يُنظر إلى السد باعتباره مشروعًا سياديًا وتنمويًا يهدف إلى تحويل إثيوبيا إلى دولة مصدرة للطاقة الكهربائية في شرق إفريقيا. (BBC, 2020) مواصفات السد الضخمة هي:

- السعة التخزينية: 74 مليار متر مكعب (أكبر من التدفق السنوي للنيل الأزرق).
- القدرة الكهربائية: 6,450 ميغاواط.

- التكلفة: حوالي 5 مليارات دولار أمريكي (تمويل ذاتي وتبرعات شعبية وسندات حكومية).

في المقابل، ترى مصر في السد تهديدًا وجوديًا، إذ يعتمد أكثر من 97% من سكانها على مياه النيل، فيما انخفض نصيب الفرد السنوي من المياه إلى 560 م^3 عام 2020 مقارنة بالحد الأدنى للأمن المائي البالغ 1,000 م^3/فرد/سنة، مما يضعها تحت خط الفقر المائي بمعايير الأمم المتحدة. (Wheeler et al., 2020, p. 2) ؛ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2021، ص. 45) كما يتوقع أن يصل سكان مصر إلى 150 مليون نسمة بحلول 2050، مما سيزيد الضغط على الموارد المائية الشحيحة أصلاً. (World Bank, 2021, p. 62)

وأشارت دراسة لنمذجة الآثار المحتملة إلى أن الملء السريع للسد (خلال 3 سنوات) يمكن أن يؤدي إلى انخفاض كبير في منسوب مياه خزان السد العالي في مصر، مما يؤثر على توليد الكهرباء ويقلص المساحة الزراعية بمقدار يصل إلى 2 مليون فدان. (King & Block, 2014, p. 10)

وتشير النماذج المناخية إلى تقلبات كبيرة في أنماط هطول الأمطار في الهضبة الإثيوبية، مع توقعات بحدوث فترات جفاف أطول وفيضانات أكثر شدة، مما يهدد بتراجع إيرادات النهر بنسبة تصل إلى 20 %. (Wheeler et al., 2020, p. 5)

- **محاور الخلاف الجوهرية: التفاصيل الفنية والقانونية**

أ. فترة ومعدل ملء الخزان:

الخلاف الأساسي يدور حول المدة التي ستستغرقها إثيوبيا لملء الخزان الضخم. اقترحت مصر فترة ملء تتراوح من 10 إلى 15 سنة لتجنب الآثار الكارثية على منسوب المياه لديها، بينما تريد إثيوبيا ملئه في أسرع وقت ممكن (خلال 5-7 سنوات) لبدء توليد الطاقة وتحقيق عوائد اقتصادية. فكل مليار متر مكعب يُخزّن في السد هو مليار يخصم من التدفق الطبيعي نحو السودان ومصر.

ب. آلية التشغيل طويلة الأمد:

يتعلق الجدل بكيفية إدارة السد خلال سنوات الجفاف الممتد. إذ تصر مصر على وجود آلية واضحة وملزمة لإطلاق كميات محددة من المياه لضمان حد أدنى من التدفق، خاصة في فترات الجفاف التي قد تمتد لعدة سنوات متتالية. بينما تخشى إثيوبيا من أن أي التزامات بإطلاقات مائية ثابتة قد تقيد قدرتها على توليد الطاقة بشكل مثالي.

- **تحليل الإطار القانوني للنزاع حول حوض النيل**

يُمثل النزاع حول مياه نهر النيل حالةً دراسيةً معقدةً للتداخل بين القانون الدولي والسياسة والمصالح القومية. يرتكز هذا النزاع على تصادم نمطين قانونيين: القانون الدولي العرفي والاتفاقيات التاريخية من جهة، وقانون المجاري المائية الدولية الحديث الذي لم يكتمل تطويره بعد من جهة أخرى. يحاول هذا التحليل تفكيك هذه الإشكالية مع تقديم أدلة وإحصائيات موثوقة.

1. **الاتفاقيات التاريخية** (موقف مصر والسودان):

تستند مصر والسودان إلى مجموعة من الاتفاقيات التي تعتبرها أساسًا للوضع القانوني القائم، وأهمها:

- **اتفاقية 1929**: أبرمت بين مصر وبريطانيا (نيابة عن مستعمراتها في شرق إفريقيا). لم تكن معاهدة دولية بالمعنى الحديث، بل كانت تبادلًا للخطابات بين رئيس الوزراء المصري والبريطاني. كرّست الاتفاقية "الحقوق المكتسبة" لمصر، ومنحتها حق الاعتراض (الفيتو) على أي مشاريع إنشائية في دول المنبع من شأنها أن تقلل من حصة مصر من المياه أو تعدّل توقيت وصولها. (Tvedt, 2010, p. 95)

- **اتفاقية 1959**: مع قيام ثورة يوليو في مصر واستقلال السودان، تم توقيع هذه الاتفاقية الثنائية بين مصر والسودان لتقسيم الحصة الكلية المقدرة بـ84 مليار م^3 سنويًا

عند أسوان، حيث حصلت مصر على 55.5 مليار م³ والسودان على 18.5 مليار م³، وأهملت مرة أخرى حقوق دول المنبع، واعتبرت الفائض البالغ 10 مليارات م³ "فاقد تبخر". (Waterbury, 2002, p. 134)

تعتبر دول المصب هذه الاتفاقيات ملزمةً قانونيًا، وتستند إلى مبدأ "الاستعمال والاستحواذ التاريخي" الذي كرسته أحكام محكمة العدل الدولية في قضايا سابقة (مثل قضية نهرا الميز ودانوب). وتشير مصر إلى أن اعتمادها شبه الكلي على مياه النيل (يمثل النيل حوالي 97% من إجمالي مواردها المائية المتجددة وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية المائية. (UN, 2021, p. 5) يمنحها وضعًا خاصًا يجب احترامه.

2. **اتفاقية الأمم المتحدة 1997** (الموقف الإثيوبي ودول المنبع):

تتبنى إثيوبيا ومعها دول المنبع الأطر القانونية الحديثة، وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، والتي لم توقع عليها إثيوبيا لكنها تحتج بمبادئها الأساسية:

- مبدأ "الاستخدام المنصف والمعقول" (المادة 5): الذي يوجب على الدول استخدام المجرى المائي بطريقة منصفة ومعقولة، مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة، مثل العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والمناخية والاجتماعية والاقتصادية واحتياجات الدول المشتركة. .(Salman, 2016, p. 25)

- مبدأ "عدم التسبب في ضرر ذي شأن" (المادة 7): الذي يوجب على الدول استخدام المجرى المائي باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع إلحاق الضرر ذي الشأن بالدول الأخرى.

تصر إثيوبيا على أن الاتفاقيات التاريخية مجحفة بحقها، حيث إنها، وعلى الرغم من كونها مصدر 85% من مياه النيل (إيراد النيل الأزرق)، إلا أنها كانت مُستبعَدة منها ولم تستفد من مواردها. (Tawfik, 2016, p. 310) وتؤكد أن سد

النهضة، الذي تبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب، هو استخدام منصف ومعقول لمواردها لتنمية اقتصادها حيث يعاني 45 % من سكانها من نقص الوصول إلى الكهرباء حسب بيانات البنك الدولي. (World Bank,2020)

3. مبادرة حوض النيل (NBI)

تأسست عام 1999 كهيئة انتقالية لتعزيز التعاون. حققت نجاحات في بناء الثقة وإطلاق مشاريع مشتركة (مشروع الربط الكهربائي بين دول الحوض). ومع ذلك، فإن ضعفها الأساسي يكمن في طبيعتها غير الملزمة وعدم امتلاكها آلية لحل النزاعات، مما جعلها عاجزة عن معالجة أزمة سد النهضة.(Mekonnen, 2020, p. 78)

4. الاتفاقية الإطارية للتعاون (CFA)

تم التوقيع عليها من قبل 6 دول منبع في 2010. تمثل الخلافات حولها جوهر الأزمة القانونية:

- نقطة الخلاف الرئيسية (المادة 14ب): تتعلق بـالأمن المائي. طالبت مصر والسودان بإدراج نص يلزم دول المنبع "بعدم التسبب في ضرر ذي شأن" لحصص دول المصب المائية. بينما رفضت دول المنبع هذا الطلب وفضلت النص على مبدأ "التعاون في الاستخدام المنصف والمعقول" فقط. (Wheeler et al., 2020, p. 8)

- آلية اتخاذ القرار (المادة 23): ألغت الاتفاقية مبدأ الإجماع (والفيتو الضمني لمصر) واستبدلته باتخاذ القرار بأغلبية الثلثين، مما يعني إمكانية اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمشاريع مائية دون موافقة دول المصب. (أحمد، 2020، ص. 155)

لم تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بسبب عدم تصديق العدد الكافي من البرلمانات (يتطلب 6 تصديقات). حتى فيفري 2024، صادقت 5 دول فقط (إثيوبيا، رواندا،

تنزانيا، أوغندا، بوروندي) بينما لم تودع كينيا وثائق التصديق رسميًا (Nile Basin Initiative, 2023).

يُظهر الإطار القانوني لنزاع حوض النيل حالة من الفوضى المنظمة، حيث تختار كل دولة مجموعة القوانين والأطر التي تخدم مصالحها. لكن الحل لا يكمن في انتصار إطار قانوني على آخر، بل في التوصل إلى صيغة سياسية وقانونية مبتكرة تراعي مبادئ التنمية المنصفة لإثيوبيا ومتطلبات الأمن المائي لمصر والسودان، وذلك من خلال التفاوض المباشر تحت مظلة وساطة دولية فاعلة وملتزمة.

ثانيًا: النزاعات المائية في حوض نهر النيجر: تحديات متشابكة في بيئة هشة

يمتد حوض نهر النيجر، ثالث أطول أنهار إفريقيا، بعد نهري النيل والكونغو، يبلغ طوله 4180 كلم. عبر خمس دول هي: غينيا، مالي، النيجر، بنين، ونيجيريا. يشكل هذا الحوض شريان حياة رئيسي، حيث يغطي مساحة تُقدَّر بنحو 2,113,200 كيلومتر مربع، ويوفر خدمات مائية وزراعية وكهربائية وبيئية لأكثر من 109 ملايين نسمة يعيشون ضمن نطاقه. (NBA, 2022, pp.5,7) ومع ذلك، فإن الأهمية الحيوية لهذا المورد تقابلها تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز المشاكل التقنية والبيئية لتتحول إلى بؤر للنزاعات المحلية والإقليمية ذات أبعاد اقتصادية وأمنية وسياسية عميقة.

خريطة نهر النيجر

ar.m.wikipedia.org

1. النزاعات بين الرعاة والمزارعين: تغير المناخ كمحفز للنزاع

يشكل النزاع بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين النموذج الأبرز والأكثر دموية للنزاعات المحلية في الحوض. لم يعد هذا النزاع تقليدياً فحسب، بل تحول إلى نزاع معقد يُغذيه تغير المناخ، وندرة الموارد، والهشاشة الأمنية.

فمع تغير أنماط المناخ، حيث تشير التقارير إلى انحسار هطول الأمطار وزيادة وتيرة وشدة الفترات الجافة، تواجه المجتمعات الرعوية تدهوراً حاداً في المراعي ونقصاً في موارد المياه. حيث يضطر الرعاة، وخاصة من جماعة الفولاني الإثنية، إلى تغيير مسارات ترحالهم التقليدية والتوغل في مناطق زراعية مأهولة للبحث عن الكلأ والماء لقطعانهم. كما يشير تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2022) إلى أن الرعاة في

النيجر ومالي يواجهون تهديدًا مزدوجًا، يتمثل الأول في التحديات البيئية وندرة الموارد، والثاني في المخاطر الأمنية في المناطق التي انتشرت فيها الجماعات المسلحة، مما يجعل ترحالهم أكثر خطورة. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،2022 ، ص. 15)

من جهة أخرى، يرى المزارعون المستقرون في هذا التوسع تهديداً لمصدر رزقهم. إذ يؤدي مرور القطعان الكبيرة، وما يصاحبه أحياناً من رعي جائر، إلى تدمير المحاصيل وتهديد الأمن الغذائي للمجتمعات الزراعية. وقد أدت هذه الاحتكاكات إلى مواجهات عنيفة أسفرت عن سقوط آلاف القتلى على مستوى منطقة الساحل. ففي النيجر وحدها، وثّقت بيانات الأحداث والموقع للصراع المسلح (ACLED) وقوع 707 حالة وفاة مدنية نتيجة النزاعات الأمنية حتى منتصف عام 2024، خاصة في مناطق تيلابيري وطاهوا ومارادي، مقارنة بـ 342 وفاة في الفترة ذاتها من العام السابق، حيث شكلت النزاعات بين الرعاة والمزارعين نسبة كبيرة منها (ACLED, 2024).وتصف دراسة للبنك الدولي (2023) هذه النزاعات بأنها "أحد أكثر أشكال العنف فتكاً وتدميراً للنسيج الاجتماعي في منطقة الساحل". (The World Bank , 2023, p.54)

2. ضعف الحوكمة الإقليمية والهشاشة الأمنية: بيئة خصبة للنزاع

تمثل الهيئة المائية لحوض النيجر (Niger Basin Authority - ABN) الإطار المؤسسي الرئيسي المصمم لإدارة الموارد المائية بشكل تعاوني بين دول الحوض. تأسست الهيئة للتنسيق في مجالات إدارة المياه والطاقة والزراعة وحماية النظم الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن فعالية الهيئة تقف أمام تحديات جسيمة.

أول هذه التحديات هو ضعف التمويل والاعتماد الشديد على المانحين الخارجيين، مما يهدد استدامة البرامج والمشاريع. ثانيها هو التباين الكبير في القدرات الفنية والإدارية بين الدول الأعضاء، مما يعيق التنفيذ المتجانس للسياسات والاتفاقيات على أرض الواقع. (سليمان، 2022، ص. 144) وكنتيجة لذلك، غالباً ما تبقى

الاتفاقيات الإقليمية، مثل اتفاقية حوض نهر النيجر لعام 1980 وتعديلاتها، حبراً على ورق في العديد من المناطق، خاصة النائية منها.

وهنا تتداخل أزمة الحوكمة مع الهشاشة الأمنية المتفاقمة. فقد استغلت الجماعات المسلحة والجهادية في غرب إفريقيا، فراغ السلطة وضعف سيطرة الحكومات في المناطق الحدودية الشاسعة في الحوض. وأصبحت هذه المناطق، التي تتقاطع فيها طرق الترحال والموارد، ساحات للنزاع حيث يتعرض الرعاة للابتزاز والاختطاف، ويتعرض المزارعون للنهب والإكراه.

لقد تحولت إدارة المياه من قضية تنموية بحتة إلى عنصر مركزي في التحدي الأمني. فأحواض المياه والمراعي لم تعد مجرد موارد معيشية، بل أصبحت نقاط إستراتيجية تسيطر عليها الجماعات المسلحة لفرض سلطتها وجبي الإتاوات، مما يزيد من تعقيد الوصول الآمن والعادل للموارد. (ISS, 2023, p.22)

ويظهر تأثير هذا التداخل جلياً في أزمة النزوح الهائلة. فحتى أفريل 2024، قُدِّر عدد النازحين داخلياً في النيجر وحدها بسبب النزاع وانعدام الأمن بـ حوالي 407,430 شخصاً، بينما بلغ إجمالي عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية 870,828 شخصاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) 2024)، هذا النزوح يزيد بدوره من الضغط على الموارد المائية في مناطق اللجوء، مما يخلق دورة جديدة من التوتر والنزاع.

تبين التحليلات أن النزاعات في حوض نهر النيجر هي نزاعات مركبة ، حيث تتفاعل عدة أزمات مناخية، وبيئية، وأمنية، وحوكمة، لتتفاقم وتنتج آثاراً أكثر تدميراً. فالنزاع بين الرعاة والمزارعين لم يعد مجرد نزاع على مورد، بل هو نتاج لتغير مناخي يدفع باتجاه هشاشة محلية، في ظل غياب آليات تكيف مؤسسية فعالة.

كما أن تدهور جودة المياه بسبب التلوث يمثل شكلاً خفياً من أشكال العنف البطيء الذي يطال الفئات الأكثر ضعفاً، مما يزيد من تكلفة النزاع على المجتمعات

التي تعتمد على النهر. وأخيراً، فإن ضعف الحوكمة الإقليمية، ممثلة في تحديات هيئة حوض النيجر، إلى جانب صعود التهديدات الأمنية غير التقليدية، يحول دون معالجة جذرية لهذه الإشكاليات، بل ويوفر بيئة خصبة لاستمرارها وتصاعدها.

ثالثاً: بحيرة تشاد - نزاع وجودي بين الطبيعة والسياسة

تمثل بحيرة تشاد، الواقعة في قلب منطقة الساحل الإفريقي عند تقاطع حدود الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، حالة دراسية فريدة ومعقدة للنزاعات المائية في إفريقيا. فهي ليست مجرد مسطح مائي، بل هي نظام بيئي حيوي، مصدر رزق لأكثر من 30 مليون إنسان، وساحة صراع متعددة الأبعاد حيث تتداخل الكوارث البيئية، والتحديات الأمنية المروعة، والخلافات الجيوسياسية، والحلول الهندسية الطموحة.

خريطة بحيرة تشاد

lana.gov.ly/

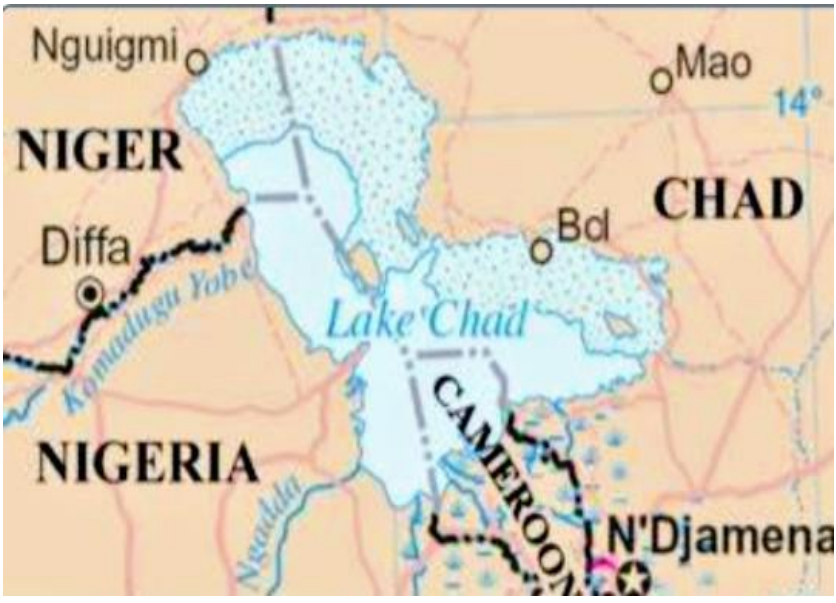

1. التدهور البيئي الكارثي: بين تغير المناخ وسوء الإدارة

شكلت بحيرة تشاد لقرون عديدة دعامة أساسية للحياة والاقتصاد في المنطقة، حيث كانت تُصنف واحدة من أكبر البحيرات في إفريقيا بمساحة بلغت ذروتها نحو 25,000 كيلومتر مربع في الستينيات من القرن الماضي (Okonkwo, Demoz, & Onojeghuo, 2021, p. 8) ، شهدت البحيرة تراجعًا مأساويًا وكارثيًا، حيث تقلصت مساحتها إلى أقل من 1,500 كيلومتر مربع بحلول عام 2000، مما يعني فقدانها لما يقرب من 90% من مساحتها الأصلية.(GWP, 2020, p. 5)

ويرجع هذا التدهور إلى عاملين رئيسيين متشابكين:

- تغير المناخ: يُعد العامل الأبرز، حيث شهد الحوض زيادة في وتيرة وحدة فترات الجفاف وانخفاضًا غير مسبوق في معدلات هطول الأمطار منذ سبعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى انخفاض حاد في التدفقات الواردة من الأنهار المغذية الرئيسية، خاصة نهر شاري الذي يوفر أكثر من 90% من مياه البحيرة (Buma, Lee, & Seo, 2021, p. 2).

- سوء إدارة الموارد والضغط البشري: ساهم الاستخراج المكثف وغير المنظم لمياه البحيرة والأنهار المغذية لها لأغراض الري، خاصة من قبل المزارعين على طول الضفاف، في تفاقم الأزمة. وأدى النمو السكاني الهائل في دول الحوض إلى زيادة الطلب على المياه والغذاء، مما وضع ضغطًا لا يحتمل على مورد مائي تحت التهديد (الطاهر، 2018، ص. 117)

وتشير التقديرات الحديثة الصادرة عن لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC) إلى أن المساحة اليوم هي حوالي 10,000-15,000 كم² بفضل تحسن دورات هطول الأمطار في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى بعيدة كل البعد عن مستواها التاريخي وتظل شديدة التأثر بالتقلبات المناخية، مما يجعل أي تحسن مؤقتًا وقابل للانعكاس (LCBC, 2022, p. 15).

2. البعد الأمني: بيئة خصبة للتطرف والعنف

لم يكن تأثير هذا التدهور بيئيًا فحسب، بل كان أيضًا أمنيًا واجتماعيًا مدمرًا. حيث أدى فقدان مساحة البحيرة إلى تدمير سبل العيش التقليدية لملايين الصيادين والمزارعين والتجار الذين كانوا يعتمدون عليها، مما خلق حالة من اليأس والفقر والبطالة بين الشباب، وخصوصًا في شمال شرق نيجيريا ومنطقة ديافا في تشاد ومنطقة ديفا في النيجر. هذه البيئة من الحرمان والهشاشة وفرت تربة خصبة لتجنيد الجماعات المتطرفة، وعلى رأسها جماعة بوكو حرام.

وقد أكد تقرير لمجلس الأمن الدولي (2018) بوضوح هذه العلاقة السببية، مشيرًا إلى أن "تدهور الموارد الطبيعية، وفقدان سبل العيش، والتنافس على المياه والمراعي هي عوامل رئيسية في انتشار التطرف العنيف في حوض بحيرة تشاد". وأضاف التقرير أن انحسار مياه البحيرة خلق فراغًا أمنيًا تستغله هذه الجماعات للتحرك والاختباء بين الجزر والمستنقعات، مما يعقد عمليات القوات الأمنية (مجلس الأمن الدولي، 2018، ص ص. 4،5). كما أدى التدهور البيئي إلى اشتعال نزاعات محلية تقليدية بين الرعاة والمزارعين على الموارد المتبقية، مما زاد من حدة التوترات الاجتماعية وأضعف التماسك المجتمعي، مخلّفًا آلاف النازحين داخليًا (Abdoulaye, 2020, p. 43).

تقدم بحيرة تشاد درسًا قاسيًا حول العواقب الوخيمة لإهمال التوازن البيئي والإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة. إن النزاع حولها ليس نزاعًا على الماء فحسب، بل هو نزاع على الوجود والهوية والأمن. إن إنقاذها يتطلب نهجًا متعدد المستويات يجمع بين الإرادة السياسية القوية للدول الأعضاء، والتعاون الإقليمي الحقيقي الذي يتجاوز الحدود السياسية، والاستثمار في الحلول الذكية والمستدامة التي تركز على الإنسان وتصون البيئة. إن مصير بحيرة تشاد هو اختبار حقيقي لقدرة إفريقيا على مواجهة تحدياتها المائية المعقدة بطريقة تعاونية وتكاملية.

في النهاية، المياه في إفريقيا يمكن أن تكون عاملًا للصراع أو جسرًا للتعاون. الخيار بين هذين المسارين لا يتحدد فقط بإرادة السياسيين، بل بقدرة المجتمعات والدول على تبني رؤية تكاملية عابرة للحدود، تدرك أن التعاون في إدارة هذا المورد المشترك ليس خيارًا فاخرًا، بل هو ضرورة وجودية لمستقبل القارة.

قائمة المراجع

1- أحمد، محمد حسن. (2020). الأمن المائي العربي: التحديات والاستراتيجيات. القاهرة: دار الفكر العربي.

2- الرحمان، عاصم. (2023، فبراير 27). الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل. http//www.sudanaise/.com

3- الرحمان، عاصم فتح. (2023). الأمن المائي في حوض النيل: التحديات وآفاق المستقبل. القاهرة: دار النهضة العربية.

4- السمراني، محمد. (2012). استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل (ط. 1). الذاكرة للنشر والتوزيع.

5- السيد عبد الوهاب، أيمن. (2019). التنمية المستدامة للموارد المائية في مصر: التحديات والفرص. الإسكندرية: مركز الدراسات الاستراتيجية.

6- السيد، محمود. (2019). الصراع على المياه في حوض النيل وإفريقيا: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: دار العالم العربي.

7- الطاهر، فاطمة الزهراء. (2018). التحديات البيئية والأمنية في حوض بحيرة تشاد. مجلة البحوث الجغرافية، (25).

8- سالم، عبد الرحمن. (2019). المياه كعامل صراع وتعاون في إفريقيا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

9- سليمان، محمد. (2022). التعاون الإقليمي في إدارة الأحواض النهرية الإفريقية: حوض نهر النيجر أنموذجاً. مجلة البحوث الإفريقية، (45).

10- عبد الله، مصطفى. (2015). قضايا المياه والأمن القومي المصري. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

11- محمد، ناصر. سد النهضة: وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 33.

12- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري. (2022). القاهرة. الكتاب الإحصائي السنوي - 2022.

13- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2022). النيجر: التحديات المزدوجة التي تواجه الرعاة في ظل النزاع وندرة الموارد https://www.icrc.org/ar .

14- مجلس الأمن الدولي. (2018). تقرير بعثة تقصي الحقائق إلى حوض بحيرة تشاد .(S/2018/1036) .نيويورك: الأمم المتحدة.

15- Abdoulaye, Mahaman. (2020). Climate change and pastoral conflicts in the Lake Chad Basin: A comparative study of Cameroon and Niger. Springer International Publishing.

16- ACLED. (2024). Armed Conflict Location & Event Data Project. https://acleddata.com/

17- BBC. (2020, July 22). Nile dam: Egypt worries about water supply amid talks. BBC News. https://www.bbc.com

18- Buma, W. G., Lee, S., & Seo, J. Y. (2021). Recent surface water extent of Lake Chad from multispectral sensors and GRACE. Sensors, 21(4). https://doi.org/10.3390/s21041235

19- Buzan, Barry. (1991). People, states and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era (2nd ed.). Lynne Rienner Publishers.

20- Buzan, Barry, Wæver, Ole, & de Wilde, Jaap. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers.

21- Buzan, Barry, & Wæver, Ole. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.

22- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). (2021). Arab region progress report on the water-related Sustainable Development Goals 6 and 14. United Nations. https://www.unescwa.org/publications/arab-region-progress-report-water-related-sdgs

23- Eldardiry, Hisham, & Hossain, Faisal. (2020). A framework for assessing the water security of the Nile River basin under future changes. Journal of Hydrology, 590.

24- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2018). AQUASTAT country profile – Eritrea. Retrieved from https://www.fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en

25- FAO. (2020). AQUASTAT database. https://www.fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en

26- FAO. (2021). AQUASTAT country profile – Ethiopia. https://www.fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en

27- FAO. (2022). AQUASTAT country profile – Democratic Republic of the Congo. https://www.fao.org/aquastat/statistics/query/index.html?lang=en

28- Gleick, Peter H. (1993). Water and conflict: Fresh water resources and international security. International Security, 18(1). https://doi.org/10.2307/2539033

29- Global Water Partnership (GWP). (2020). Integrated water resources management in the Lake Chad Basin (GWP Technical Committee Background Papers, No. 25).

30- Institut d'Études de Sécurité (ISS). (2023). Watering violence: The fight for control of water in the Sahel (ISS Paper, 345).

31- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). (2022). Climate change 2022: Impacts, adaptation, and vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press. https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/

32- Kelley, Colin P., Mohtadi, Shahrazed., Cane, Mark A., Seager, Richard, & Kushnir, Yochanan. (2015). Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought. Proceedings of the National Academy of Sciences, 112(11), https://doi.org/10.1073/pnas.1421533112

33- King, Andy, & Block, Paul. (2014). An assessment of the hydrological impact of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile River. University of Washington, Department of Civil and Environmental Engineering.

34- Lake Chad Basin Commission (LCBC). (2022). Annual report on the hydrological status of the Lake Chad Basin. N'Djamena, Chad: LCBC Publications.

35- Mekonnen, D. Z. (2020). The Nile Basin and the hydro-politics of the Blue Nile. In The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin. Routledge.

36- Menga, F. (2018). The Nile Basin: Water, politics, and geopolitics. In Hydrodiplomacy . Palgrave Macmillan.

37- Mollinga, Peter P. (2008). Water, politics and development: Framing a political sociology of water resources management. Water Alternatives, 1(1), 7–23. https://www.water-alternatives.org/index.php/alldoc/articles/vol1/v1issue1/12-a1-1-2/file

38- Mohammed, N. (2022). The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the hydropolitics of the Nile Basin. Journal of African Law, 66(2).

39- Niger Basin Authority (NBA). (2022). Plan d'Investissement du Bassin du Niger 2022-2026. Retrieved from https://www.abn.ne/

40- Niger Basin Authority (NBA). (2023). Rapport sur l'état de l'environnement dans le bassin du Niger.

41- Nile Basin Initiative (NBI). (2017). State of the River Nile Basin Report 2017.

42- Nile Basin Initiative (NBI). (2020). Uganda: Country Profile.

43- Nile Basin Initiative (NBI). (2023). Status of the CFA Ratification. https://nilebasin.org/

44- OCHA. (2024). Niger: Aperçu des besoins humanitaires 2024. Retrieved from https://www.humanitarianresponse.info/

45- Okonkwo, C., Demoz, B., & Onojeghuo, A. O. (2021). The shrinking Lake Chad: A case of climate change and mismanagement. In Climate change and water resources in Africa . Palgrave Macmillan.

46- Salem, H. S. (2022). The Nile River Basin: A case of conflict and cooperation. In Water resources in the Middle East . Springer.

47- Salman, Salman M. A. (2016). The Nile Basin: Legal and institutional aspects. In The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin . Edward Elgar Publishing.

48- Swain, A. (2011). Challenges for water sharing in the Nile basin: changing geo-politics and changing climate. Hydrological Sciences Journal, 56(4). https://doi.org/10.1080/02626667.2011.577037

49- Tawfik, Rawia. (2016). The Nile Basin Initiative: A quest for cooperation. In The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin . Edward Elgar Publishing.

50- Tawfik, Rawia. (2021). The politics of the Nile: Beyond the colonial legacy. International Negotiation, 26(1).

51- Tvedt, Terje. (2010). The River Nile in the age of the British: Political ecology and the quest for economic power. I.B. Tauris.

52- UN-Water. (2018). The United Nations World Water Development Report 2018: Nature-based solutions for water. UNESCO.
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261424

53- UN-Water. (2020). Water scarcity. United Nations.

54- UNESCO. (2019). Transboundary water cooperation: State of play. UNESCO Publishing. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372832

55- United Nations. (2021). The Sustainable Development Goals Report 2021. UN. https://unstats.un.org/sdgs/report/2021/

56- United Nations World Water Development Report. (2021). Valuing Water. UNESCO.

57- Waterbury, John. (2002). The Nile Basin: National determinants of collective action. Yale University Press.

58- Wheeler, Kevin G., Jeuland, Mark, Hall, Jim W., Zagona, Edith, & Whittington, Dale

59- . (2020). Understanding and managing new risks on the Nile with the Grand Ethiopian Renaissance Dam. Nature

Communications, 11(1). https://doi.org/10.1038/s41467-020-19089-x

60- Wolf, Aaron T. (2012). Conflict and cooperation over international freshwater resources: Indicators of basins at risk. In A. K. Biswas & C. Tortajada (Eds.), Impacts of megaconferences on the water sector . Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-642-23571-9_2

61- World Bank. (2020). World Development Indicators: Access to electricity (% of population). Retrieved from https://data.worldbank.org/

62- World Bank. (2021). World Development Indicators: Rwanda and Burundi. https://data.worldbank.org/

63- World Bank. (2023). Confronting the climate-security nexus in the Sahel. World Bank Group.

الصراع على النفط في إفريقيا جنوب الصحراء

الفصل الرابع: الصراع على النفط في إفريقيا جنوب الصحراء

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الإستراتيجية وخصوصا النفط. اهتمامٌ اختلطت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للصراع مرة أخرى. خصوصاً أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة. لذلك ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية إمداداتها من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت، خلال السنوات الأخيرة، جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى، في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات.

1- مناطق إنتاج النفط في إفريقيا جنوب الصحراء

تُعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء محط اهتمام دولي متزايد بسبب دورها كمصدر رئيسي للموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الخام. فقد أصبحت القارة لاعباً مهماً في خريطة الطاقة العالمية، حيث أسهمت بنحو 7.1% من الإنتاج العالمي للنفط في عام 2022، أي ما يعادل حوالي 7.2 مليون برميل يومياً (British Petroleum [BP], 2023, p. 15). كما تشير تقديرات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى أن احتياطيات إفريقيا جنوب الصحراء من النفط الخام تشكل حوالي 6.5% من الاحتياطي العالمي المؤكد، أو ما يقارب 120 مليار برميل (Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], 2023, p. 102). وتتركز هذه الثروة بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا، وتحديداً في حوض خليج غينيا.

تنقسم إفريقيا جنوب الصحراء نفطياً إلى أربع مناطق، هي: شرق إفريقيا ووسطها، غرب إفريقيا، والجنوب الإفريقي.

1. منطقة شرق إفريقيا:

تشهد هذه المنطقة نمواً واعداً رغم أن إنتاجها الحالي لا يزال محدوداً مقارنة بالمنطقتين الأخريين. وتبرز جنوب السودان كأكبر منتج في المنطقة، حيث يقدر إنتاجها بنحو 150 ألف برميل يومياً، بينما يبلغ إنتاج السودان حوالي 60 ألف برميل يومياً .(EIA, 2023) كما تجذب احتياطيات الغاز الطبيعي الضخمة قبالة سواحل موزمبيق وتنزانيا استثمارات كبيرة، مما يضعها على خريطة الطاقة العالمية المستقبلية.

2. منطقة وسط إفريقيا:

تُعد جمهورية الكونغو من أكبر المنتجين في هذه المنطقة، حيث يصل إنتاجها إلى حوالي 259 ألف برميل يومياً .(EIA, 2023) كما يُسجل إنتاج في دول مثل تشاد (حوالي 90 ألف برميل يومياً) والكاميرون (حوالي 67 ألف برميل يومياً) وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يظل إنتاجها متواضعاً عند حوالي 25 ألف برميل يومياً (EIA, 2023; OPEC, 2023, p. 92).

3. منطقة غرب إفريقيا (خليج غينيا):

تُهيمن هذه المنطقة على المشهد النفطي الإفريقي،حيث تستأثر بأكبر حصة من الإنتاج والاحتياطيات. وتتصدر نيجيريا دول القارة، حيث بلغ متوسط إنتاجها اليومي حوالي 1.3 مليون برميل في نهاية عام 2022، بينما تقدر احتياطياتها المؤكدة بنحو 37 مليار برميل. .(BP, 2023, pp. 14, 28) وتليها أنغولا، وهي ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، حيث بلغ متوسط إنتاجها اليومي حوالي 1.1 مليون برميل في عام 2022، وتمتلك احتياطيات مؤكدة تصل إلى 7.8 مليار برميل (Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC],

.(2023, p. 28 كما تساهم دول أخرى في الإقليم بإنتاج ملحوظ، مثل الغابون (حوالي 190 ألف برميل يومياً) وغينيا الاستوائية (حوالي 93 ألف برميل يومياً) وغانا التي تشهد نمواً متسارعاً بإنتاج بلغ حوالي 172 ألف برميل يومياً .U.S) Energy Information Administration [EIA], 2023, Country Analysis Briefs).

4. منطقة الجنوب الإفريقي:

تُعد منطقة الجنوب الإفريقي، من الناحية النفطية، أقل حظاً مقارنة بمنطقتي غرب ووسط القارة، حيث لا تحتوي على منتجين رئيسيين باستثناء أنغولا التي تُصنف عادةً ضمن منطقة غرب إفريقيا (خليج غينيا). ومع ذلك، فإن دول هذه المنطقة تلعب أدواراً مختلفة في قطاع الطاقة، تتراوح بين الإنتاج المحدود، وتكرير النفط، واحتوائها على احتياطيات واعدة.

جنوب إفريقيا: على الرغم من أنها ليست دولة منتجة للنفط تقليدياً (إنتاجها لا يتجاوز بضعة آلاف من البراميل يومياً)، إلا أن لها أهمية إستراتيجية كبرى بسبب امتلاكها قدرات تكرير متطورة وتواجدها كمحور لوجستي وإقليمي. كما أن هناك أنشطة استكشافية متواصلة قبالة سواحلها الجنوبية، خاصة في حوض " أوتينيكوا " The Outeniqua Basin، والتي قد تؤدي إلى اكتشافات مستقبلية .U.S) Energy Information Administration [EIA], 2023, South Africa Country Analysis Brief).

زامبيا: إنتاجها النفطي ضئيل جداً ولا يذكر في التقارير الدولية الرئيسية. تركز زامبيا بشكل أكبر على مواردها المعدنية الأخرى مثل النحاس.

زيمبابوي: على غرار زامبيا، فإن إنتاج زيمبابوي من النفط غير ذي شأن. وتوجد مشاريع استكشافية محدودة.

ناميبيا: شهدت ناميبيا حديثاً أحد أهم الاكتشافات النفطية الواعدة في العالم خلال السنوات القليلة الماضية. حيث أعلنت شركة "توتال إنرجيز TotalEnergies " عن اكتشاف كبير في بئر "فينيش Venus Well " في الحوض البرتقالي Orange Basinقبالة سواحلها في أوائل 2022. التقديرات الأولية تشير إلى أن هذا الاكتشاف قد يحوي احتياطيات تصل إلى 3 مليارات برميل من المكافئ النفطي، مما قد يضع ناميبيا على خريطة المنتجين الرئيسيين في المستقبل في حال تأكدت الجدوى التجارية (Shell, 2022, Investor Presentation; Galp, 2023, Operational Update).

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة النفط في إفريقيا جنوب الصحراء تواجه تحديات جمة، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط العالمية، وعدم الاستقرار السياسي في بعض المناطق المنتجة، والمخاوف البيئية المتصاعدة، والتحول العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة الذي قد يؤثر على الطلب طويل المدى على النفط الإفريقي. (International Energy Agency [IEA], 2023, p. 45)

جدول (04): إنتاج النفط والغاز في إفريقيا

احتياطيات النفط المؤكدة (نهاية 2022)	إفريقيا ككل: 125.3 مليار برميل. حصة إفريقيا من العالم: 7.5%
إنتاج النفط اليومي (2022)	- إفريقيا ككل: 7.0 مليون برميل/يوم. - الدول الرائدة في جنوب الصحراء: نيجيريا: 1.42 مليون برميل/يوم أنغولا: 1.17 مليون برميل/يوم الكونغو: 0.27 مليون برميل/يوم غابون: 0.20 مليون برميل/يوم
الدول الرائدة في جنوب الصحراء	- نيجيريا: 36.9 مليار برميل (الأولى في جنوب الصحراء) - أنغولا: 9.0 مليار برميل - الكونغو: 2.9 مليار برميل - غابون: 2.0 مليار برميل - غانا: 0.7 مليار برميل

احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة (نهاية 2022)	- إفريقيا ككل: 625.1 تريليون قدم مكعب. - حصة إفريقيا من العالم: 6.0%.
الدول الرائدة في إفريقيا جنوب الصحراء	- نيجيريا: 206.5 تريليون قدم مكعب (حوالي 33% من احتياطي القارة) - موزمبيق: 100.0 تريليون قدم مكعب - تنزانيا: 21.0 تريليون قدم مكعب - أنغولا: 13.5 تريليون قدم مكعب

من إعداد الباحثة اعتمادًا على المصدر التالي: BP Statistical Review of World Energy 2023

خريطة مناطق إنتاج موارد الطاقة في إفريقيا

http://la-story.over-blog.com/2015/05/l-afrique-les-defis-du-developpement.html

البترول: غانا، غينيا الاستوائية، نيجيريا، تشاد، الغابون، أنغولا، الكاميرون، كونغو برازافيل، كوديفوار، ليبيا، السنغال، السودان، جنوب السودان، تونس، أوغندا.

الغاز: الجزائر، موزمبيق، أنغولا، غينيا الاستوائية، ليبيا، نيجيريا.

المعادن الثمينة (الذهب، الفضة، البلاتين): تنزانيا، غانا، غينيا كوناكري، مالي، جنوب إفريقيا.

الفحم: موزمبيق، جنوب إفريقيا.

الاحجار الكريمة: أنغولا، زمبابوي، بتسوانا، الكونغو الديمقراطية، ناميبيا، جنوب إفريقيا، سيراليون.

المعادن (النحاس، الحديد، الزنك) الكونغو الديمقراطية، غينيا كونكري، جنوب إفريقيا، ناميبيا، زامبيا.

اليورانيوم: ناميبيا، نيجر.

2- أهمية النفط الإفريقي:

هنـاك عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي أهمها ما يلي:

1/ أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو 40 نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بجودتها الفائقة، نظراً لخفة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين. (حنفي، أفريل 2006 ، ص.89)

2/ ارتفاع مستوى جودة الخام الإفريقي عن المنتج بدول الخليج العربي فوفقا لمصطلحات الصناعة البترولية يعتبر معظم إنتاج غرب إفريقيا من نوعية الخام الخفيف Light والحلو Sweet، بمعنى أنه لزج شمعي وخالٍ من عنصر الكبريت، ولذلك فإنه يتناسب تماما مع احتياجات ومواصفات مصافي التكرير بالسوق في الساحل الشرقي الأمريكي، ومعامل التكرير والمصافي الحديثة بصفة عامة، ويمكنه أن يصبح بديلا جيدا لموارد الإمداد من الشرق الأوسط، ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات الموجهة للحفاظ على البيئة، وخصوصا في الولايات المتحدة. (جازفنيان، 2013 ، ص.25)

3/ الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية. ففي الشرق الأوسط مثلا، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية، تحقق معه الشركات أرباحا هائلة. (عبد المنعم، أكتوبر 2010، ص.186)

4/ كما يتمتع قطاع النفط في القارة بواحد من أسرع معدلات النمو في العالم حيث حققت نموا في الإنتاج يبلغ معدل 30 % خلال عشر سنوات بالمقارنة بـ 16 % في غيرها من المناطق. فعلى سبيل المثال تضاعفت الاحتياطات النفطية في إفريقيا في الفترة من 1985 إلى 2005 وقدرت بـ114.3 مليار برميل تمثل 10 % من الاحتياطات العالمية، ويستأثر خليج غينيا لوحده بأكثر من 70% من

إنتاج القارة من النفط و75% من احتياطها. (عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، 2007، ص.29)

5/ كما أن البترول الإفريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.(ختاوي، 2010، ص ص.214،212)

6/ الاعتبارات الاقتصادية المتمثلة في قرب السواحل في غرب إفريقيا من الأسواق الأمريكية الشرقية، التي تقدر بنصف المساحة بينها و بين الخليج العربي، وبالتالي توفير مدة نقل نفقات الشحن لصالح دافع الضرائب الأمريكي، علاوة على أن النقل يتم في هذه الحالة في البحار المفتوحة، ويتجنب المخاطر الأمنية للمرور في المضايق والممرات المائية والاختناقات البرية المؤثرة، وخاصة باب المندب وقناة السويس وخط أنابيب sumed. (عبد المنعم، أكتوبر 2010، ص.76)

7/ ومن جهة أخرى فإن هذه الاحتياطات النفطية، يوجد معظمها في البحر، وهذا ما يقلل من احتمالات حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات في البر. وهو الأمر الذي يؤكده السيد روبرت مورفي، مستشار وزارة الخارجية للشؤون الإفريقية، فعلى حد قوله، الاحتياطات النفطية في خليج غينيا هي شكل أساسي من نوع "عمليات الحفر البحرية (Off-Shore)، وتبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة. فالتوترات السياسية أو أي نوع آخر من موضوعات النزاع نادرا ما تتخذ بعدا إقليميا أو إيديولوجيا قد يفضي إلى عملية حظر جديدة ". (" الاستثمار في إفريقيا: آمال وتحديات"، سبتمبر 2009، ص.7)

3- تأثير المحدد النفطي (البترول) في السياسة الخارجية للدول تجاه إفريقيا

من القضايا المهمة التي يتناولها الباحثون هي موضوع البعد الخارجي في الصراع على الموارد في إفريقيا. فقد ظلت إفريقيا لعقود طويلة مسرحا للقوى الخارجية الطامعة في ثرواتها، وبدأ هذا التكالب الخارجي على إفريقيا في أول أمره سافرا ومباشرا فقد تسابقت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى القارة فيما عرف بالتكالب نحو إفريقيا، وأوشك هذا الحال أن يؤدي إلى حروب بين الدول الاستعمارية مما دفعها إلى عقد مؤتمر برلين في أواخر القرن التاسع عشر، وبعد أن رحل الاستعمار وبدأت حقبة الحرب الباردة أخذ التكالب على القارة وجها جديدا فقد أضحى صراعاً بين معسكرين، وجعل أرض إفريقيا مسرحا لهذا الصراع ضمن مسارح أخرى، وهذا ما حدث في منطقة القرن الإفريقي وأنجولا والجنوب الإفريقي.(السيوفي، 2008، ص.2)

وفي القرن الحادي والعشرين، حسب ما توقّع السيد ميكر - الخبير الأمريكي المشهور في شؤون الأمن العالمي والمحلل في الشؤون الدفاعية في مؤلفه الخاص بعنوان " موارد الحرب : صورة جديدة للنزاعات العالمية "، فإن نقص الموارد الطبيعية سيكون من أهم المصادر التي تؤدي إلى النزاعات والتنافس بين دول العالم، وأن الحروب العالمية والإقليمية المقبلة سوف لن تندلع بسبب النزاعات الإيديولوجية وإنما من أجل ضمان إمدادات أثمن الموارد الطبيعية التي تتناقص وتشح يوما بعد يوم .. ويرى ميكر أنه لا يوجد أي دولة في العالم ، مهما كانت، في وسعها أن تحيى بغنى عن النفط لما يتمتع به من مكانة المسيطر على الاقتصاديات العالمية .. وعلى هذا الأساس، ستكون مسألة ضمان الإمداد النفطي بشكل مستقر وطويل الأمد إحدى القضايا الإستراتيجية الخطيرة التي لا مفر لنا من مواجهتها في القرن الحادي والعشرين.

في كتاب " الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية" للمؤلف الأميركي كلير، يظهر الصورة الناصعة لتلك الحقيقة، معززا الكتاب بالمصادر الغنية، تضم وثائق حكومية داخلية ونشرات صناعية وعسكرية متخصصة غير متوفرة للقارئ العادي. ويقدم أول تحليل عقلاني لتلاقي المخاوف البيئية والاقتصادية والعسكرية. إن "الحروب على الموارد" تحد جريء للذين يتوقعون حقبة من السلم والازدهار، وهو بحث واضح المعالم لطبيعة الحرب المتغيرة في حقبة من الضغوط البيئية المتزايدة والتنافس الدولي المتسارع. (قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية، http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm)

ووفقا لرأي الكاتب الأمريكي جون جازفنيان في كتابه " التكالب على نفط إفريقيا"، تشكل إفريقيا بشكل عام، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد " لعبة نفطية " للولايات المتحدة وأوروبا، والسبب في ذلك برأيه أن النفط الإفريقي أكثر أمانا لابتعاده عن التوترات في الشرق الأوسط ، ويرى أن سرعة الانتعاش النفطي الإفريقي أغرت شركات التنقيب ، فثلث الاكتشافات النفطية الجديدة في العالم منذ عام 2000 جرت في إفريقيا، و القارة السمراء توشك على أن تقوم بدور أكبر في أمن الطاقة العالمي ، ولهذا تدور منافسة بين القوى الكبرى على النفط الإفريقي لاسيما بين الولايات المتحدة والصين وفرنسا.

فالاحتياجات من الطاقة أصبحت مصدراً وسبباً هاماً للتوتر والتنافس بين القوى الدولية المتنافسة على الثروة والنفوذ في إفريقيا. نتيجة للاختلاف في مصالح الأطراف بشأنها، وذلك صحيح تماما كما يتجلى على عدة مستويات، سواء بالنسبة للتنافس بين الأطراف المستهلكة على الاستئثار بالمصادر والاستحواذ عليها، أو فيما يتصل بالنزاعات بين الدول على ملكية مصادرها. (عبد المنعم، أكتوبر 2010، ص.59)

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي، وأن تشتعل حدة المنافسة بين الشركات الأوروبية والآسيوية على حقول النفط والغاز في إفريقيا، إلا أن الشركات الغربية العاملة في إنتاج النفط وتصديره تستأثر بالنصيب الأكبر من عائدات النفط. فطبقا لمناطق النفوذ الراهنة يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن من خلال شركاتها النفطية على منطقة خليج غينيا وساوتومي، في حين أن فرنسا تهيمن على الجابون والكونغو برازافيل، بالإضافة إلى ذلك فإن المصالح النفطية الأنجلو أمريكية تحافظ على وجود قوي في نيجيريا، أما الصين فإنها تثبت أقدامها في السودان وأنجولا. بيد أن البعد الأكثر أهمية في هذا التخاطف الجديد للنفط الإفريقي إنما يتمثل في تحليل طبيعة دور القادمين الجدد، وعلى رأسهم الصين والهند وماليزيا وكوريا والبرازيل ودلالات ذلك بالنسبة لمستقبل التنمية في القارة الإفريقية. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص.18)

إن هذا التدافع الغربي في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الأقاليم الإفريقية المختلفة، ومحاولة الاستيلاء على احتياطاتها الإستراتيجية من النفط ، فالولايات المتحدة ومن سار على دربها من الدول الغربية تتبنى سياسة الأرض المحروقة، من خلال العمل على استمرار حالة الاضطراب. (عبد الرحمن، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا. يوليو 2014. ص.22)

وقد أكد هذه الحقيقة عدد من الدراسات وتصريحات المسئولين الأمريكيين، أهمها ما ذكره هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي ومستشار أمنها الأسبق في خطاب له أمام الـ FDR Pclar قـال فيه "إن الدول مثل الدول الإفريقية تجلس على كميات ضخمة من المواد الخام والتي هي طاقة أنجلو أمريكية سوف يتم الحاجة لها مستقبلاً، لذا فنحن لا نسمح بالزيادة السكانية في إفريقيا وفي أي دول بها مواد خام، وذلك لأن الشعوب تستهلك المواد الخام التي سوف نحتاجها مستقبلاً " وواصل السيد كيسنجر قائلاً " هذه الدول .. هذه الأنحاء من العالم يجب أن لا تأخذ حظاً

في التنمية لأنها إذا نالت تطور اقتصادي فإن استهلاكها للمواد الخام سيزيد". (أبو صالح، http://www.strategy.sd/sthsd3.html)

لقد كانت السيطرة على العوائد البترولية في إفريقيا دوماً مركزاً ومحرّكاً للصراع، وبينما لم تكن أحياناً من أسبابه ودوافعه، فإن التنافس عليها كان داعياً لاندلاعه، أو على الأقل ساهم في تعميق الصراع القائم أو الكامن قبل تدفقها، وأدت في كل الأحوال لإطالة أمد الصراع، وخصوصاً في المناطق التي تشهد مطالب ونزاعات انفصالية. (عبد المنعم، 2008، ص.292)

ورغم تزايد الثقل الإفريقي في مجال النفط مع تزايد احتياطات القارة وإنتاجها بانضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة الاستفادة من هذه الإمكانيات، بل على العكس لعب النفط دورًا سلبيًا، فالدول الإفريقية الغنية بالنفط لا تزال تعاني من مظاهر عدم الاستقرار السياسي وانتشار الأمراض وأعمال القرصنة والإرهاب ، وهو ما دعا بعض المحللين إلى الحديث عن لعنة النفط في الواقع الإفريقي فقد أضحى الذهب الأسود في الكثير من الأحيان معوقا لجهود التنمية الوطنية. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص.18) نتيجة لعدم المساواة في توزيع عائدات النفط، خاصة عندما يحتكر النظام الحاكم هذه الإيرادات، ويحرم مجموعات من السكان من حصة عادلة من الريع النفطي، فغالبا ما تعتمد هذه الأنظمة على الجيش والشرطة لحماية الامتيازات، مما يؤدي إلى انتشار الاضطرابات السياسية، الأمر الذي يجعل اللجوء إلى السلاح من قبل المجموعات المهمشة هو الوسيلة الوحيدة للإطاحة بالأنظمة السائدة، والحصول على حصة أكبر من أرباح النفط وفي المقابل، تزيد الأنظمة من اعتمادها أكثر على القوة العسكرية لقمع المعارضة، وهذه القوة تكون أفضل بسبب المساعدات العسكرية من أسلحة ومعدات من الولايات المتحدة الأمريكية (أو الصين)، والدورات الناتجة

عن القمع والتمرد غالبا ما تهدد بإنتاج اضطرابات في مناطق تدفق النفط. (عبد الحليم أميرة، يوليو 2014، ص.145)

أولًا: العلاقات الفرنسية – الإفريقية: النفط كأداة للنفوذ الاقتصادي والسياسي

اعتمدت العلاقات الفرنسية- الإفريقية على ميزتها التاريخية الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وحافظت فرنسا على حضورها القوي في إفريقيا من خلال سياسة خارجية تجمع بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والثقافية. وقد عبر الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران عن جوهر هذه السياسة بقوله عام 1994: "بدون إفريقيا، لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين". (مصلوح، 2000، ص. 184)

1- السياسة الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا: النفط في الصدارة

على عكس التوجه الأمريكي الذي غالبًا ما يقدم الأهداف الاقتصادية على غيرها، تسعى فرنسا إلى تحقيق توازن استراتيجي تجتمع فيه المصالح الاقتصادية مع الأهداف السياسية والأمنية. ففرنسا تمتلك قاعدة اقتصادية وثقافية ولغوية موروثة تسعى لتعزيز نفوذها السياسي بناءً عليها. (إبراهيم نصر الدين، 2002، ص. 57) وفي هذا الإطار، يأتي النفط كأحد أهم الركائز التي ترتكز عليها المصالح الفرنسية في القارة.

لطالما كان الربط بين مفاهيم الأمن والتنمية من خلال الدعم العسكري لتحقيق الاستقرار، وبالتالي حماية المصالح الاقتصادية، هدفًا أساسيًا للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا. لذلك، فإن الدول الإفريقية التي تربطها مع فرنسا معاهدات دفاع، مثل الكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، والجابون، والسنغال، وجيبوتي، وجزر القمر، هي نفسها الدول التي تمثل أهمية مركزية للمصالح الاقتصادية الفرنسية، وخاصة النفطية منها. (إبراهيم نصر الدين، 2002، ص. 61)

2- النفط والفرنك: أدوات للهيمنة الاقتصادية

ترتبط العديد من دول غرب ووسط إفريقيا، بما فيها الدول منتجة للنفط مثل الغابون والكونغو برازافيل، بمنطقة الفرنك الإفريقي (اليورو الآن). وتقوم وزارة المالية الفرنسية بالتدخل في تحديد سعر الصرف، وتلزم هذه الدول بإيداع جزء كبير من احتياطياتها النقدية لدى الخزينة الفرنسية، مما يمنح باريس نفوذًا كبيرًا في مراقبة وتوجيه السياسات المالية والاقتصادية لتلك الدول. (بشير حمدي، 2001، ص. 59) هذه الآلية المالية تخلق تبعية هيكلية، تضمن من خلالها فرنسا استمرار تدفق النفط والمواد الخام الأخرى إلى اقتصادها بشروط مواتية.

3- الإمدادات النفطية: شريان الحياة للصناعة الفرنسية

تمثل الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط والغاز، عماد الاعتماد الفرنسي على إفريقيا. فبالإضافة إلى اعتماد فرنسا بنسبة 100% على إفريقيا في الحصول على الكوبالت، و87%- 100% على اليورانيوم (حازم محمود عياد، 2003، ص. 387)، فإن إفريقيا توفر جزءًا حيويًا من احتياجات فرنسا من الطاقة. فوفقًا لتقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA)لعام 2022، استوردت فرنسا ما يقرب من 9.4% من إجمالي وارداتها النفطية من إفريقيا في عام 2021، مع التركيز على النفط الخفيف من دول مثل نيجيريا والكونغو وأنغولا. (International Energy Agency, 2022, p. 45) وقد عززت الشركات الفرنسية العملاقة، مثل Total Energies ، وجودها بشكل كبير في قطاع النفط والغاز الإفريقي. ففي عام 2021، أنتجت أكثر من 400,000 برميل من النفط المكافئ يوميًا من عملياتها في إفريقيا، لاسيما في نيجيريا وأنغولا والغابون. (TotalEnergies, 2021, Annual Report, p. 12)

4- الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا: تركيز على قطاع الطاقة

تعتمد العلاقات الاقتصادية الفرنسية مع الدول الإفريقية على التجارة البينية بين فرنسا وغالبية دول غرب ووسط القارة وتبذل فرنسا محاولات كبيرة لضمان بقاء مركزها متميزا، وبالفعل مازالت فرنسا في بعض الدول الفرانكفونية، المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة.

كما تمثل دول إفريقيا جنوب الصحراء سوقًا جيّدًا لتصريف المنتجات الفرنسية، إذ شهدت الصادرات الفرنسية إلى القارة ازديادًا مطردًا في القيمة المطلقة من 14.34 مليون دولار عام 1990 إلى 15.991 مليون دولار عام 1995 ثم إلى 18.452 مليون دولار عام 2000. (رانيا حسين، 2004، ص. 119)

وتعتبر فرنسا المستثمر الأول في كل من بنين، سيشل، الكونغو برازافيل، ساحل العاج، موريشيوس والكاميرون. ففي ساحل العاج مثلًا، فإن 27% من رؤوس أموال المشروعات العاجية تمتلكها شركات فرنسية. وفي الكاميرون وحدها توجد أكثر من 140 شركة يمتلكها فرنسيون في كل مجالات النشاط الاقتصادي، فضلًا عن 160 فرعاً لشركات فرنسية توظف نحو 30.000 شخص.

تُعد رؤوس الأموال الفرنسية من أهم الاستثمارات الأجنبية في العديد من الدول الفرانكوفونية. وتتركز هذه الاستثمارات بشكل كبير في قطاعي التعدين والبترول، حيث تسيطر الشركات الفرنسية على حصص كبيرة في اقتصاديات دول مثل الغابون والكاميرون. (Ministère de L'économie, des finances et de l'industrie, 2003, p. 36) ولا تقتصر السيطرة على الاستخراج فقط، بل تمتد إلى قطاعات التكرير والتوزيع، مما يعمق الهيمنة الفرنسية على سلسلة القيمة النفطية بأكملها.

وتُظهر البيانات الحديثة استمرار تركيز الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا بشكل لافت على قطاع النفط والغاز، مما يؤكد الأهمية الإستراتيجية للطاقة الإفريقية للأمن الاقتصادي الفرنسي. وفقاً لأحدث تقرير صادر عن البنك المركزي الفرنسي،

بلغت حصة قطاع التعدين والطاقة (الذي يهيمن عليه النفط والغاز) من إجمالي مخزون الاستثمارات الفرنسية المباشرة في إفريقيا جنوب الصحراء (باستثناء الملاذات الضريبية) حوالي 30.5% في نهاية عام 2022، مما يجعله القطاع الأكبر حجماً على الإطلاق. (Banque de France, 2023, p. 67)

تتركز هذه الاستثمارات بشكل كبير في عدد من الدول الرئيسية :

- في نيجيريا، وهي أكبر اقتصاد في إفريقيا، استحوذ قطاع النفط والغاز على الجزء الأكبر من الاستثمارات الفرنسية البالغة 4.3 مليار يورو في نهاية عام 2021. (Banque de France, 2022, p. 54)
- في أنغولا، وهي أحد أكبر المنتجين في القارة، بلغت استثمارات فرنسا المباشرة 1.8 مليار يورو في نهاية عام 2021، مركزة بشكل شبه كامل على قطاع الطاقة. (Banque de France, 2022, p. 55)
- في الكونغو برازافيل، بلغت قيمة الاستثمارات الفرنسية المباشرة 1.5 مليار يورو، مدعومة بشكل أساسي بأنشطة شركة Total Energies. (Banque de France, 2022, p. 55)

وتبرز شركة Total Energies كأهم لاعب فرنسي في هذا القطاع. وفقاً للتقرير السنوي للشركة لعام 2023، أنتجت ما يقرب من 470,000 برميل نفطي يومياً من عملياتها في إفريقيا، وهو ما يمثل حوالي 18% من إجمالي إنتاجها العالمي. (TotalEnergies, 2023, p. 8) وتتركز هذه العمليات بشكل أساسي في نيجيريا وأنغولا والغابون. كما أعلنت الشركة عن استثمارات جديدة كبيرة، منها مشروع تطوير حقل النفط والغاز "إتيو" قبالة سواحل ناميبيا، والذي يمثل اكتشافاً مهماً قد يجذب استثمارات إضافية تقدر بمليارات الدولارات. (TotalEnergies, 2023, p. 25) إلى جانب هذه الشركة، تحافظ شركة الطاقة العملاقة EDF Électricité)

(International, Energy Agency, 2022, p. 112) على وجود قوي في قطاع الطاقة الكهربائية. (France de

يشكل النفط محركًا رئيسيًا للعلاقات الفرنسية الإفريقية، وهو ليس مجرد سلعة اقتصادية بل أداة جيوسياسية تعزز من خلالها فرنسا نفوذها. إن الربط بين الأمن من خلال الاتفاقيات العسكرية، والاستقرار المالي من خلال نظام الفرنك، والتبعية الاقتصادية من خلال السيطرة على قطاع الطاقة، يخلق نموذجًا للعلاقة غير المتكافئة التي تمكن فرنسا من الحفاظ على موقعها المتميز في القارة الإفريقية، مستفيدة من ثرواتها النفطية لضمان مكانتها في القرن الحادي والعشرين.

ثانيًا: النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

1- تطور الاهتمام الأمريكي بإفريقيا جنوب الصحراء

إن الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية بدأ خلال عقد الستينيات من القرن الماضي، بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال. غير أن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي أصاب دورها الإفريقي بنوع من التراجع. (جاسم، شتاء 2009، ص.99)

حيث كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو احتواء الشيوعية على الصعيد العالمي وقد نظر الساسة الأمريكيون إلى إفريقيا بوصفها منطقة رخوة ومتقلبة ويمكن أن تمثل مجالا للتوسع الإيديولوجي السوفيتي، خاصة بعد انتهاء الاستعمار، وحصول معظم الدول الإفريقية على الاستقلال. (مجدي، أفريل 2002، ص.9)

في هذا الإطار كانت القارة الإفريقية بمثابة سلاح سوفيتي موجه نحو مصالح الولايات المتحدة، وقد انبنى التقويم الأمريكي على أن الأهداف السوفيتية تتمثل في العمل على السيطرة على منابع النفط، وعلى المعادن النفيسة في الجنوب الإفريقي ولذلك اهتمت إدارة ريجان بمواجهة الوجود السوفيتي على طول السواحل الإفريقية، سواء بالتشاور بين الولايات المتحدة وحلفائها أو بالعمل المنفرد.

وتعتبر الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) مثالا على أهمية الاعتبارات الإيديولوجية في فترة الحرب الباردة إذ تلقى موبوتو دعما من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في ضوء التوجه الماركسي لأنجولا منذ منتصف السبعينات، وفي مقابل ذلك تم السماح لأجهزة الاستخبارات الأمريكية باستخدام الأراضي الكونغولية لتوفير الدعم لحركة يونيتا المعارضة في أنجولا بقيادة سافيمبي. (عبد الرحمن، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، جانفي 1999، ص. 31)

ولعل وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يوضح ذلك المعنى بقوله " خلال سنوات الحرب الباردة الطويلة لم تحدد سياستنا الإفريقية بناء على الطريقة التي نؤثر بها على إفريقيا ولكن بما تحققه من مصالح لكل من واشنطن وموسكو، على أنه مما يحمد له اليوم أننا تجاوزنا مرحلة تبني سياسات قائمة فقط على حماية خطوط التجارة القريبة من إفريقيا بغض النظر عن مصالح الشعوب الإفريقية". (أسامة، 2014، ص.165)

عقب انتهاء الحرب الباردة شهدت القارة الإفريقية حالة من تراجع الاهتمام الدولي بقضاياها، خاصة الولايات المتحدة التي ذكر وزير دفاعها آنذاك في أحد تصريحاته أن المصالح الأمريكية في القارة قد انتهت. وحتى وقت قريب لم تكن قارة إفريقيا بأكملها في قمة أو صدارة أولويات الولايات المتحدة، ففي العام 1998 اعتبر مجلس الأمن القومي الأمريكي إفريقيا في مؤخرة قارات وأقاليم العالم من ناحية الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة وجاء هذا التقويم لأهمية إفريقيا كنتيجة لتقرير أصدرته وزارة الدفاع في عام 1995 جاء فيه: "إن مصالح الولايات المتحدة العسكرية في إفريقيا محدودة للغاية ولذلك ظلت إفريقيا في هامش اهتمامات الإستراتيجية الأمريكية". (السيوفي، 2008، ص.92) وتركز الاهتمام بدلاً منها على دول أوروبا الشرقية ومنطقة آسيا الوسطى التي تحررت من النفوذ السوفيتي، فقد انهالت

المساعدات الغربية على تلك الدول والمناطق وبات الاهتمام الغربي منصبًّا عليها. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص.28)

لقد تجلى هذا التهميش من الناحية الجيوستراتيجية الأمريكية في ربط إفريقيا بالقيادة الأمريكية في أوروبا بشتوتغارت طوال فترة ما بعد الحرب الباردة حتى عام 2007، ومن الناحية العملياتية في العزوف عن التدخل المباشر في الحروب والنزاعات الداخلية خلال عقد التسعينيات في إفريقيا مثل ما حدث في رواندا وسيراليون والكونغو كينشاسا. وفشل تدخلها في الصومال واضطرارها إلى الانسحاب منه.(مصلوح، 2014، ص. 229)

وأياً كان الأمر، فإن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ظل يحتفظ بأمرين مهمين ولو من الناحية الرمزية والبلاغية، خلال عقد التسعينيات أولها تجديد خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتباره أحد النتائج الايجابية لما بعد الحرب الباردة، وثانيها التوكيد على ضرورة انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما سمي بالمشروطية السياسية والاقتصادية التي مارسته الولايات المتحدة والدول الغربية بحرية أكبر تجاه إفريقيا. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص ص. 28،29)

على أن هذه الوضعية المتدنية لإفريقيا في قائمة الأولويات الأمريكية سرعان ما تغيرت بشكل درامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والاستعدادات للحرب الأمريكية على العراق، وإضرابات العمال في فينزويلا، وتهديدات رئيسها السابق هوجو شافيز الدائمة بقطع إمدادات النفط إضافة إلى الاضطرابات الأمنية التي شهدتها المملكة العربية السعودية عام 2003. فقد أعادت القارة الإفريقية إلى دائرة الاهتمام الدولي، خاصة فيما يتعلق بتوفير الإمدادات من الطاقة، وظهرت استراتيجيات أمريكية لاستبدال نفط الشرق الأوسط بالاعتماد على نفط إفريقيا. (عبد الحليم أميرة، يوليو 2014، ص. 143) ومع إعلان الرئيس بوش عن حملته العالمية للحرب

على الإرهاب وربطه بين الفقر وانتشار الإرهاب، أضحت إفريقيا تحتل مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ولعل ثنائية النفط والحرب على الإرهاب تشكل أهم ملامح مشهد السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص.33)

بشكل عام، يمكننا القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم، أو دولة معينة كانت رهينة عوامل عدة تدفع أمريكا للانغماس فيها أو الابتعاد عنها وتجاهلها، وإفريقيا كان حالها كحال غيرها من الدول. كما أن التباين في السياسة الأمريكية في إفريقيا من فترة إلى أخرى، وما بين دولة وأخرى، يعود إلى إدراك الأهمية التي تشكلها إفريقيا بالنسبة لمصالحها.

2- النفط ضمن الاهتمامات والمصالح الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء

يقول مايكل رايتس إن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة لا تشمل فقط الحصول على واردات النفط الرخيصة والموثوق بها ولكن أيضا محاصرة كل من الصين (على سبيل المثال في السودان) وكوريا الجنوبية (على سبيل المثال في نيجيريا)، والإرهاب الإسلامي. وتشكل إفريقيا، بحسب أجهزة الاستخبارات جبهة جديدة في الحرب ضد الإسلام الثوري. (عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا، 2013، ص.179)

بينما يلاحظ "مركز الصراع المعاصرCCC"، التابع للبحرية الأمريكية أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا (خصوصاً غرب إفريقيا) ترتبط إلى حد بعيد، على الأقل في المدى المتوسط، بثلاثة اعتبارات، هي ظاهرة الإرهاب الدولي، والتصاعد المستمر لأهمية البترول الإفريقي بالنسبة لاحتياجات الطاقة الأمريكية، ثم التحسن والتوسع الدرامي في العلاقات الإفريقية الصينية الملحوظ منذ نهاية القرن العشرين. (عبد المنعم، الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، 2008، ص.37)

- **تأمين الواردات النفطية: النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية**

اتجهت الإدارة الأمريكية بشكل متسارع منذ مطلع الألفية الجديدة إلى تنشيط دورها في إفريقيا، مدفوعةً في الأساس بالسعي لتعزيز السيطرة على مصادر النفط والموارد المعدنية الحيوية. وقد توزع الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي على جميع الأقاليم الإفريقية الغنية بهذه الثروات، مع تركيز خاص على منطقة خليج غينيا التي توصف بأنها "الخليج الفارسي الجديد". (Klare & Volman, 2006, p. 609)

وتكمن الأهمية الإستراتيجية للنفط الإفريقي للولايات المتحدة في عدة عوامل حاسمة:

- المرونة الجيوسياسية: تمتع العديد من الدول الإفريقية المنتجة للنفط بمرونة كبيرة في سياسات الإنتاج والتصدير مقارنة بدول منظمة أوبك، حيث أن معظمها – باستثناء دول قليلة مثل أنغولا والكونغو – لا ينتمي للمنظمة، مما يقلل من مخاطر التكتل التسعيري. (حنفي، 2010، ص. 89)

- النمو المطرد في الإنتاج: بينما يشهد الإنتاج تراجعاً في مناطق تقليدية أخرى، يستمر القطاع النفطي الإفريقي في النمو مع دخول دول جديدة مثل غانا وأوغندا وموريتانيا إلى دائرة الإنتاج. وفقاً لتقرير "BP Statistical Review of World Energy 2023"، بلغ إنتاج إفريقيا من النفط نحو 7.5 مليون برميل يومياً في عام 2022، مساهماً بنسبة تقارب 8.5% من الإنتاج العالمي.(BP, 2023, p. 16)

- الجودة والقرب الجغرافي: يتمتع النفط الإفريقي، خاصة من خليج غينيا، بجودة عالية (قليل الكبريت) مما يجعله مناسباً للتكرير، كما أن قربه الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة يخفض تكاليف النقل بنسبة تصل إلى 40% مقارنة بنفط الخليج العربي. (شبانة، 2012، ص 82)

- الأمن النسبي لطرق الإمداد: تمر خطوط نقل النفط من إفريقيا عبر مناطق تعتبر أكثر أمناً نسبياً من مضائق الشرق الأوسط المضطربة. وتقدّر دراسة لمركز "راند"

أن التكاليف الأمريكية المباشرة وغير المباشرة لتأمين مصادر النفط في الشرق الأوسط تصل إلى حوالي 50 مليار دولار سنوياً (عبد المنعم، 2008، ص 60)

لقد أكدت تجارب العقود الماضية، مثل أزمات النفط في سبعينيات القرن الماضي واستخدام النفط كسلاح سياسي، للمخططين الأمريكيين المخاطر الجسيمة للاعتماد الكثيف على مصادر غير مستقرة. لذلك، تركزت الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا على محورين رئيسيين: تنويع مصادر الطاقة وتأمين هذه المصادر عسكرياً وسياسياً. وتؤكد تقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) وفرة المخزون البترولي في منطقة خليج غينيا، مما جعلها هدفاً مثالياً لتطبيق هذه الإستراتيجية. (Anyu Ndumbe, 2004, p. 95)

- **تنويع المصادر البترولية لتحجيم خطر الاعتماد على مصدر واحد:**

يظل تأمين مصادر جديدة للطاقة عاملًا حاسماً في فلسفة الأمن القومي الأمريكي. فمع تزايد الطلب المحلي، أصبح الاعتماد على الاستيراد ضرورة قصوى. ففي عام 2022، استوردت الولايات المتحدة ما معدله 8.3 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات البترولية يومياً، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (EIA, 2023a) وفي هذا الإطار، تبرز إفريقيا كبديل استراتيجي بالغ الأهمية. فمع بداية الألفية الثالثة، تزايد الطلب المحلي وتراجع الإنتاج الداخلي، وأصبح الاعتماد على الاستيراد ضرورة قصوى. فقد أعلن وزير الطاقة الأمريكي الأسبق، سبنسر أبراهام، أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس في جوان 2002 أن على الولايات المتحدة " أن توسع مصادرها من الطاقة وأن تنوع أنماطها". وهذا ما دفع الرئيس جورج دبليو بوش إلى العزم على خفض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط بنسبة 75% بحلول عام 2025، مع الإشارة صراحة إلى غرب إفريقيا كمصدر بديل رئيسي معلنًا عن ذلك في خطاب "حالة الاتحاد" عام 2006 . (عبد المنعم، الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، 2008، ص.

65،66) وهذا جاء مع تجاوز إنتاج النفط الخام في إفريقيا جنوب الصحراء أربعة ملايين برميل يومياً، أي أكثر من إنتاج إيران والمكسيك مجتمعين في ذلك الوقت (السيوفي، 2009، ص 93).

وفي ذروة الاعتماد الإفريقي عام 2008، كانت الولايات المتحدة تستورد نحو 2.3 مليون برميل يومياً من النفط الإفريقي، مما مثل حوالي 22% من إجمالي وارداتها النفطية. (EIA, 2023b) ورغم أن هذه النسبة تراجعت إلى حوالي 5% فقط في عام 2022 بسبب الطفرة النفطية المحلية في الولايات المتحدة، إلا أن النفط الإفريقي ظل يحتفظ بأهميته الإستراتيجية كخيار لتنويع السلاسل الإمدادية في أوقات الأزمات. ويقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في إفريقيا بأكثر من 125 مليار برميل، وهو ما يتجاوز احتياطي أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية مجتمعين. (BP Statistical Review of World Energy, 2023, p. 14)

في السنوات الأخيرة، انخفض اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط الخام بشكل كبير بسبب طفرة الإنتاج المحلي من النفط الصخري. لذلك، فإن حصة الواردات من إفريقيا اليوم أقل بكثير مما كانت عليه في العقد الأول من القرن الحالي. ومع ذلك، تظل الدول المذكورة مورداً مهماً.

جدول (05) إنتاج النفط والاحتياطيات المؤكدة وحصة الواردات الأمريكية (بيانات 2022)

الدولة	الإنتاج اليومي (ألف برميل/يوم)	الاحتياطيات المؤكدة (مليار برميل)	نسبة استيراد الولايات المتحدة منها (تقريباً)	ملاحظات
نيجيريا	1,451	36.9	3% من إجمالي واردات الولايات المتحدة	كانت تاريخياً أكبر مورد للولايات المتحدة من إفريقيا. انخفضت الواردات الأمريكية منها بشكل حاد لكنها لا تزال الأهم في المنطقة.
أنغولا	1,123	9.0	1%	مورد رئيسي سابق، لكن الواردات الأمريكية منها توقفت فعلياً في

				النصف الثاني من 2023 لعدم التنافسية السعرية.
الكونغو برازافيل	259	2.9	%1	لا تزال مصدراً صغيراً ولكن ثابتاً للولايات المتحدة.
غابون	187	2.0	%0.5	كانت من الموردين التقليديين، لكنها تركز أكثر على الأسواق الآسيوية والأوروبية.
غانا	172	0.7	أقل من %0.5	إنتاجها مخصص بشكل أساسي للتصدير إلى أوروبا وآسيا.

من إعداد الباحثة اعتمادًا على المصادر:

U.S. Energy Information Administration (EIA). (2023, BP Statistical Review of World Energy 2023

- **الدفاع عن المصادر وتأمين الوصول إليها:**

لا يقتصر مفهوم تأمين الطاقة لدى الولايات المتحدة على مجرد شراء النفط، بل يتعداه إلى ضمان استقرار وأمن المناطق المنتجة وحماية خطوط الإمداد من أي تهديدات، سواء أكانت نابعة من عدم الاستقرار الداخلي أو من منافسة القوى الدولية الأخرى مثل الصين.(Klare, 2008, p. 122) ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت السياسة الأمريكية ثلاث أدوات رئيسية:

1. الأداة التجارية والاقتصادية:

روجت الولايات المتحدة لشعار " التجارة لا المساعدة" Trade not Aid كحجر زاوية لإستراتيجيتها، وذلك من خلال مبادرات مثل " قانون النمو والفرص الإفريقية" (AGOA)الذي تم تمديده حتى عام 2035. سهل هذا القانون الوصول التفضيلي للسلع الإفريقية إلى السوق الأمريكية وشجع الاستثمارات الأمريكية في القطاع النفطي .(U.S. Department of State, 2021)

تستثمر الشركات الأمريكية العملاقة مليارات الدولارات في قطاع النفط والغاز الإفريقي، مما يخلق مصلحة اقتصادية مباشرة للولايات المتحدة في استقرار هذه الدول. وبالرغم من أن حصة الواردات الأمريكية المباشرة من النفط الإفريقي قد تراجعت ، لا تزال المصالح الاستثمارية للشركات الأمريكية العملاقة راسخة وقوية، مما يضمن استمرار النفط كعنصر رئيسي في العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

أهم الشركات الأمريكية العاملة في قطاع النفط الإفريقي ما يلي:

1/ إكسون موبيل :(ExonMobil) لها وجود كبير وطويل الأمد، خاصة في:

- نيجيريا: شريك أساسي في مشاريع عمق المياه.
- أنغولا: مشاريع رئيسية في حوض الكونغو.
- غينيا الاستوائية: مشاريع إنتاج.

- تشاد والكاميرون: تدير خط أنابيب تصدير النفط.

2/ شيفرون :(Chevron) من أكبر المستثمرين في القارة، مع وجود مركزي في:

- نيجيريا: عمليات كبيرة في دلتا النيجر ومناطق المياه العميقة.
- أنغولا: واحدة من أكبر المستثمرين الأجانب مع حصص في عدة كتل إنتاجية.
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: أنشطة محدودة مقارنة بالدول الأخرى.

3/ هيس :(Hess Corporation) تركز على الأصول عالية الجودة، وأبرز وجود لها في:

- غانا: شريك رئيسي في حقل "تشن" العملاق في المياه العميقة (Jubilee field).

4/ أوكسيدنتال بتروليوم :(Occidental Petroleum - Oxy) ورثت أصولاً مهمة من شركة "أنادارکو"، خاصة في وغانا.

5/ بيكر هيوز (Baker Hughes) و هاليبرتون :(Halliburton) هاتان الشركتان ليستا منتجتين للنفط، بل من أكبر مقدمي الخدمات لصناعة النفط والغاز عالمياً (حفر، استكشاف، تنقيب) و وجودهما في جميع الدول المنتجة للنفط في إفريقيا كبير جداً ومحوري لتشغيل الحقول.

الشركات الأمريكية في إفريقيا

http://www.iran- resist.org/article6217.html

2. الأداة العسكرية والأمنية:

شهدت الفترة التالية لإنشاء قيادة الولايات المتحدة لإفريقيا (AFRICOM) في عام 2008 توسعاً كبيراً ومستمراً في الوجود العسكري الأمريكي بالقارة. لم يقتصر

دور أفريكوم على مكافحة الإرهاب فحسب، بل امتد ليشكل أداة إستراتيجية لحماية المصالح الاقتصادية والطاقوية الأمريكية، حيث يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أن المنافسة على الموارد تحمل احتمالات صدامات عسكرية. (الشاهر، 2009، ص.97) وقد تجلى هذا الاهتمام من خلال تركيز التعاون العسكري مع الدول المنتجة للنفط مثل نيجيريا وأنغولا والغابون، بهدف تأمين المنشآت النفطية وممرات الإمداد من الهجمات والقرصنة. (Volman, 2009, p. 78)

يعتمد تعزيز الوجود الأمريكي على أسلوبين: ثنائي ومتعدد الأطراف. فعلى المستوى الثنائي، عقدت الولايات المتحدة سلسلة من الاتفاقيات الأمنية، بدءاً من اتفاقات ديسمبر 2002 مع إريتريا وجيبوتي وإثيوبيا التي منحت القوات الأمريكية حرية الحركة لضمان أمن البحر الأحمر. وتلا ذلك اتفاقيات مع نيجيريا عام 2005 لتأمين ملاحة دلتا النيجر، وأخرى مع الكاميرون والجابون وغينيا الاستوائية تسمح باستخدام مطاراتها. (شبانة، 2012، ص.85) وتُرجم هذا التعاون إلى مساعدات عسكرية ملموسة، حيث كانت نيجيريا وأنغولا من أكبر المتلقين للمعونات العسكرية الأمريكية في غرب إفريقيا، والتي شملت الأسلحة والذخائر والدعم الفني. (ختاوي،2010، ص.215)

وعلى المستوى متعدد الأطراف، تشارك أفريكوم في تدريبات مشتركة مثل "فلينتلوك Flintlock " التي تركز على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، بمشاركة قوات من أكثر من 30 دولة إفريقية وأوروبية. ووفقاً لتقارير الكونغرس الأمريكي، نفذت أفريكوم ما يزيد عن 7700 نشاط عسكري (مناورة، تدريب، مهمة استشارية) خلال السنة المالية 2022، مما يعكس كثافة وحجم هذا الوجود. (Congressional Research Service, 2023, p. 15)

تتجسد الإستراتيجية الأمريكية في السعي لإنشاء قواعد وعمليات متقدمة، وأبرزها قاعدة " كامب ليمونييه" في جيبوتي، التي تستضيف حوالي 4,000 عسكري أمريكي،

وتعتبر حاسمة للسيطرة على حركة 25% من النفط العالمي عبر مضيق باب المندب. (Blanchard, 2023, p. 3) بالإضافة إلى مواقع أخرى في السنغال، وغانا، والجابون، وموقع في أوغندا لمراقبة حقول النفط في جنوب السودان.

يُعد خليج غينيا، الذي يشهد نحو 40% من إجمالي هجمات القرصنة البحرية في العالم وفقاً لمكتب الشؤون البحرية الدولية(IMO, 2022) ، محوراً رئيسياً لهذه الإستراتيجية. ويرى محللون أن الربط بين تأمين تدفق الطاقة ومكافحة الإرهاب في المناطق غير الخاضعة للحكم الفعال (Ungoverned Spaces) يمثل جوهر المصلحة القومية الأمريكية في إفريقيا. (عبد المنعم، 2008، ص. 26) وقد أكد ذلك التقرير الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS) بأن تأمين الوصول إلى مصادر النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا كان دافعاً أساسياً وراء إنشاء أفريكوم. (CSIS, 2021, p. 8)، مما يجعل من الطاقة والأمن وجهين لعملة واحدة في السياسة الأمريكية تجاه القارة.

3. الأداة الدبلوماسية والسياسية:

عملت الدبلوماسية الأمريكية على تعزيز علاقاتها الثنائية مع الحكومات الإفريقية الرئيسية. فقد تعددت زيارات المسؤولين الأمريكيين للقارة، وفي مقدمتها جولة الرئيس بيل كلينتون في إفريقيا عام 1998 ، وجولة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في إفريقيا في العام نفسه، ولقاء الرئيس جورج بوش الابن مع رؤساء 11 دولة إفريقية من دول إفريقيا الوسطى والغربية في سبتمبر2001 ، وزيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي للجابون عام 2002، في زيارة هي الأولى لوزير خارجية أمريكي لهذه الدولة البترولية الواعدة. وجولتا بوش في إفريقيا في يوليو 2003 ، وفي نهاية 2008.

واستمر الأمر نفسه في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي زار غانا في يوليو2009 ، ووجّه لإفريقيا خطاباً شاملاً من منبر البرلمان الغاني، كما قامت وزيرة الخارجية

الأمريكية هيلاري كلينتون بجولة في إفريقيا في أغسطس 2009 . كذلك زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن إلى نيجيريا وأنغولا في نوفمبر 2021، ركزت على تعزيز شراكات الطاقة والأمن.(U.S. Department of State, 2021) وخلال هذه الزيارات كان تأمين النفط، والسيطرة على منابعه بنداً أساسياً على موائد الحوار بين المسؤولين الأمريكيين والأفارقة، وكانت نيجيريا واحدة من أهم المحطات الأساسية في معظم هذه الزيارات، حيث أنها مسؤولة وحدها عن 47 % من النفط الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من القارة الإفريقية. (حنفي ، أفريل 2006، ص.89)

ومن أجل تحقيق أهدافها عملت الولايات المتحدة على إيجاد بيئة سياسية مستقرة في منطقة خليج غينيا من خلال تسوية النزاعات كما حدث في أنجولا في أفريل من العام 2002 والكونغو الديمقراطية، وتم تسوية قضية جنوب السودان في جانفي من العام 2005. (رامز أمين، 2003، ص.79)

ثالثًا: السياسة الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء

1- تطور العلاقات الإفريقية الصينية

يمكن حصر مراحل تطور العلاقات الصينية الإفريقية، في ثلاث مراحل أساسية، فترة الصين الماوية، وفترة الصين الإصلاحية بعد عام 1978، وفترة الصين المتنامي دورها في إفريقيا وتبدأ مع أواخر القرن العشرين، وقد عرفت ميزات الصين في إفريقيا عبر هذه المراحل تطورات وفقا لتطور الصين وتنامي حاجاتها، ومن المؤكد أن هذه التطور أسهم في تغيير وضعية إفريقيا كساحة مركزية في التنافس الدولي وأحدث أثرا لا يمكن الاستهانة به، يتمثل بفك الانفراد الأوروبي بإفريقيا. (مصلوح، 2014، ص.212)

فالصين تملك عكس الغرب رأسمالا سياسيا ضخما ورصيدا إيجابيا في القارة، وتبني اشتباكها الراهن وعلاقاتها مع إفريقيا على أسس وقواعد قديمة، ويستدل عليه من

العديد من المواقف، لعل من أبلغها أن 62% من معوناتها التنموية عبر البحار ODA اتجهت لإفريقيا في الفترة 1956-1987، التي شهدت عملية التدعيم الاقتصادي للاستقلال السياسي لدى دولها الحديثة الولادة، وذلك بالمقارنة مع التراجع الشديد وانتهاء الحاجة لإفريقيا. (عبد المنعم، 2008، ص.97)

وقد عرفت العلاقات الصينية-الإفريقية خلال السنوات العشرين الماضية، تطورات منقطعة النظير في تاريخها الحديث والمعاصر. فحجم وطبيعة هذه العلاقات قد تغيَّرا - وإلى حد بعيد - منذ بداية تسعينات القرن الماضي. ولعل الشاهد الأساس على ذلك إنما يتمثل في وضع السلطات الصينية لـ"سياسة إفريقية جديدة"، لم يكن الغرض منها فقط الاستجابة لحاجياتها الاقتصادية المباشرة والمتزايدة، بل أيضًا لمواكبة الصعود الصيني المتسارع على الساحة الدولية. (طاهر، 2008، ص ص.12،11) كما صارت المصالح الاقتصادية، وخصوصا تأمين الاحتياجات من الطاقة والموارد الأولية الأخرى، بمثابة المحرك الحقيقي للسياسة الخارجية الصينية في الحقبة الجارية، وحلت بذلك محل القضايا العقائدية في صياغة تلك السياسة وتحديدا المواقف الدولية. (عبد المنعم، 2008، ص ص.109،108)

2- أسس العلاقات الصينية الإفريقية:

استطاعت الصين أن تطور علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال إتباعها لعدة سياسات:

1/ الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية:

بخلاف العلاقات الغربية التي تركز على موضوعات الديمقراطية ورشادة الحكم وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني، وتجعل منها شروطا لمعوناتها، تميز العلاقات الصينية الإفريقية بخلوها من الأبعاد العقائدية والنزعات التدخلية، حيث تمسك الصين بالفصل الكامل بين دائرتي السياسة والأعمال، إعمالا لمفهومها الراسخ بشأن

السيادة المطلقة للدولة. وهو ما أعلنه رئيس الوزراء ون جياباو " إننا نقدّم مساعدتنا لإفريقيا بعميق الإخلاص ومن دون شروط سياسية ". (كريس، 2009، ص.28)

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، فإن الصين تتبنى مفهوما يجد له نوعا من الصدى الإيجابي لدى النخب السياسية في إفريقيا، ومفاده أن لدى الحقوق الاقتصادية مكانة أولوية في الدول النامية، وتأخذ الأسبقية على الحقوق الفردية كما توجد في الغرب، وتقدر كذلك أن من شأن التعددية الحزبية إشعال الاضطرابات الاجتماعية والصراعات العرقية والحروب الأهلية، ولذلك تتعامل مع المفهوم الغربي لحقوق الإنسان باعتباره من أدوات الإمبريالية الجديدة. (عبد المنعم، 2008، ص ص.98،99)

لذلك، تعتبر الصين أن الوضع الداخلي في السودان أو في الدول الإفريقية الأخرى هو شأن داخلي. فهي تنأى عن التورط في الصراعات الداخلية، أو إزعاج القادة الأفارقة بطموحات سياسية لها في القارة، وتسعى إلى تقديم صورة مغايرة عن تلك التي يعرفها الزعماء الأفارقة جيداً عن الاقتصاد الأوروبي، والذي يهدف إلى ترجيح كفة بعض الموالين له على أقرانهم في الدول الإفريقية، ودمج الاقتصاد مع سياسة توسعية تمتص الموارد الإفريقية تحت ذرائع دولية مختلفة، تتعلق أحياناً بالإرهاب، أو بالإغاثة، أو تأمين المصالح الغربية، ما يتيح للدول الغربية التدخل في شؤون الدول الإفريقية. (جيانج، 2008، ص.341)

رغم إعلان الصين النأي بنفسها عن أي تدخل في سياسة الدول الإفريقية، غير أنها هي نفسها وجدت أن من الصعب الوقوف بعيدا كل البعد عن مشكلات السودان، وحاولت، بشأن دارفور، أن تستخدم نفوذها لاحتواء الاقتراحات المعادية للحكومة السودانية في الأمم المتحدة، في حين دعا مبعوثها الخاص أيضا إلى كبح القوات الحكومية هناك. ومع انفصال الجنوب في عام 2011 نشطت الصين علانية في محاولتها التوسط في العلاقات العسيرة بين الدولتين لضمان استمرار تدفق النفط من

الجنوب، عبر الأنابيب الواصلة إلى بور سودان في الشمال ثم إلى الصين. (وود وارد، 2013، ص ص.202،201)

2/ ملء الفراغات الناشئة عن مقاطعة الدول الغربية:

وهي سياسة صينية لا تقتصر على القارة الإفريقية وحدها لبعض الدول الرافضة للسياسات الأمريكية، والتي اصطلحت الولايات المتحدة في ولايتي بوش الابن على تسميتها بـــ "الدول المارقة"، علاوة على دول أخرى لم تحمل هذا الاسم لكنها تعاني عقوبات أو شبه حصار من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكّلت الصين بديلاً للغرب بالنسبة للعديد من الأنظمة.

وفي القارة تحديداً تبرز السودان كإحدى الدول التي أفادت الصين كثيراً من الفراغ الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية، عندما فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على السودان وقامت بإخراج شركاتها البترولية وعلى رأسها شركة شيفرون، وتبعتها الشركات الغربية والكندية، (شحرور،أفريل 2014، ص.3) وكانت الصين جاهزة تماما للتعاون مع الخرطوم بأي شكل من الأشكال المطلوبة لتطوير حقول النفط، وسرعان ما أصبحت شريك السودان الأكبر في الصادرات النفطية بدءا من عام 1999، وعمدت لاحقا إلى تنويع نشاطها الاقتصادي هناك، لتنتقل إلى التعامل مع إثيوبيا وكينيا. (وود وارد، 2013، ص.201)

كذلك الحال في أنجولا التي تعد من أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول، فقد استطاعت الصين الحصول على بعض مناطق الامتياز للتنقيب والإنتاج بعد أن كان الإنتاج مقصوراً على الشركات الأمريكية والغربية، وذلك بعد أن رفضت الدول الغربية تقديم المساعدات لأنجولا، فحصلت عليها من الصين. بينما اعتمدت دول أخرى مثل الكونغو وغيرها على التمويل والقروض الصينية الميسّرة بدلاً من التمويل الغربي المشروط. (سعيد، ديسمبر 2008، ص.46)

وفي تكرار للسيناريو الذي جرى في أنجولا، تحايلت نيجيريا على العقبات التي أثارتها الولايات المتحدة بشأن الفساد في الأوساط العسكرية وأوقفت بسببها توريد المعدات العسكرية السابق الاتفاق عليها، فوقعت صفقة لتوريد الطائرات من الصين قيمتها 250 مليون دولار، وأخرى لاستيراد زوارق الدورية البحرية وشرعت في مزيد من التحولات تجاه بكين. حيث استطاعت الصين الحصول على بعض الامتيازات البترولية في نيجيريا، بعد أن قامت بتقديم بعض المساعدات لمد خطوط السكك الحديدية وعمل مشروعات تنمية زراعية، بعد أن كانت الشركات الأمريكية والغربية هي المهيمنة على إنتاج البترول في نيجيريا أكبر الدول الإفريقية المنتجة للبترول. ومن دلائل ذلك التحول أن نيجيريا وقعت مع الصين عام 2007 عقدا قيمته 800 مليون دولار لاستيراد خام البترول، كما منحتها أربعة امتيازات للتنقيب، في مقابل أن تستثمر 4 مليار دولار في مشروعات البنية الأساسية، وخاصة بناء نظام للسكك الحديدية والصناعات البتروكيماوية والسماد، بالإضافة للاستثمار الذي قدمته الصين عام 2006 لإحياء البنية الأساسية لتوليد الكهرباء، وقيمته 4 مليار دولار، مقابل امتياز للحفر والتنقيب عن البترول . (عبد المنعم، 2008، ص.107)

أيضاً لجأت زيمبابوي التي عزلها الغرب عن دوائره وعلق عضويتها بالكومنولث البريطاني عام 2003، وفرض عليها العقوبات بسبب مساس سياستها للإصلاح الزراعي بملكية المزارعين البيض،إلى الصين طلبا للمعونة، التي سارعت لأن تضخ فيها استثمارات ضخمة بلغت 600 مليون دولار عام 2004، كما رفعت مستوى البنية الأساسية لقطاع النقل، وزودتها بطائرات للتدريب وللركاب، وبمعدات لا سلكية جرت إقامتها بالقاعدة العسكرية بالقرب من هراري، للتشويش على إذاعات أحزاب المعارضة التي يدعمها الغرب. (عبد المنعم، 2008، ص.113)

هذا الأمر أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت أن الصين تسعى من خلال تعاملها مع الدول "المارقة" إلى الحصول على النفط موازنة للنفوذ الأمريكي،

وأن دعم الصين للحكومة السودانية (امتناعها مثلا عن التصويت عن تأييد قرار في الأمم المتحدة رعته الولايات المتحدة يدين الإبادة الجماعية في السودان في سبتمبر من العام 2004، ووعدت بالمقابل بمنع أي تحرك لغرض عقوبات نفطية عليه). مكن الأخيرة من مواصلة سياسة "الإبادة الجماعية" التي تتبعها في إقليم دارفور، وبأن الصين مكنت بالطريقة نفسها نظام الرئيس موغابي في زيمبابوي من البقاء في السلطة ومواصلة انتهاكاته لحقوق الإنسان.

فالصينيون يستغلون الحظر الدولي لتعزيز مكانتهم القيادية في مجال صناعة النفط كما قال أحد رجال الأعمال في السودان: " لدى الصينيين مصلحة في عدم استقرار الأحوال السياسية والأمنية تماما في السودان لأنهم بذلك يضمنون إيجاد المستثمرين الآخرين كما أنهم لا يأبهون بأوضاع حقوق الإنسان في مواقع استثماراتهم النفطية ". (السيوفي، 2008، ص ص. 121،122)

3/ سياسة المعونة مقابل النفط:

تُعد إفريقيا أكبر متلقٍ للمساعدات الإنمائية الصينية، حيث خصصت الصين ما يقرب من 45.7% من إجمالي مساعداتها الخارجية للقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، وذلك وفقًا لتقرير حكومي صيني. (State Council Information Office of the People's Republic of China, 2021, p. 4) تتخذ هذه المساعدات أشكالًا متنوعة تشمل القروض الميسرة، والهبات، وضمانات القروض لدعم مشاريع البنية التحتية.

في سياق الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، تبرز الصين في غرب إفريقيا عبر إتباع إستراتيجية مميزة تُعرف باسم "المعونة مقابل النفط "Aid-for-Oil . تختلف هذه الإستراتيجية جذريًا عن النماذج الغربية التقليدية (مثل اتفاقيات المشاركة في الإنتاج)، حيث تقدم الصين حزمة تمويلية متكاملة. تتمثل هذه الحزمة في منح قروض ميسرة

طويلة الأجل – غالبًا بدون فائدة أو بفائدة منخفضة تصل إلى 1.5% – ولفترات سداد تمتد إلى 20 عامًا أو أكثر، مع تجنب الربط المباشر بالشروط السياسية والإصلاحية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. (Brautigam, 2020, p. 112) في المقابل، تضمن الصين حصول شركاتها النفطية الوطنية مثل Sinopecو CNPC على عقود إمداد نفطية طويلة المدى، كما تحصل على حصص كبيرة في إنتاج النفط الإفريقي.

تُعد أنجولا نموذجًا بارزًا لتطبيق هذه السياسة. ففي عام 2004، قدمت الصين قرضًا بقيمة 2 مليار دولار لأنجولا عبر خط ائتمان Exim Bank الصيني. (Corkin, 2011, p. 67) وقد سُدد هذا القرض على مدى 17 عامًا بفائدة 1.5%، واشترط أن تتولى الشركات الصينية تنفيذ 70% من مشاريع البنية التحتية التي يمولها القرض، بينما حصلت الصين على حصة ثابتة من صادرات النفط الأنغولية تقدر بنحو 10,000 برميل يوميًا، وهو ما مثل آنذاك حوالي ربع إنتاج أنجولا. (Alden & Alves, 2008, p. 14) لقد وجدت دول خليج غينيا، مثل أنجولا ونيجيريا والغابون، في هذا النموذج الصيني بديلاً جذاباً يوفر تمويلًا سريعًا للبنية التحتية دون شروط سياسية مُرهقة، مما يعزز بدوره المركز التفاوضي للصين في الحصول على حقوق النفط بأسعار مستقرة.

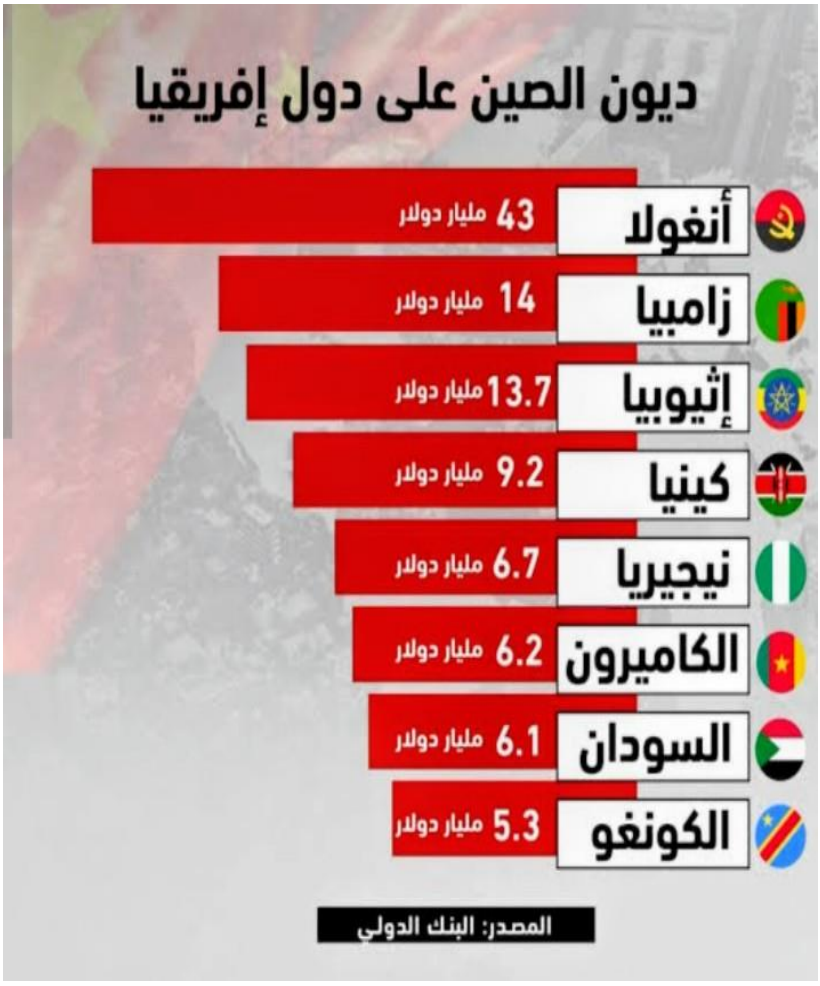

econ-pedia.com/

3- مكانة النفط في العلاقات الصينية- الإفريقية:

بينما كانت القضايا الإنسانية والسياسية مهيمنة على الأجندة الأمريكية في إفريقيا، تحركت الصين للتدخل في المنطقة في أواسط تسعينات القرن العشرين لأسباب اقتصادية. وهناك أشكال عدة من العلاقات التجارية مع إفريقيا تعتمد على الموارد وتلعب دوراً هاماً في تشكيل علاقات التجارة والاستثمار، من بينها قطع الأشجار لأغراض تجارية في ليبيريا وغينيا الاستوائية، ومزارع القطن والسّيزال في تنزانيا،

وإعادة تأهيل البنية التحتية للنقل في بوتسوانا، وصناعة النسيج في كل من زامبيا وكينيا، وتركيب نظم متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية في جيبوتي وناميبيا. غير أن موارد الطاقة تمثّل بؤرة التركيز الأهم بالنسبة إلى التواجد الصيني في إفريقيا، وتحتل الجزء الأكبر من مجموع استثماراتها وجهودها الدبلوماسية. (ألدن، 2009، ص.25) وفي تقرير صادر في العام 2007 بعنوان (طريق حرير إفريقيا: الحد الاقتصادي الجديد للصين والهند)، أطلق الخبير الاقتصادي في البنك الدولي هاري برودمان على النشاط التجاري والاستثماري الذي تقوم به كل من الصين والهند في إفريقيا - خصوصا دول جنوب الصحراء- " أحد أهم المعالم في التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي". (فيجاي، 2009، ص ص.41،40)

على الرغم من تباين التوقعات بين المصادر الصينية والأجنبية حول كمية إنتاج الصين للنفط وحجم الطلب عليه في السنوات القادمة، إلا أنهما يتوقعان بالإجماع من أن إنتاجها النفطي لا يمكن أن يسجل ارتفاعا كبيرا ما لم يكن هناك اكتشافات نفطية هامة. وأن استهلاكها المستقبلي من النفط سوف يتصاعد باستمرار على الأساس الذي هي عليه اليوم، وأن درجة اعتمادها على النفط المستورد سترتفع أكثر، وأن أمنها الخاص بالإمداد النفطي قد بات قضية ذات أهمية إستراتيجية هامة بالنسبة إلى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية. (ألاولي، العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية) وتشير التقديرات المستقبلية أن الاقتصاد الصيني سيحقق معدلات نمو سنوية تقدر بـ 6,2% حتى عام 2030، وسيؤدي ذلك إلى زيادة استهلاك الطاقة وزيادة الطلب على النفط. (قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية) وتوقع تقرير حديث لهيئة الطاقة الدولية (IEA) أن يستمر اعتماد الصين على الواردات النفطية في الارتفاع، لتصل نسبته إلى أكثر من 80% بحلول عام 2030، مدفوعًا بمعدلات نمو سنوية متوسطة تبلغ حوالي 4.5%. International Energy Agency) ([IEA], 2023, p. 56) هذا الاعتماد المتزايد يفسر التركيز الصيني المكثف على

إفريقيا كمصدر مركزي للإمدادات، حيث تستورد الصين حاليًا ما يقرب من 26% من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الإفريقية، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. (U.S. Energy Information Administration [EIA], 2023)

لذلك عملت الصين على تنويع مصادر استيرادها للطاقة، فالصين تعول بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وتنظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد،(سلطان فولي، جوان 2010، ص.33) وتبنت الصين إستراتيجية نشطة لتنويع مصادر التوريد والاستثمار المباشر في قطاع النفط والغاز الإفريقي. وتتركز هذه الاستثمارات في عدد من الدول الرئيسية. ففي أنجولا، التي تعد أحد أكبر المنتجين في إفريقيا، استثمرت الشركات الصينية بشكل كبير في قطاعي الاستكشاف والإنتاج، حيث أصبحت الوجهة الرئيسية للنفط الأنغولي. (Corkin, 2016, p. 112) وفي السودان، سيطرت الشركات الصينية، عبر حصص مسيطرة في شركات مثل "النيل الأعظم"، على جزء كبير من الإنتاج والنقل عبر خطوط الأنابيب. (Large, 2021, p. 78) كما شمل التوسع الصيني نيجيريا، حيث استحوذت شركة النفط الوطنية الصينية (CNOOC) على حصص كبيرة في حقول نفطية بحرية، كما في صفقة عام 2008 التي بلغت قيمتها 2.27 مليار دولار. (Downs, 2020, p. 34)

جدول(06) تطور واردات الصين من النفط الخام من إفريقيا (2010-2023)

السنة	حجم الواردات (مليون طن متري)	النسبة من إجمالي واردات الصين النفطية	الدول الإفريقية الرئيسية المصدرة
2010	58.3	% 30.1	أنغولا، السودان
2015	70.1	% 29.3	أنغولا
2017	76.5	% 28.5	أنغولا
2019	85.7	% 27.8	أنغولا
2020	83.4	% 28.3	أنغولا
2021	79.3	% 26.1	أنغولا، جمهورية الكونغو
2022	82.5	% 26.5	أنغولا، جمهورية الكونغو
2023	86.1	% 25.8	أنغولا، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية

من إعداد الباحثة اعتمادًا على المصادر: EIA, BP Statistical Review, IEA, GACC

ملاحظات تفسيرية على البيانات في الجدول:

- أنغولا كشريك رئيسي: طوال العقد الماضي، حافظت أنغولا على موقعها كأكبر مصدر نفط أفريقي للصين، وأحيانًا كأكبر مصدر على الإطلاق قبل أن تتفوق عليها روسيا والمملكة العربية السعودية.

- تراجع النسبة، استقرار الحجم: على الرغم من أن النسبة المئوية لإجمالي واردات الصين من إفريقيا شهدت تراجعًا طفيفًا من حوالي 30% في 2010 إلى حوالي 26% في 2023، إلا أن الحجم الفعلي (بالأطنان) زاد بشكل ملحوظ. هذا يعكس ببساطة النمو الهائل في إجمالي استهلاك الصين للنفط، حيث زادت وارداتها من جميع أنحاء العالم (خاصة من الشرق الأوسط وروسيا).

- تنوع المصادر: بينما تظل أنغولا المهيمنة، برزت دول إفريقية أخرى كمصادر مهمة، مثل جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية ونيجيريا.

- تقلب إمدادات السودان: كانت السودان مصدرًا رئيسيًا في الماضي (كما هو موضح في بيانات 2010)، ولكن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات أدت إلى تقلب وتناقص صادراتها النفطية إلى الصين في السنوات اللاحقة.

وخلاصة القول، أن التوجهات الجديدة لكل من الدول الكبرى والصاعدة تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت تنافسا حقيقيا بينها للسيطرة على نفط القارة تحت ذرائع مختلفة، ويتبدى ذلك التنافس من خلال استخدامها كافة الأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية. وتختلف استراتيجيات الولايات المتحدة عن استراتيجيات الصين وعن استراتيجيات الدول المتنافسة الأخرى، كما تختلف استراتيجيات هذه الدول أيضا من دولة إفريقية إلى أخرى، وذلك على

حسب إمكانياتها النفطية وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول. وأيا كانت أهداف ومصالح هذه الدول في القارة الإفريقية، فإن تنافسها جعل من إفريقيا مسرحا للصراع ما أثر سلبا على استقرار دولها وساهم في استدامة وإطالة النزاعات فيها.

قائمة المراجع:

1- أبو صالح، محمد حسين. (2002). الاستراتيجية الأمريكية وإفريقيا. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

http://www.strategy.sd/sthsd3.html

2- ألدن، كريس. (2009). الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ (ع. الجبالي المثلوثي، مترجم). الدار العربية للعلوم ناشرون. السيوفي، ناصر. (2008). حروب الموارد في إفريقيا (الكونغو الديمقراطية- سيراليون-أنغولا-ج. السودان). مكتبة الشريف الأكاديمية للنشر والتوزيع.

3- الشاهر، ش. إسماعيل. (2009). أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 (ط. 1). الهيئة العامة السورية للكتاب.

4- أولاوي، إسماعيل. (2014، أبريل). العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال: وجهة نظر إفريقية. مركز الجزيرة للدراسات. http://studies.aljazeera.net/ar/

5- جازفنيان، جون. (2013). التكالب على نفط إفريقيا (أ. محمود، مترجم؛ ط. 1). المركز القومي للترجمة.

6- بشير حمدي. (2001). الفرنك الفرنسي وأثره على الاقتصادات الإفريقية. دار المستقبل العربي.

7- جاسم، خيري عبد الرازق. (2009). قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية. المجلة العربية للعلوم السياسية، (21).

8- جيانج، وينران. (2008). الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

9- حمدي، عبد الرحمن. (2007). إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟ مكتبة مدبولي.

10- حمدي، عبد الرحمن. (2013). مصر وتحديات التدخل الدولي في إفريقيا. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

11- حمدي، عبد الرحمن . (جانفي 1999). التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري. السياسة الدولية، (135).

12- حمدي، عبد الرحمن. (يوليو 2014). صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا. السياسة الدولية، (197).

13- حنفي، علي. (أفريل 2006). النفط الإفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي. السياسة الدولية، (164).

14- ختاوي، محمد. (2010). النفط وتأثيره في العلاقات الدولية. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.

15- رامز أمين، جوزيف. (خريف 2003). قراءة في جولة بوش الإفريقية، آفاق أفريقية، (15).

16- سعيد، أمير. (ديسمبر 2008). الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا. قراءات إفريقية، (3).

17- شبانة، أ. (2012). النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد!. قراءات إفريقية، (11).

18- شحرور، عزت. (2014، أبريل 19). العلاقات الصين وإفريقيا..الفرص والتحديات: وجهة نظر صينية (ص. 3). مركز الجزيرة للدراسات. https://studies.aljazeera.net/ar/

19- شعراوي، حلمي. (2004). أفارقة وعرب في مهب الريح. دار الأمين للنشر والتوزيع.

20- طاهر، جميل. (2008). آفاق التعاون العربي – الصيني في مجال النفط والغاز الطبيعي حتى عام 2030: تحديات وفرص. النفط والتعاون العربي، 34(124).

21- عبد الحليم، أميرة محمد. (جويلية 2014). الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا. مجلة السياسة الدولية، (197).

22- عبد المنعم، طلعت. (2008). الهجوم الهادئ: المصالح الإستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

23- عبد المنعم، طلعت. (2010). لجنة خليج غينيا نواة لبدائل الأوبك. السياسة الدولية، (182).

24- عبد الرحمن، أسامة. (2014). إفريقيا والخطر الصهيوأمريكي-الشيعي. هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

25- حسين عبد الرحمن، رانيا. (2004). السياسية الفرنسية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

26- عبد الكريم، مجدي. (2002). التنافس الدولي على إفريقيا: التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً. مركز زايد للتنسيق والمتابعة.

27- عياد، حازم محمود. (2003). السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا في ظل النظام الدولي الجديد. عالم الكتب.

28- فولي، سلطان حسن. (جوان 2010). دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا. قراءات افريقية، (5).

29- ماهاجان، فيجاي. (2009). نهوض إفريقيا (900 مليون مستهلك إفريقي يقدمون فرصا تتجاوز توقعاتك) (مركز ابن العماد للترجمة والتعريب، مترجم؛ ط. 1). الدار العربية للعلوم ناشرون.

30- مصلوح، كريم. (2014). الأمن في منطقة الساحل والصحراء (ط. 1). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

31- نصر الدين، إبراهيم. (2002). العرب وإفريقيا في عالم متغير. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

32- وود وارد، بيتر. (2013). المنافسة الدولية في القرن الإفريقي. في مجموعة مؤلفين، العرب والقرن الإفريقي: جدلية الجوار والانتماء (ص ص. 201-202). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

33- التحرير. (2009). الاستثمار في إفريقيا: آمال وتحديات. قراءات إفريقية، (4).

34- قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجيوغرافية النفط العالمية: مع التفكير الاستراتيجي بمسألة الأمن البترولي الصيني. http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2467.htm

35- Anyu Ndumbe, J. (2004). West African Oil, U.S Energy Policy, and African's Development Strategies. Mediterranean Quarterly, 15(1).

36- Blanchard, Bryan P. (2023). U.S. Military Presence in Djibouti: Strategic Importance and Challenges. Congressional Research Service. (Report No. R46982).

37- Brautigam, Deborah. (2020). The Dragon's Gift: The Real Story of China in Africa. Oxford University Press.

38- Broadman, Harry G. (2007). Africa's silk road: China and India's new economic frontier. The World Bank.

39- Corkin, Lucy. (2011). Uneasy Allies: China's Evolving Relations with Angola. Journal of Contemporary African Studies, 29(1).

40- Corkin, Lucy. (2016). Uncovering African agency: Angola's management of China's credit lines. Routledge.

41- Downs, Erica S. (2011). Inside China, Inc: China Development Bank's Cross-Border Energy Deals. John L. Thornton China Center at Brookings.

42- Downs, Erica S. (2020). China's quest for energy security. RAND Corporation.

43- Klare, Micheal T. (2008). Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy. Metropolitan Books.

44- Klare, Micheal T., & Volman, D. (2006). The African 'Oil Rush' and US National Security. Third World Quarterly, 27(4).

45- Large, Daniel. (2021). China and Africa: The new era. Polity Press.

46- Turse, Nick. (2020, February 18). U.S. Military Says It Has a "Light Footprint" in Africa. These Documents Show a Vast Network of Bases. The Intercept. https://theintercept.com/2020/02/18/africa-us-military-bases-africom/

47- Volman, Daniel. (2009). The AFRICOM Command: The New U.S. Military Presence in Africa. In D. Volman & W. Minter (Eds.), Africa and the War on Terrorism (pp. 73-84). Africa World Press.

48- Banque de France. (2022). The French direct investment position abroad at the end of 2021. Direction Générale des Statistiques, des Études et de l'International.

49- Banque de France. (2023). The French direct investment position abroad at the end of 2022. Direction Générale des Statistiques, des Études et de l'International.

50- BP. (2023). BP Statistical Review of World Energy 2023 (72nd ed.). https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2023-full-report.pdf

51- Congressional Research Service. (2023). Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa. (CRS Report No. R46303).

52- CSIS. (2021). AFRICOM at 15: Trends and Challenges. Center for Strategic and International Studies.

53- Galp. (2023). Q4 2022 operational update. https://www.galp.com/en/investors/presentations-and-webcasts

54- General Administration of Customs of China [GACC]. (2024). Monthly import statistics. http://www.customs.gov.cn

55- International Energy Agency [IEA]. (2020). Oil 2020: Analysis and forecast to 2025.

56- International Energy Agency [IEA]. (2022). Oil 2022: Analysis and forecast to 2027. OECD Publishing.

57- International Energy Agency [IEA]. (2022). Renewable Energy Market Update 2022. OECD Publishing.

58- International Energy Agency [IEA]. (2023). Africa energy outlook 2022. https://www.iea.org/reports/africa-energy-outlook-2022

59- International Energy Agency [IEA]. (2023). World energy outlook 2023. OECD Publishing.

60- International Maritime Organization [IMO]. (2022). Reports on Acts of Piracy and Armed Robbery Against Ships. Annual Report.

61- Ministère de L'économie, des finances et de l'industrie. (2003). Rapport d'activité 2003. https://www.dree.org/rapport/version_pdf/radree2003.pdf

62- Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC]. (2023). Annual statistical bulletin 2023. https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2023.pdf

63- Shell. (2022). 2022 investor day presentation. https://www.shell.com/investors/results-and-reporting/results-and-reporting-archive/2022-investor-day-presentation.html

64- State Council Information Office of the People's Republic of China. (2021). China's International Development Cooperation in the New Era.

65- TotalEnergies. (2021). Registration Document 2021 – Annual Report.

https://totalenergies.com/system/files/documents/2022-03/TotalEnergies-DDR-2021.pdf

66- TotalEnergies. (2023). Universal Registration Document 2023 (Annual Report). https://totalenergies.com/system/files/documents/2024-03/universal-registration-document-2023.pdf

67- U.S. Department of State. (2021, November 18). Secretary Blinken's Travel to Nigeria and Angola. https://www.state.gov/secretary-blinkens-travel-to-nigeria-and-angola/

68- U.S. Energy Information Administration [EIA]. (2016). China's imports by country of origin.

69- U.S. Energy Information Administration [EIA]. (2022). International Energy Outlook 2022. https://www.eia.gov/outlooks/ieo/

70- U.S. Energy Information Administration [EIA]. (2023). Country analysis briefs. https://www.eia.gov/international/analysis.php

71- U.S. Energy Information Administration [EIA]. (2023, June). Country analysis brief: China. https://www.eia.gov/international/analysis/country/CHN

72- U.S. Energy Information Administration [EIA]. (2023). South Africa country analysis brief. https://www.eia.gov/international/analysis/country/ZAF

خاتمة

يختتم هذا الكتاب رحلته التحليلية في دراسة إشكالية "الصراع على الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء"، من خلال أربعة فصول مترابطة، حاولت أن ترسم صورة شاملة ومعمقة للعلاقة الجدلية بين الموارد والنزاعات.

ففي الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري، تجاوزنا التصور السطحي للموارد كمجرد ثروات اقتصادية، إلى تحليلها ككيان معقد تتشابك فيه العوامل الاقتصادية مع الخيوط السياسية والأمنية، لتحولها في كثير من الأحيان إلى "لعنة" تمد النزاعات بالوقود بدلاً من أن تكون محركًا للتنمية. وأكدت النظريات المفسرة – من مقاربة الندرة البيئية إلى مقاربة الوفرة والجشع، مرورًا بمقاربة الدولة الهشة – أن موارد إفريقيا ليست قدراً محتوماً، بل هي متغيرٌ مرهونٌ بطبيعة المؤسسات الحاكمة والقوى الاجتماعية الفاعلة التي تديرها وتوزع عائداتها.

أما الفصل الثاني (جيوبوليتيك الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء)، فقد أبان أن إفريقيا جنوب الصحراء من أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية، إذ تضم احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي (خصوصًا في نيجيريا وأنغولا)، والمعادن الاستراتيجية مثل الذهب، الألماس، الكوبالت، واليورانيوم (في الكونغو الديمقراطية ومالي والنيجر)، إضافة إلى الموارد المائية المتمثلة في الأنهار الكبرى (النيل، النيجر، الكونغو) والبحيرات (تشاد، فيكتوريا). كما تمتلك المنطقة أراضي زراعية خصبة وغابات استوائية تشكل رئة بيئية عالمية. وبالرغم من هذا الثراء، تعاني المنطقة من ضعف البنية التحتية، الفساد، التنافس الدولي، والنزاعات المسلحة المرتبطة بالموارد، مما يجعل استغلالها غير عادل ويزيد من هشاشة الأمن الإقليمي، ويحوّلها إلى ساحة صراع بين القوى الكبرى والصاعدة على الموارد الإستراتيجية.

وفي الفصل الثالث (النزاعات المائية)، اتضح أن المياه أصبحت المورد الأكثر حساسية في ظل تزايد السكان، وتراجع نصيب الفرد من المياه، وتغير المناخ.

فالنزاعات في حوض النيل وحوض النيجر وبحيرة تشاد تكشف أن مسألة المياه لم تعد تنموية فقط، بل أمنية وإستراتيجية ترتبط بالسيادة وبقاء الدولة. وضعف الأطر القانونية والمؤسساتية الدولية والإقليمية زاد من حدة التوتر، ما يجعل "حروب المياه" سيناريو محتملًا في المستقبل إذا لم يتم تعزيز التعاون الإقليمي.

أما الفصل الرابع (الصراع على النفط) فقد أظهر بجلاء أن النفط - رغم كونه ثروة أساسية- ارتبط في إفريقيا جنوب الصحراء بتمويل الحروب وتغذية الفساد، خاصة في نيجيريا والكونغو وأنغولا. وقد جعلت الشركات متعددة الجنسيات من النفط محورًا لارتباط الداخل الإفريقي بالمصالح الخارجية، بحيث أصبح النفط "موردًا جيوسياسيًا" بامتياز أكثر من كونه موردًا اقتصاديًا.

من خلال التحليل المقارن والفصول السابقة، يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات:

1. الموارد عامل مضاعف لا سبب منفرد: لا يمكن اختزال النزاعات الإفريقية في الصراع على الموارد فقط، بل إن هذه الموارد تعمل كـ "مضاعف خطر" يضخم الاحتقانات القائمة عندما تتفاعل مع هشاشة الدولة، والانقسامات الهوياتية والإثنية، وغياب العدالة الاجتماعية.

2. إفريقيا في قلب التنافس الدولي: لم تعد إفريقيا جنوب الصحراء مسرحاً للنزاعات الداخلية فحسب، بل أصبحت ساحة مفتوحة للتنافس الاستراتيجي بين القوى العظمى على مواردها الحيوية، مما يعني أن أي نزاع محلي يمكن أن يتحول بسرعة إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية.

3. المياه والنفط كموارد إستراتيجية أساسية: يبرز الماء والنفط كأهم موردين إستراتيجيين في المنطقة، لكن بمنطقين مختلفين. فبينما يمثل النفط قوة الجذب الخارجي ومحرك "اقتصاد الريع"، تمثل المياه شريان الحياة الداخلي ومسألة بقاء، ما يجعل كليهما محوراً للأمن القومي ومصدراً محتملاً للصراع.

4. غياب الحكم الرشيد: المشكلة الجوهرية ليست في الموارد نفسها، بل في ضعف أنظمة الحوكمة والشفافية، وغياب التوزيع العادل للعائدات. تؤكد الدراسة أن "لعنة الموارد" ليست قدراً حتمياً، بل هي في جوهرها أزمة حوكمة ، وهي التي تحول النعمة إلى نقمة.

وفي الختام، تتركنا هذه الدراسة أمام حقيقة مفادها أنّ إفريقيا جنوب الصحراء تقف أمام مفترق طرق تاريخي. مواردها الهائلة يمكن أن تجعلها قاطرة للنمو العالمي في القرن الحادي والعشرين، أو تحبسها في دائرة "اللعنة" إذا استمرت في أن تكون ساحة للتنافس الدولي والنزاعات الداخلية. فمستقبل القارة مرهون بقدرتها على بناء مؤسسات قوية، وحوكمة رشيدة، وتعاون إقليمي فعّال.

إن الصراع على الموارد ليس قدرًا محتومًا، بل تحديًا قابلًا للتحويل إلى فرصة. فبينما تُظهر التجارب أن الموارد قد تشعل الحروب، فإنها قادرة أيضًا - عند حسن إدارتها- أن تبني السلم، وتعزز الاندماج الإقليمي، وتفتح أمام إفريقيا آفاق التنمية المستدامة.

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع حول الموارد

1- المفاهيم:

1. الصراع على الموارد Conflict Over Resources
2. الموارد الطبيعية Natural Resources
3. الموارد الإستراتيجية Strategic Resources
4. مورد النزاع Conflict Commodity/ Resource Of Conflict
5. الندرة Scarcity
6. التوزيع Distribution
7. إدارة الموارد Resources Governance
8. البيئة والتغير المناخيEnvironment & Climate Change
9. التهجير والنزوح Displacement
10. الجغرافيا السياسية للموارد Resource Geopolitics

2- تصنيف الصراعات على الموارد

البعد الأول: التصنيف حسب طبيعة المورد وخصائصه

1. الموارد الاستخراجية عالية القيمة Point Resources or Lootable Resources
2. الموارد المتجددة المنتشرة Diffuse Resources or Resource-Scarcity Conflicts

البعد الثاني: التصنيف حسب المستوى الجغرافي-السياسي للنزاع

1. النزاعات الدولية International Conflicts

2. النزاعات دون الوطنية Sub-National Conflicts

البعد الثالث: التصنيف حسب طبيعة القضية أو المحرك الأساسي

1. نزاعات على الملكية والسيطرة Ownership & Control

2. نزاعات على الوصول والاستفادة Access & Use

3. نزاعات حول إدارة الموارد Management Resources

4. نزاعات حول توزيع المنافع والأعباء Distribution of Benefits & Costs

3- الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين الموارد والنزاعات

1. مقاربة الندرة والضغوط البيئية (الايكولوجية السياسية)

2. مقاربة الوفرة والجشع Greed vs. Grievance Theory

3. مقاربة هشاشة الدولة Weak State Theory

4- الإحصائيات والأبعاد الكمية للصراعات حول الموارد

1. الانتشار العالمي والنسبة المئوية

2. التمويل واستمرارية النزاع

3. نزاعات الموارد المتجددة (المياه والأراضي)

4. النزوح والآثار الإنسانية

الفصل الثاني: جيوبوليتيك الموارد الطبيعية في إفريقيا جنوب الصحراء

1- إرث التقسيم الاستعماري وعدم التجانس الجغرافي والاقتصادي

2- الثروات المعدنية والطاقوية: ثروات هائلة واستهلاك محدود

3- الثروة المائية والزراعية: إمكانات غير مستغلة

4- مفارقة الطاقة: وفرة الموارد مقابل فقر الاستهلاك

5- الثروة نقمة: الصراعات والتنافس الجيوسياسي

الفصل الثالث: النزاعات المائية في إفريقيا جنوب الصحراء

1- تعريف النزاعات المائية
2- دراسة العلاقة بين المياه والنزاعات
3- النزاع المائي كقضية أمنية
4- المياه كسبب وسلاح وهدف في النزاعات
5- النزاعات المائية في ظل تغير المناخ: مضاعفة التهديد
6- آليات التعاون وإدارة النزاعات: الدبلوماسية المائية كبديل
7- إدارة المياه العابرة للحدود في إفريقيا: تحليل للنزاعات والتعاون في الأحواض الرئيسية

أولاً: حوض نهر النيل

ثانيًا: النزاعات المائية في حوض نهر النيجر

ثالثاً: بحيرة تشاد

الفصل الرابع: الصراع على النفط في إفريقيا جنوب الصحراء

1- مناطق إنتاج النفط في إفريقيا جنوب الصحراء
2- أهمية النفط الإفريقي
3- تأثير المحدد النفطي (البترول) في السياسة الخارجية للدول تجاه إفريقيا

أولًا: العلاقات الفرنسية – الإفريقية: النفط كأداة للنفوذ الاقتصادي والسياسي

5- السياسة الاقتصادية الفرنسية في إفريقيا: النفط في الصدارة
6- النفط والفرنك: أدوات للهيمنة الاقتصادية

7- الإمدادات النفطية: شريان الحياة للصناعة الفرنسية
8- الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا: تركيز على قطاع الطاقة

ثانيًا: النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

1- تطور الاهتمام الأمريكي بإفريقيا جنوب الصحراء
2- النفط ضمن الاهتمامات والمصالح الأمريكية في إفريقيا جنوب الصحراء
- تأمين الواردات النفطية: النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية
- تنويع المصادر البترولية لتحجيم خطر الاعتماد على مصدر واحد
- الدفاع عن المصادر وتأمين الوصول إليها

1. الأداة التجارية والاقتصادية
2. الأداة العسكرية والأمنية
3. الأداة الدبلوماسية والسياسية

ثالثًا: السياسة الصينية في إفريقيا جنوب الصحراء

4- تطور العلاقات الإفريقية الصينية
5- أسس العلاقات الصينية الإفريقية
6- مكانة النفط في العلاقات الصينية- الإفريقية

خاتمة